



قسم العلاقات الدولية

مبادرة الحزام والطريق كآلية لتحقيق الصعود الصيني في آسيا الوسطى بين
الهيمنة والسلمية (2026/2013)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ:

د. حميد رامي

إعداد الطالبة:

مرغاد هند

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	مؤسسة الإنتماء	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. علي لاراري
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. حميد رامي
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. فلة قصدالي

الموسم الجامعي: 2025م-2026م/1446هـ/1447

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

من قال: أنا لها نالها، وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها.
لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، ولم يكن الطريق ممهدا أو مفروشا بالتسهيلات،
لكنني الحمد لله فعلتها ونلتها.
إلى من شرفني بحمل اسمه، إلى والدي العزيز: النور الذي أنار دربي، والسراج الذي لا ينطفئ،
من بذل الغالي والنفيس واستمددت منه قوتي واعتازي بذاتي.
إلى نور عيني، وضوء طريقي، ومهجة روعي، إلى من وهبني الحياة والأمل، واحتضنتني.. والدتي
الغالية، السند الذي لا يميل.
إلى سند الحياة وشركاء العمر.. سيف الدين وخير الدين اخوتي. كنتم لي دائما الحصن المنيع
واليد التي تمتد لترفعني كلما تعثرت.
إلى خالتي وعمتي -رحمهما الله-. غبتما عنا وبقيتما في قلبي، أهدي فرحتي وعملي لروحكما
الغاليتين. ها أنا اليوم كما كنتما تتمنيان.
إلى تراب قرية متيرشو الطيب، موطني ومنبت رأسي، وإلى أهلها الكرام منبع الأصالة والجود
ووجوهها السمحة التي رافقت خطاي.. أهديكم هذا الإنجاز اعترافا بفضل المكان وأهله في صياغة فكري
وهويتي.
إلى إخواننا المستضعفين في فلسطين وسائر بلاد المسلمين.
إلى كل من ساندني ووقف بجاني.. أهدي هذا النجاح.

شكر الرفاق

قال تعالى: (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) سورة ابراهيم الآية 07

الحمد لله رب العالمين، حمدا يليق بجلال سلطانك، وسعة عرشك، وعظيم خلقك. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبنعيم فضله تتحقق الأماني والغايات. والحمد لله الذي سهّل علي المهام، وأعانني على بلوغ هذا المقام، فالحمد لله في البدء والختام، ونرجوه توفيقاً يدوم دون انصرام. أوجه أسمى عبارات الشكر والتقدير لجميع أساتذتنا الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم طوال خمس سنوات، فكانوا خير المعلمين وأفضل المرشدين؛ فجزاكم الله عني خير الجزاء، وجعل علمكم نورا يمتد أثره بلا انتهاء.

ولا يفوتني أن أخص بالشكر أيضاً أستاذنا المشرف الدكتور "حميد رامي" على توجيهه السديد، ونصحه المفيد طوال رحلتنا البحثية، راجية له دوام التوفيق في كل درب وطريق وأن يبارك الله في أبنائه وذريته وأن ينبتهم نباتاً حسناً وأن يجعله الله وأسرتهم من أهله وخاصته. كما أشكر صديقات الغرفة D18 وزملاء الدفعة الذين شاركوني الرحلة، فكانوا خير الرفقاء في السراء والضراء، وستظل ذكراهم محفورة في قلبي بجميع مشاعر الامتنان والوفاء وأخيراً، أرسل تحياتي الخالصة لأعضاء الطاقم الإداري، ولكل أفراد أسرة "المدرسة الوطنية للعلوم السياسية" الكرام، على مساعدتهم الدائمة للطلبة بكل حب واهتمام؛ فبارك الله فيكم، وأدام عليكم السلم والسلام.

الملخص

تندرج هذه الدراسة في إطار البحث في التحولات الجيوسياسية الراهنة بالنظام الدولي، وتحديدًا في منطقة قلب أوراسيا الحيوية. وتسعى إلى تفكيك إشكالية محورية مطلعها: كيف ساهمت مبادرة الحزام والطريق في تحقيق وتوجيه الصعود الصيني في منطقة آسيا الوسطى بين دفتي الهيمنة والسلمية؟ وتتأسس مقارنة الموضوع على متغيرين رئيسيين؛ هما: مبادرة الحزام والطريق كمتغير مستقل يعبر عن الآلية والذراع الجيواقتصادي والمؤسساتي لبكين، والصعود الصيني في آسيا الوسطى كمتغير تابع يدرس انعكاسات ومخرجات هذا التغلغل. وتتمحور أهداف الدراسة حول كشف الأدوات القوة الناعمة، التي توظفها الصين لإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية وتأمين مصالحها الاستراتيجية.

وتخلص الدراسة إلى أن المبادرة نجحت في ترسيخ نفوذ صيني متجذر أسس لحالة من الاعتماد المتبادل غير المتوازن مع جمهوريات آسيا الوسطى الخمس دون الحاجة لأدوات الإكراه الخشنة، بيد أن هذا الصعود اصطدم بحدود بنيوية متمثلة في التوازن الحذر مع القوى المنافسة (روسيا والولايات المتحدة)، ومخاوف التبعية الاقتصادية وفخاخ الديون، وتنامي الهواجس الشعبية المحلية (السينوفوبيا). وبناء عليه، توصي الدراسة دول المنطقة بضرورة تبني استراتيجيات تفاوضية جماعية موحدة، وتفعيل دور المنظمات الإقليمية كمنظمة شنغهاي لضمان استقلالية قرارها السيادي والتنموي.

الكلمات المفتاحية: مبادرة الحزام والطريق، الصعود الصيني، آسيا الوسطى، القوة الناعمة، فخ الديون، التوازن الجيوسياسي.

Abstract

This study examines the structural shifts within the contemporary international system, focusing on China's geopolitical and geoeconomic penetration into Central Asia through the Belt and Road Initiative (BRI). Positioned as the independent variable, the BRI serves as Beijing's primary institutional and infrastructural mechanism to advance its strategic interests, while the shifting regional balance of power represents the dependent variable. By assessing whether this ascent leans toward structural hegemony or a peaceful rise, the paper analyzes the intricate interplay of soft power, energy diplomacy, and logistical connectivity.

The findings indicate that while the BRI has successfully fostered an asymmetrical interdependence that anchors Chinese influence across the five Central Asian republics without relying on traditional hard power, its trajectory faces structural constraints. These limitations manifest as a delicate geopolitical equilibrium with regional rivals, particularly Russia and the United States, rising local anxieties regarding debt-trap diplomacy, and societal sinophobia.

Consequently, the study emphasizes the imperative for Central Asian states to transition from fragmented bilateralism toward unified, collective bargaining strategies and to leverage multilateral frameworks, such as the Shanghai Cooperation Organisation, to preserve sovereign autonomy amidst expanding external influence.

Keywords: Belt and Road Initiative, Chinese Ascent, Central Asia, Soft Power, Debt Trap, Geopolitical Balance.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: مبادرة الحزام والطريق: الأسس والمسارات

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق

المطلب الأول: مفهوم مبادرة الحزام والطريق ونشأتها

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق

المطلب الثالث: الأبعاد السياسية والاستراتيجية للمبادرة

المبحث الثاني: الصعود الصيني في الأدبيات النظرية

المطلب الأول: مفهوم الصعود في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: محددات الصعود الصيني

المطلب الثالث: الآليات الصينية لتعزيز نفوذها الدولي

المبحث الثالث: التحديد الجيوسياسي لمنطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول: التعريف الجغرافي والسياسي للمنطقة

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والطاقوية للمنطقة

المطلب الثالث: الموقع الاستراتيجي لآسيا الوسطى وانعكاساته على التنافس الدولي

الفصل الثاني: آليات تنفيذ مبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى

المبحث الأول: الأبعاد الاقتصادية للمبادرة في آسيا الوسطى

المطلب الأول: الاستثمارات الصينية في قطاعات الطاقة والبنية التحتية

المطلب الثاني: دور التجارة والربط اللوجستي في تعزيز العلاقات الاقتصادية

المطلب الثالث: تأثير المبادرة على الاقتصادات المحلية لدول آسيا الوسطى

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والأمنية للمبادرة

المطلب الأول: العلاقات السياسية بين الصين ودول آسيا الوسطى

المطلب الثاني: التنسيق الأمني ومكافحة التهديدات المشتركة

المطلب الثالث: دور المبادرة في تعزيز الاستقرار الإقليمي

المبحث الثالث: المقاربات الدبلوماسية والمؤسسية الصينية اتجاه دول المنطقة

المطلب الأول: دور الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف

المطلب الثاني: مكانة المنظمات الإقليمية في دعم المبادرة

المطلب الثالث: الدبلوماسية الصينية في إدارة العلاقات مع دول المنطقة

الفصل الثالث: انعكاسات مبادرة الحزام والطريق على الصعود الصيني في آسيا الوسطى

المبحث الأول: أثر المبادرة على النفوذ الصيني في المنطقة

المطلب الأول: تعزيز الحضور الاقتصادي الصيني

المطلب الثاني: تنامي التأثير السياسي للصين

المطلب الثالث: إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية

المبحث الثاني: تفاعل دول آسيا الوسطى مع المبادرة

المطلب الأول: مواقف النخب السياسية تجاه المبادرة

المطلب الثاني: استجابة السياسات الوطنية لدول المنطقة

المطلب الثالث: حدود القبول والتكيف مع الدور الصيني

المبحث الثالث: ردود فعل القوى الإقليمية والدولية وآفاق الصعود الصيني

المطلب الأول: موقف روسيا من النفوذ الصيني وتأثيره على سيناريوهات الصعود الصيني

المطلب الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة في مواجهة الصعود الصيني وفرص الصين في المنطقة

المطلب الثالث: رؤية الهند للدور الصيني وآفاق استمرار الصعود الصيني في آسيا الوسطى

خاتمة

مقدمة

عرفت الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة أعادت تشكيل موازين القوى والعلاقات بين الفاعلين الدوليين، في ظل تصاعد أدوار قوى جديدة تسعى إلى تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، برزت جمهورية الصين الشعبية كإحدى أهم القوى الصاعدة التي استطاعت بفضل نموها الاقتصادي المتسارع وقدراتها المتزايدة، الانتقال من قوة إقليمية محدودة التأثير إلى فاعل دولي رئيسي يسعى إلى إعادة صياغة أنماط التفاعل الدولي وفق رؤى ومصالح جديدة.

وقد تجسد هذا التوجه بوضوح من خلال إطلاق مبادرة الحزام والطريق سنة 2013، باعتبارها مشروعاً استراتيجياً ذا أبعاد متعددة، يهدف إلى تعزيز الترابط الاقتصادي والتجاري والبنى التحتية بين الصين ومختلف مناطق العالم، خاصة آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وإفريقيا، وأوروبا. وتكتسب منطقة آسيا الوسطى أهمية بالغة في التصور الجيوسياسي الصيني، بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين الشرق والغرب، فضلاً عما تمتلكه من موارد طبيعية وطاقوية ضخمة، وهو ما جعلها مجالاً حيوياً للتنافس الدولي والتجاذبات الجيوسياسية بين القوى الكبرى عبر مراحل تاريخية مختلفة.

كما تمثل هذه المنطقة نقطة ارتكاز أساسية في مشروع الحزام والطريق، إذ تسعى الصين من خلالها إلى تأمين طرق التجارة والطاقة، وتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي، وتعزيز حضورها في محيطها الإقليمي والدولي. ومن هذا المنطلق، تتبلور الأهمية البالغة لدراسة المبادرة الصينية في آسيا الوسطى كمدخل أساسي لفهم طبيعة التحولات الجيوسياسية الراهنة، والكشف عن أهداف الصين الاستراتيجية وآليات تحركها في هذه المنطقة الحساسة.

لقد أثارت مبادرة الحزام والطريق منذ الإعلان عنها اهتماماً واسعاً لدى الباحثين وصناع القرار، نظراً لما تحمله من أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية ودبلوماسية متشابكة، وما يمكن أن تفرزه من انعكاسات على بنية النظام الدولي وموازن القوى العالمية. فإلى جانب بعدها الاقتصادي المرتبط بتمويل مشاريع البنية التحتية وتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات، تحمل المبادرة في طياتها رهانات سياسية واستراتيجية تتعلق بتوسيع النفوذ الصيني، وتكريس حضور بكين في المناطق الحيوية، ومواجهة الضغوط والتحديات التي تفرضها القوى المنافسة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. كما أن تفاعل دول آسيا الوسطى مع هذه المبادرة يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة المكاسب والتحديات التي قد تواجهها هذه الدول، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين مصالحها الوطنية ومتطلبات الانخراط في المشروع الصيني، وهو ما يضع هذا الصعود الصيني أمام اختبار تحليلي دقيق يتأرجح في غاياته وأدواته بين فرض الهيمنة الإقليمية وإرساء أسس الشراكة السلمية.

1/ أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة مستويات متداخلة؛ فمن الناحية الأكاديمية، تساهم في إثراء الأدبيات البحثية في مجال العلاقات الدولية والدراسات الجيوسياسية، لا سيما من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل يجمع بين النظرية والتطبيق لفهم ديناميكيات الصعود الصيني عبر مبادرة الحزام والطريق.

أما من الناحية العلمية والعملية، تسلط الدراسة الضوء على التحولات البنيوية في النظام الإقليمي لآسيا الوسطى، مما يتيح فهماً أعمق للمتغيرات الجيوسياسية التي تعيد تشكيل خريطة النفوذ في قلب أوراسيا، وهو ما يشكل مادة معرفية هامة للباحثين وصناع القرار على حد سواء.

وعلاوة على ذلك، تتعاضد هذه الأهمية بالنظر إلى التوقيت الاستراتيجي الحرج الذي تأتي فيه الدراسة، حيث تشهد المنطقة تطورات متسارعة تقع في قلب التنافس الدولي المتصاعد بين القوى الكبرى، لا سيما بين الصين والولايات المتحدة، فضلاً عن انعكاسات وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات الإقليمية في المنطقة.

2/ أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة، حيث تهدف بشكل رئيسي إلى كشف طبيعة العلاقة بين مبادرة الحزام والطريق والصعود الصيني في منطقة آسيا الوسطى، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والسياسية لهذه الديناميكية. وفي هذا السياق، تطمح الدراسة إلى تسليط الضوء على الآليات والأدوات الاستراتيجية التي تعتمد عليها بكين لتنفيذ هذه المبادرة وتعزيز نفوذها الإقليمي. وتأسيساً على ذلك، تهدف الدراسة إلى بيان الدور الفاعل الذي تلعبه المبادرة في التأثير المباشر على مسارات التنمية الاقتصادية والسياسية لدول آسيا الوسطى. ويصب ذلك كله في محاولة تحديد الإسهام الحقيقي للمبادرة في ترسيخ مكانة الصين كقوة صاعدة في الإقليم، وتبيان ما إذا كان هذا الصعود يتجه نحو الهيمنة أم يلتزم بالمسار السلمي.

3/ أسباب اختيار الموضوع: إن اهتمامنا بهذا الموضوع نابع من عدة أسباب ودوافع بعضها ذاتية وبعضها الآخر موضوعية ويمكننا إجمالها في الأسباب التالية:

دوافع ذاتية:

1. شغف شخصي بعلم العلاقات الدولية ورغبة قوية في فهم كيفية تأثير المبادرات الاقتصادية الكبرى مثل مبادرة الحزام والطريق على توازنات القوى في الإقليم، مما يعزز خبرتنا المعرفية في المجال.

2. الرغبة الأكاديمية في تطوير مهارات البحث والتحليل من خلال التفاعل مع موضوع حديث وذو صلة مباشرة بتحولات السياسة الخارجية للدول الصاعدة، خاصة الصين، ما يساهم في تعزيز قدراتي البحثية والتحليلية.

دوافع موضوعية:

1. الأهمية الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق التي تمثل أحد أبرز المشاريع الاقتصادية العالمية في القرن الحادي والعشرين، وتأثيرها على الدول الإقليمية يجعلها موضوعاً يستحق الدراسة الدقيقة.
2. النقص النسبي في الدراسات المتعمقة التي تربط بين مبادرة الحزام والطريق وموضوع الصعود الصيني في آسيا الوسطى، خصوصاً من منظور شامل يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية.
3. التغيرات الجيوسياسية في آسيا الوسطى وما تشهده من تحولات في العلاقات الدولية نتيجة تدخلات قوى كبرى، مما يجعل تحليل دور الصين في المنطقة ضرورة لفهم ديناميات السياسة الإقليمية.

4/ الأدبيات والدراسات السابقة:

كغيره من الأعمال الأكاديمية، يعتبر هذا البحث امتداداً لسلسلة متشعبة من بحوث أخرى تناولت الموضوع وتطرقت لعدد أفكاره وتتمثل هذه الدراسات في:

1. د. عمار شرعان، *مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم*، ط1، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019).

ركزت هذه الدراسة على تحليل الأبعاد الاستراتيجية والجيوسياسية لمبادرة الحزام والطريق، باعتبارها أداة الصين الأساسية لإعادة الترميم الدولي وبناء نظام متعدد الأقطاب. وقد ركّز الباحث على تتبع المسارات البرية والبحرية للمشروع عبر قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، مع تسليط الضوء على الاستثمارات الصينية الضخمة في قطاعات البنية التحتية والطاقة والموانئ، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، صعوداً إلى تحليل المواقف الدولية المتضاربة والمخاوف الغربية من هذا التمدد الاقتصادي والسياسي المتصاعد لبكين.

2. باهر مردان مضخور، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين"، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 67، 2016.

تسلط دراسة مضخور الضوء على الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لاستراتيجية الحزام والطريق كآلية مركزية للتمدد الصيني. وفي سياق موضوعنا الذي يبحث في طبيعة هذا التمدد في آسيا الوسطى، فإن الدراسة تقدم إطاراً مهماً لفهم ثنائية الهيمنة والسلامة؛ فبينما تقدم الصين المبادرة كأداة للتعاون والتنمية المشتركة (السلامية)، تكشف الدراسة عن مضامينها الاستراتيجية التي قد تعيد تشكيل موازين القوى في المنطقة نحو هيمنة صينية، مما يجعل من مبادرة الحزام والطريق محورياً للجدل بين القطبين.

3. Cooley, Alexander (2012). *"Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia"*. Oxford University Press.

يُحلل ألكسندر كولي في كتابه صراع النفوذ بين أمريكا وروسيا والصين في آسيا الوسطى، مبيناً كيف تستغل دول المنطقة هذا التنافس لتعزيز سيادتها وقواعدها المحلية. وتشكل مبادرة الحزام والطريق آلية اقتصادية استراتيجية، اتخذتها الصين وسيلةً لترسيخ صعودها الهادئ وتوسيع نفوذها الجيوسياسي؛ إذ اعتمدت في ذلك على ضخ استثمارات ضخمة في البنية التحتية، غايتها تأمين الحدود الغربية، واستحداث مسارات تجارية بديلة. وقد أضفى هذا التوجه طابعاً تنافسياً على الحضور الصيني، من خلال تقديم بدائل تمويلية مرنة لدول المنطقة، بمعزل عن الاشتراطات السياسية الغربية، مما أدى بالضرورة إلى تعزيز استقرار هذه الدول، وترسيخ مكانة بكين كشريك استراتيجي مهيمن في الفضاء الإقليمي لآسيا الوسطى.

5/ على ضوء ما سبق تكون إشكالية بحثنا كالآتي:

كيف ساهمت مبادرة الحزام والطريق في تحقيق الصعود الصيني في آسيا الوسطى؟

6/ للإجابة على إشكالية البحث يجب أولاً الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف تفسّر الأطر النظرية دور مبادرة الحزام والطريق في تعزيز مكانة الصين في آسيا الوسطى؟
2. كيف تستخدم الصين الآليات والأدوات الناعمة لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق في منطقة آسيا الوسطى؟

3. إلى أي مدى ساهمت مبادرة الحزام والطريق في تعزيز النفوذ الصيني السياسي والاقتصادي في آسيا الوسطى؟

7/ الفرضية المركزية:

تمثل مبادرة الحزام والطريق أداة استراتيجية متكاملة ساهمت بشكل فعال في تعزيز الصعود الصيني في آسيا الوسطى، من خلال إعادة تشكيل البنى الاقتصادية والسياسية والأمنية للمنطقة لصالح المصالح الصينية.

8/ الفرضيات الفرعية:

1. كلما اعتمدت الصين على مبادرة الحزام والطريق كأداة استراتيجية ومحورية في سياستها الخارجية، كلما تعزز صعودها في آسيا الوسطى.
2. يؤدي تفعيل الآليات الاقتصادية والسياسية لمبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى إلى تجذير أكثر للنفوذ الصيني داخل المنطقة.
3. ينعكس تمدد مبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى على ترسيخ مكانة الصين كقوة فاعلة صاعدة على المستوى الإقليمي.

9/ الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

الإطار المكاني: حيث يُعد الإطار المكاني الركيزة الأساسية لفهم الجغرافيا السياسية للمشروع. فالدراسة لا تقتصر على الحدود السياسية فحسب، بل تمتد لتشمل الممرات الحيوية والروابط الجغرافية. ويمكن تقسيمه في هذا الموضوع إلى ثلاثة مستويات متداخلة:

1. **النطاق الجغرافي الأساسي:** دول آسيا الوسطى الخمس حيث يُمثل هذا النطاق مسرح الأحداث الرئيسي للدراسة، ويضم الدول الخمس التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، وهي: كازاخستان؛ تُلقب بمحل ميلاد المبادرة (حيث أعلنها شي جين بينغ من أستانا عام 2013)، وتُعد الجسر البري الذي يربط الصين بأوروبا.

أوزبكستان: تمثل الثقل الديموغرافي ومركزا تجاريا تاريخياً على طريق الحرير.
تركمانستان: المورد الرئيسي للغاز الطبيعي للصين، وتمثل عمقا طاويا استراتيجيا.
قرغيزستان وطاجيكستان: بوابات جبلية وعرة، تمثل أهمية أمنية قصوى للصين لقربيهما من إقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية).

2. **المركز اللوجستي الأولي:** غرب الصين (إقليم شينجيانغ) فلا يمكن دراسة الصعود الصيني في آسيا الوسطى دون ربطه بإقليم شينجيانغ الذاتي الحكم. فالمكان هنا يتجاوز كونه مجرد حدود؛ بل هو المركز اللوجستي الذي تنطلق منه السكك الحديدية وأنابيب النفط نحو آسيا الوسطى والرابط بين الأمن الداخلي الصيني والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى.

الإطار الزمني:

نقطة البداية (2013): إعلان المبادرة، تبدأ الدراسة فعليا من عام 2013، وهو العام المفصلي الذي شهد إعلان الرئيس الصيني "شي جين بينغ" عن مبادرة حزام طريق الحرير الاقتصادي من قلب العاصمة الكازاخستانية (أستانا). وتحول السياسة الخارجية الصينية من التواضع وإخفاء القدرات إلى المبادرة والسعي لتحقيق الإنجازات.

فترة التوسع (2014 – 2021): تشمل هذه الفترة المرحلة التحويلية التي تم فيها:

- ضخ الاستثمارات الصينية الضخمة في البنية التحتية لدول آسيا الوسطى.
- توقيع الاتفاقيات الاستراتيجية مع دول المنطقة الخمس.
- ظهور الجدل حول "دبلوماسية ديون" (كمؤشر للهيمنة) مقابل التنمية المشتركة (كمؤشر للسلمية).

المرحلة الراهنة والمستقبلية (2022 – الوقت الحاضر / 2026): تعتبر هذه الفترة هي الأهم لتحليل

المتغيرات الحديثة، وتشمل:

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية (2022): كيف استغلت الصين انشغال روسيا لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى (منطقة نفوذ موسكو التقليدية).

قمة (الصين - آسيا الوسطى) 2023: التي مثلت تدشيناً لعصر جديد من العلاقات المباشرة دون وسيط روسي.

10/الإطار المفاهيمي للدراسة: تتمحور دراستنا في مجملها حول مجموعة من المفاهيم التي وجب علينا قبل الخوض في تفاصيلها تحديد دلالاتها وسياقات استخداماتها في بحثنا العلمي، وتتمثل هذه المفاهيم في:

1. الاعتماد المتبادل: لا يثير الاعتماد المتبادل جدلاً كبيراً في تعريفه وتحديد مفهومه كبقية لمفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية، بحيث حصره النيوليبراليون في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. وبهذا يكون الاعتماد المتبادل هو علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر أو هو علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه. تعريف احرائي بعد تعريف جوزيف ناي وروبرت كيوهان نادية محمود مصطفى.

2. فخ الديون: مصطلح يستخدم للتعبير عن الوضعية التي تقرض فيها دولة ذات اقتصاد قوي تنافسي دولة أخرى فقيرة من أجل تمويل مشاريع تنموية مثل اصلاح البنى التحتية مع تيقن الدولة المقرضة عدم قدرة الدولة المقرضة على السداد، فتسعى للحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية بديلة عن المبلغ المقترض، وهذا ما استخدمته الصين بعد اطلاقها مبادرة الحزام والطريق.

3. السينوفوبيا: ويمكننا تعريف مصطلح سينوفوبيا بوصفه الخوف من الصين أو ثقافتها ومواطنيها، وذلك حسبما يُحدد الموقع الرسمي لقاموس كامبريدج الأميركي، وهو التعريف الذي يتقاطع مع رهاب الأجانب أو Xenophobia وتعني الخوف من الغرباء أو هؤلاء المنتمين إلى جماعات أو مجتمعات أخرى. وعادة ما يتقاطع المصطلح مع مفاهيم أخرى كالتمييز أو العنصرية خاصة وأن رهاب الأجانب لا يُصنف كاضطراب نفسي.

11/الإطار المنهجي للدراسة: إن دراسة هذا الموضوع تتطلب منا الاعتماد على:

1. المنهج الوصفي التحليلي: من أجل:

- وصف مبادرة الحزام والطريق من حيث النشأة، الأهداف، والآليات.
- تحليل أبعاد الصعود الصيني (الاقتصادي، السياسي، الجيوسياسي).
- تفسير طبيعة العلاقات بين الصين ودول آسيا الوسطى في إطار هذه المبادرة.
- تقييم تأثير المبادرة على توازنات القوة في المنطقة.

هذا المنهج يسمح بفهم الظاهرة في سياقها العام، ثم تفكيكها إلى عناصرها الأساسية وتحليل العلاقات بينها.

2. منهج دراسة الحالة: من خلال التركيز على منطقة آسيا الوسطى كحالة تطبيقية، وذلك للأسباب التالية:

- تمثل المنطقة مجالا جيوسياسيا حيويا في استراتيجية الصين.
- تعد نقطة ارتكاز أساسية في مشروع الحزام والطريق.
- تشهد تفاعلات دولية (الصين، روسيا، الغرب) تجعلها نموذجا غنياً للتحليل. ويتم ذلك عبر:
- دراسة سياسات الصين تجاه دول آسيا الوسطى.
- تحليل مشاريع البنية التحتية والاستثمارات الصينية في المنطقة.
- تقييم انعكاسات المبادرة على الدول المعنية اقتصاديا وسياسيا.

12/الإطار النظري للدراسة: من أجل تفسير الدراسة وتحليلها، يجدر بنا الاستعانة بجملة من المقاربات متمثلة في:

1. النظرية الليبرالية: تفسر النظرية الليبرالية مبادرة الحزام والطريق كإطار مؤسساتي لتعزيز الترابط الاقتصادي والاستثمارات المشتركة في مشاريع البنية التحتية، مما يساهم في خلق حالة من الاعتماد المتبادل بين الصين ودول آسيا الوسطى. وينطلق هذا المنظور من فرضية أن تعميق المصالح الاقتصادية يقلل من احتمالات الصراع ويوفر بيئة مستقرة تدعم منطق "رابح-رابح" الذي تروج له بكين لتقديم نفسها كشريك تنموي دولي وليس كقوة مهيمنة.

2. النظرية البنائية: تركز النظرية البنائية على دور الأبعاد الاجتماعية والثقافية والأفكار في تشكيل العلاقات الدولية، حيث تستثمر الصين في الإرث التاريخي المشترك لطريق الحرير القديم والتقارب الحضاري مع دول آسيا الوسطى لتسهيل قبول المبادرة. وتجادل هذه المقاربة بأن نجاح المشروع لا يتوقف على الاستثمارات المادية فحسب، بل يركز على بناء الثقة وإعادة تشكيل التصورات والهويات الإقليمية نحو مشروع اقتصادي يحمل رمزية حضارية وقيمية مشتركة.

3. مقارنة القوة الناعمة: تبرز مقارنة القوة الناعمة اعتماد الصين على استراتيجية الجاذبية بدل الإكراه، من خلال الترويج لنموذجها التنموي الناجح وتقديم نفسها كقوة مسؤولة تسعى للتنمية المشتركة. ويرتكز الخطاب السياسي الصيني الموجه لآسيا الوسطى على مبادئ الصعود السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بهدف كسب ثقة هذه الدول ودفعها للانخراط في المبادرة والقبول بالوجود الصيني دون فرض شروط سياسية صارمة.

. يمكننا الاعتماد أيضا على المقاربة الواقعية (الجديدة) على الرغم من أن الواقعية مخالفة لليبرالية ولا يمكن جمعهما مع بعض إلا أن هذا الموضوع يجمع بين الإثنين، حيث تفسر الواقعية المبادرة كأداة جيوسياسية تعتمد على الصين لتعزيز نفوذها في منطقة آسيا الوسطى (الهيمنة) تُظهر المقاربات النظرية المعتمدة في هذه الدراسة أن مبادرة الحزام والطريق ليست مجرد مشروع اقتصادي، بل هي:

• أداة تنافس جيوسياسي (الواقعية)

• إطار تعاون اقتصادي (الليبرالية)

• مشروع قائم على بناء المعاني والهويات (البنائية)

• وسيلة توظيف للقوة الناعمة

وهذا التكامل النظري يسمح بفهم أعمق لطبيعة الحضور الصيني في آسيا الوسطى، بعيدا عن التفسيرات الأحادية.

13/هيكلية الدراسة: تنقسم هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول رئيسية، بالإضافة إلى مقدمة والخاتمة:

- الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري: يتناول مفهوم المبادرة وأبعادها، الصعود الصيني في الأدبيات النظرية، والتحديد الجيوسياسي لآسيا الوسطى.
- الفصل الثاني: آليات التنفيذ: تم فيه تحليل الأبعاد الاقتصادية والسياسية-الأمنية والدبلوماسية-المؤسسية للمبادرة في المنطقة.
- الفصل الثالث: الانعكاسات والآفاق: يدرس أثر المبادرة على النفوذ الصيني، وتفاعل دول المنطقة، وردود فعل القوى الدولية.

الفصل الأول:

مبادرة الحزام والطريق: الأسس والمسارات

اتسمت بيئة النظام الدولي في مطلع القرن الحادي والعشرين بتحولات عميقة على مختلف الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والاستراتيجية. وفي هذا السياق، برزت مبادرة الحزام والطريق كأحد أهم المشاريع العالمية التي عكست التوجه الصيني نحو تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، من خلال الربط بين آسيا وأوروبا وإفريقيا عبر شبكات اقتصادية وتجارية متنوعة.

وشكّل الصعود الصيني نتاجاً لتراكم جهود طويلة في التنمية الاقتصادية، والعلمية، والثقافية، وهو ما مكن الدولة من إعادة صياغة موقعها الاستراتيجي في النظام الدولي حينها. كما مثلت منطقة آسيا الوسطى حلقة محور في هذه الديناميكية، لما امتلكته من موارد طبيعية غنية وموقع جغرافي سمح لها بالعبور بين قوى متعددة، مما جعلها ذات أهمية خاصة في قراءة مسارات التنافس الدولي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق

شكّلت مبادرة الحزام والطريق مشروعا استراتيجيا عالميا أطلقتها الصين لتوسيع شبكة الربط الاقتصادي والتجاري بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، مستندة إلى رؤية متكاملة للتنمية والبنية التحتية. وتمثل المبادرة محاولة لإعادة تأكيد الدور الصيني على الساحة الدولية من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي، وتأمين طرق التجارة، وتوسيع نفوذ الصين السياسي والاستراتيجي.

المطلب الأول: مفهوم مبادرة الحزام والطريق ونشأتها

يهدف هذا المطلب إلى توضيح مفهوم المبادرة وأهدافها الرئيسية كإطار لفهم دورها في السياسة والاقتصاد العالمي.

أولاً: تعريف مبادرة الحزام والطريق

تعرف مبادرة الحزام والطريق بأنها مشروع اقتصادي واستراتيجي عالمي تهدف من خلاله جمهورية الصين الشعبية إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول المختلفة عبر إنشاء شبكة واسعة من البنى التحتية والممرات التجارية الحديثة¹

وتقوم المبادرة على فكرة الربط الشامل بين الدول المشاركة ليس فقط على مستوى التجارة والنقل، بل تشمل أيضا الاستثمار التنمية الصناعية، التعاون المالي، والتبادل الثقافي والمعرفي.² تعود أصل تسمية الطريق الى مسمى بطريق الحرير هذا الاسم نظرا لكميات الحرير الصيني الكبيرة التي كانت تنقل عبره.

إذ كان الصينيون أول من تعلم صناعة الحرير، واستطاعوا المحافظة على سر هذه المهنة. فقد ظلت الصين المورد الوحيد للحرير حتى القرن السادس الميلادي، حين اكتشفت الدول الغربية كيفية صناعة المنسوجات الحريرية.³

كما هي عبارة عن لقب أطلق على مجموعة من الطرق البرية والبحرية المترابطة مع بعضها البعض والتي كانت تسلكها السفن والقوافل بين الصين وأوروبا لتجارة الحرير الصيني بشكل أساسي، وتجارة العطور والبخور، والتوابل، يبلغ طوله حوالي 12 ألف كيلومتر، حيث يمتد من المراكز التجارية في شمال الصين وينقسم إلى فرعين: الفرع الشمالي يمر عبر شرق أوروبا والبحر الأسود، وشبه جزيرة القرم وصولا إلى

¹ دلين ماي تسون، دراسات في طريق الحرير، ترجمة: سلوى طارق علي (بيروت: منشورات ضفاف، 2018)، ص 18.

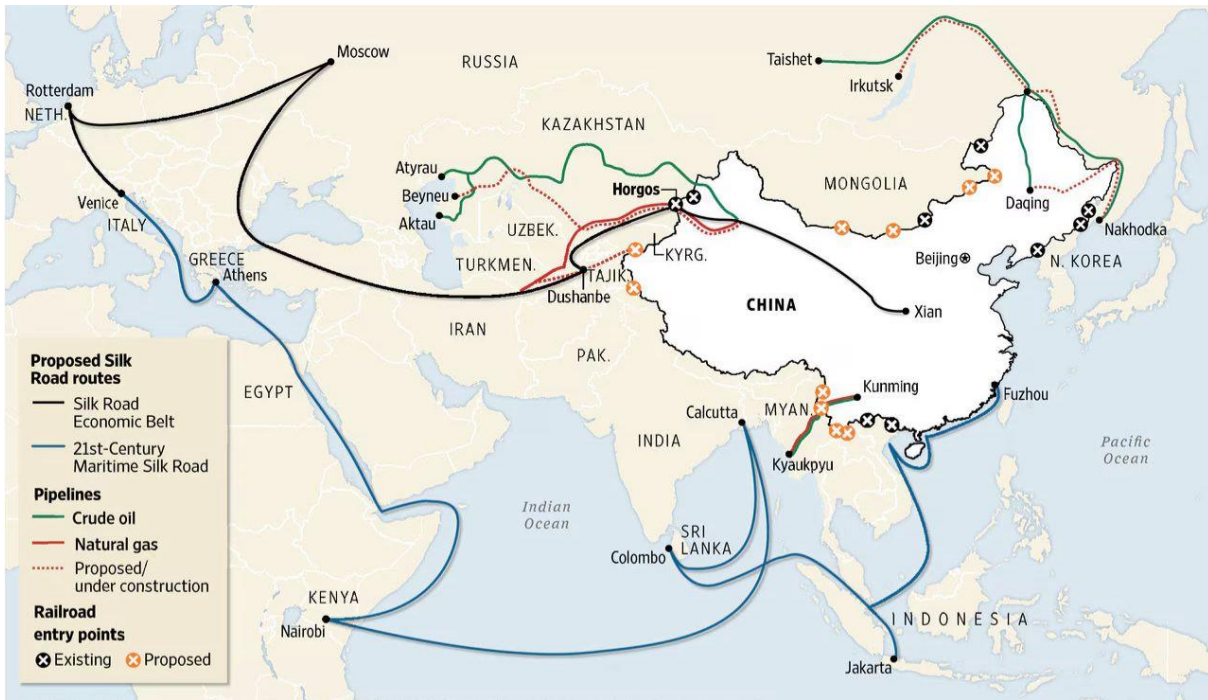
² محمود إدريس، معرفة حقيقة الحزام والطريق (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، مؤتمر آفاق التعاون العربي - الأفريقي - الصيني، جامعة أفريقيا العالمية، 2017)، ص 10

³ عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2019)، ص 4.

البندقية، والفرع الجنوبي يمر عبر سوريا وصولاً إلى كل من مصر وشمال أفريقيا، أو عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط¹.

كما تعرف المبادرة باسم حزام واحد وطريق واحد وهي عبارة عن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري وطريق الحرير للقرن الـ 21، ويهدف طريق الحرير الجديد إلى إحياء وتطوير طريق الحرير التاريخي من خلال مد أنابيب للغاز الطبيعي والنفط وتشديد شبكات من الطرق وسكك الحديد ومد خطوط للطاقة الكهربائية والإنترنت ويتكون طريق الحرير الجديد من طريق بري وآخر بحري فضلاً عن الطريق الرقمي وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي². كما يتضح جلياً في الخارطة أدناه:

الخارطة 01: خارطة المسارات والممرات البرية والبحرية لطريق الحرير الجديدة



المصدر: https://www.weforum.org/agenda/2016/06/why_China_is_building_a_new_silk_road

حيث تظهر هذه الخارطة البعد الاستراتيجي لمبادرة الحزام والطريق، فهي توضح تشابك المسارات البرية والبحرية التي تربط العمق الصيني بأسواق أوروبا وأفريقيا، مما يعكس تحولاً جذرياً في فلسفة الصين التنموية؛ فبدلاً من الاعتماد الكلي على المسارات البحرية التقليدية، تظهر الخارطة شبكة معقدة من أنابيب النفط والغاز وسكك الحديد العابرة للقارات، لا سيما في منطقة آسيا الوسطى. كما تبرز الخارطة سعي الصين للسيطرة على المنافذ والممرات المائية الحيوية، مما يؤكد أن المبادرة ليست مجرد مشروع

¹ شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ص 5

² المرجع نفسه، ص 6.

تجاري، بل هي استراتيجية جيوسياسية تهدف إلى تأمين إمدادات الطاقة وتدفق التجارة الدولية عبر بنية تحتية متكاملة تركز نفوذ الصين كقوة عالمية محورية.

وبذلك، يمكن النظر إلى المبادرة على أنها إطار شامل يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول. فهي تركز على تطوير طرق النقل البرية والبحرية، إنشاء الموانئ والمطارات، تطوير السكك الحديدية، وبناء المناطق الصناعية المشتركة،¹ ومن خلال هذه الشبكة، تعمل المبادرة على تسهيل حركة البضائع، خفض تكاليف التجارة، وتعزيز الاستثمار بين الدول المشاركة، ما يعكس بعدا اقتصاديا واضحا يساهم في نمو التجارة العالمية وتحقيق الربط بين الأسواق المختلفة.²

من ناحية أخرى يمثل مفهوم المبادرة أداة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي بين الدول. فهي ليست مجرد مشروع بنية تحتية، بل تشمل شراكات استراتيجية في مجالات متعددة، مثل الطاقة، الصناعة، النقل، والابتكار التكنولوجي. كما تشجع على إقامة مشاريع مشتركة تهدف إلى تطوير الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، بما يساهم في رفع مستويات التنمية وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.³

على الصعيد الثقافي والسياسي يتضمن مفهوم المبادرة أيضا تعزيز التفاهم بين الشعوب والدول ونقل الخبرات العلمية والتقنية وتطوير التعاون الأكاديمي والثقافي⁴، فهي منصة للتواصل الحضاري والتبادل المعرفي بين الدول المشاركة بما يعزز التعايش والتفاهم المتبادل ويقوي الروابط بين المجتمعات، وفي الوقت ذاته، تعتبر المبادرة أداة استراتيجية للصين لتعزيز نفوذها على المستوى الدولي، عبر بناء شبكة متينة من الشراكات الاقتصادية والسياسية المستدامة.⁵

وبذلك ان مفهوم مبادرة الحزام والطريق انه إطار شامل للتعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الدول يهدف إلى تطوير البنية التحتية، تسهيل حركة التجارة، تعزيز الاستثمار، وتوسيع النفوذ الدولي بطريقة استراتيجية ومنسقة⁶. وهي تمثل أداة متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة، التكامل الاقتصادي، والتفاعل الحضاري بين الدول المشاركة، مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والثقافية والسياسية في آن واحد.

¹ وانغ جيانغ، الحزام والطريق: استراتيجية الصين للنمو الاقتصادي والتأثير العالمي (بكين: دار نشر جامعة بكين، 2020)، ص 25.

² جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحى (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1958)، ص 59.

³ محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص 31.

⁴ عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية (الجزائر: دار موفر للنشر، 1992)، ص 44.

⁵ محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة في المفاهيم والنظريات (ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1999)، ص 206-207.

⁶ كارن أبو الخير، "آسيا وملاح التحول في نظام عالمي جديد"، مجلة السياسة الدولية، ع 183 (2021): ص 46-47.

ثانياً: نشأة مبادرة الحزام والطريق

تعد مبادرة الحزام والطريق الصينية إحياءاً لفكرة طريق الحرير القديم، إذ كان عبارة عن شبكة من الطرق تسلكها القوافل بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين، وآسيا الوسطى، وبلاد الفرس والعرب و أوروبا، وكان الحرير من أهم البضائع التي كانت تصدرها الصين¹، وتعود بداية طريق الحرير إلى حكم سلالة هان في الصين قبل حوالي مائتي سنة قبل الميلاد، وقد أطلق عليه هذا اللقب عام 1877م من قبل العالم الجيولوجي الألماني البارون (فرديناند فون ريشتهوفن)، وقد كان لطريق الحرير دور كبير في ازدهار كثير من الحضارات القديمة، مثل المصرية الصينية الرومانية والهندية، والتقاء الثقافات والتبادل الفكري والثقافي، وتعلم اللغات، وتقاليد البلدان التي سافروا عبرها، ومارس درواً كبيراً في نمو كثير من المدن الساحلية حول الموانئ المحاذية للطريق، وقد توقف كخط ملاحي للحرير مع حكم العثمانيين في القسطنطينية².

ويشكل "الحزام" الممرات البرية، ويمثل "الطريق" مجموعة خطوط الملاحة للشحن البحري، فضلاً عن تطوير البنى التحتية للمناطق الغربية من الصين، ورفع المستوى المعيشي، وإخراج شعوب هذه المناطق من العزلة، التي طالما انتقد المجتمع الدولي الصين في معاملتها، وتحديداً في مناطق التبت، ومناطق الايغور من غير شعوب قومية الهان الصينية³.

وبذلك تكون الصين قد أحييت ما لقب في الماضي بطريق الحرير القديم بوصل المدن النائية غير المتطورة في الصين بقارة أوروبا من خلال اسيا الوسطى بحزام اقتصادي، مع إضافة طريق الحرير الجديد للملاحة البحري للقرن الحادي والعشرين، الذي يصل مناطق جنوب شرق آسيا بالمقاطعات الجنوبية الصينية عبر الموانئ البحرية وخطوط السكك الحديدية، وعبر الباكستان وإندونيسيا مروراً بمضيق ملقا، باتجاه الهند ومن ثم شرقاً باتجاه الخليج العربي ومنه إلى خليج عدن والوصول إلى سواحل افريقيا الشرقية من عبر موانئ جيبوتي وكينيا وتنزانيا.

¹ شناز بن قانه، "الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية"، في مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، تحرير مجموعة باحثين، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019)، ص103.

² زينب عبد الله، "الإطار المفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية"، في مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، تحرير مجموعة باحثين، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019)، ص5.

³T. Nicholas Rosellini, The Belt and Road Initiative: A New Means to Transformative Global Governance towards Sustainable Development

(New York: UNDP Press, 2018), p49.

ويعود أصل فكرة إعادة إحياء طريق الحرير في الصين إلى رئيس الوزراء الصيني الأسبق (لي بنغ) الذي طرح أثناء زيارته إلى دول آسيا الوسطى في عام 1994م، هذه الفكرة بقوله: "من المهم أن يكون هناك انفتاح شامل للنسخة الحديثة لطريق الحرير".¹

وقد تبنى الرئيس الصيني الأسبق (جيان زيمين) مشروع بناء طريق الحرير الجديد، أو ما يسمى "الجسر البري الأوراسيوي" في عام 1996م، بعد نشر دراسة تفصيلية من قبل معهد شيلر (مركز البحوث العالمي في عام 1996)، عن المشروع ومسارات الطريق في قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، ثم جاءت الفكرة واضحة من قبل نائب رئيس الهيئة الوطنية العامة للضرائب في الصين (شو شن دا)، الذي قدم مقترحاً إلى وزارة التجارة الصينية تحت عنوان "خطة مارشال الصينية" في عام 2009م، مقتبسة من خطة مارشال لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورد مارشال المساعد الدول الأوروبية في إعادة ما دمرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصادها من جديد.²

وفي هذا السياق، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ أثناء زيارته إلى إندونيسيا وأربع دول في آسيا الوسطى عام 2013م، استراتيجية "الحزام الاقتصادي الطريق الحرير"، المعروف اختصاراً بالحزام، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، المعروف اختصاراً بالطريق، وأثناء مشاركته في الاجتماع غير الرسمي لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، في شهر تشرين الثاني من العام نفسه، دعا الرئيس الصيني إلى تأسيس "طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين"، وأصبحت منطقة جنوب شرقي آسيا (الآسيان) محورا هاما في طريق الحرير البحري الجديد مثلما كانت عليه في الماضي.³

وعليه، أصبح مشروع الحزام والطريق واقعا ملموسا لا سيما وأن أكثر من (60) دولة من القارات الثلاثة وافقت على الدخول فيه، بتعداد يصل إلى نحو (4) مليارات نسمة، وبما يشكل نسبة (65%) من مجموع سكان العالم، وبإجمالي الاقتصادات تتجاوز نحو (20) تريليون دولار، مما يجعله مشروع القرن الاقتصادي.⁴

¹ باهر مردان مضخور، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين: بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية نموذجاً"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ع 67 (2016): ص 192.

² عمرو عمار، نهاية القرن الأمريكي وبداية القرن الأوراسي الحزام الاقتصادي وطريق الحرير، ط 1 (مصر: دار سما للنشر والتوزيع، 2018)، ص 274.

³ فوزي درويش، العملاق الصيني بين الماضي والحاضر، ط 1 (دم: مكتبة جزيرة الورد، 2014)، ص 107.

⁴ مارك لام وجون ل. غراهام، الصين الآن، ترجمة: نور الدائم عبد الله، ط 1 (مكتبة العبيكان، 2016)، ص 93.

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق

تعد الأبعاد الاقتصادية والتجارية المحرك الرئيسي لمبادرة الحزام والطريق لاسيما بعد وصول الرئيس الصيني شي جين بينغ للسلطة عام 2013، ومحاولته إعادة إحياء إجراءات الإصلاحات الاقتصادية، التي تختلف عن الإصلاحات التي سبقته، عبر خلق نظام اقتصادي جديد يعتمد على منظمة التجارة العالمية، ونظام العولمة التجاري اللذين استطاعت الصين الاستفادة منهما بشكل جعلها عنصرا دوليا متميزا. حيث حاولت الصين جعل مبادرة الحزام والطريق، وتحت شعار صنع في الصين معيارا دوليا؛ لتحول الصين من حضارة الزراعة إلى حضارة الصناعة والمعلوماتية، ودفع المؤسسات الصينية نحو الخارج، وربطها بالبنى التحتية المحلية في المقاطعات الصينية المترامية الأطراف مع كل الأطراف، التي ستكون على مسارات مبادرة الحزام والطريق،¹ وتتعمد الصين إلى تأدية دور التعايش السلمي لجنب المواجهات العسكرية، والنزاعات السياسية واشاعة أن التنافس يجب أن يكون تكامليا، وفرصة للتنمية، والتعايش بدلاً عن التهديد والسيطرة.²

وقد أدت الإصلاحات الاقتصادية، وارتفاع معدل النمو في الصين إلى ظهور تحديات جديدة منها مواكبة الحاجة إلى توفير ملايين الوظائف الجديدة سنوياً تناسب ومعدلات ارتفاع النمو السكاني، وهجرة الايدي العاملة التي تبحث عن وظائف افضل في المدن، فضلا عن اعتمادية الصين بشكل متزايد على المواد الخام، التي تحتاجها لنموها، وأصبحت الصين أكبر مستورد للنحاس، وثاني أكبر مستورد للحديد، وثالث مستورد للألمنيوم، وأكبر مستهلك للطاقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم، وتستهلك الصين أكثر من نصف ما يستهلكه العالم من الحبوب، وهذه التحديات تدفع بالصين إلى البحث عن حلول في الداخل والخارج.³ ومما عزز من ذلك التوجه إلى أن الاقتصاد الصيني تتحكم فيه حاجة وطلب السوق الاستهلاكي المحلي، كما هو الاقتصاد الأمريكي، وعكس الاقتصاد الياباني، الذي يعتمد سوقه على التصدير، فأن الاقتصاد الصيني مر بعملية تحول قاسية من سوق اشتراكي إلى سوق هجين اشتراكي-حر في الوقت نفسه، وقوة الاقتصاد الصيني تمثلت بالتحول من تصدير المكننة إلى خلق أسواق هائلة لمنتجات وخدمات صينية رائجة.⁴

¹ عمرو عمار، نهاية القرن الأمريكي وبداية القرن الأوراسي الحزام الاقتصادي وطريق الحرير، ط1 (مصر: دار سما للنشر والتوزيع، 2018)، ص324.

² فوزي درويش، العملاق الصيني بين الماضي والحاضر، ط1 (دم: مكتبة جزيرة الورد، 2014)، ص107.

³ مارك لام وجون ل. غراهام، الصين الآن، ترجمة: نور الدائم عبد الله، ط1 (دم: مكتبة العبيكان، 2012)، 93.

⁴ أنطوان برونيه وجون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الإمبريالية الاقتصادية، ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد، ط1 (مصر: المركز القومي

للترجمة، 2016)، ص230.

وتدرك الصين أنَّ قدرة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية هي من قدرة ومكانة الدولار عالمياً كعملة احتياطية لاقتصاديات معظم دول العالم، وعلى الرغم من وجود العجز السنوي في الميزانية الأمريكية، إلا أنَّ هذا العجز يمول نفسه لأن الدولار الذي هو خارج أمريكا هو احتياطي للعمليات في أصول البنوك المركزية الأجنبية¹، وهذا ما تسعى إليه الصين مع الدول الواقعة على طرق وممرات مبادرة الحزام والطريق عن طريق الوصول إلى تمويل هذه الدول بالقروض الميسرة باليوان الصيني، مما سيُمكن من أن يكون اليوان هو العملة الاحتياطية للبنوك المركزية لهذه الدول، ومن ثم تكون الصين قد ربحَت في كسر هيمنة الدولار العالمية، فضلاً عن تقديم اليوان على أنه عملة صعبة احتياطية عالمية.

يرتكز المفهوم الصيني لأمن الطاقة على ضرورة تأمين حاجات الصين من الطاقة، عبر التحرك على المسارين الداخلي والخارجي لتنويع الامدادات، وتحقيق تأمين تلك الامدادات واستقرارها، فعلى المستوى الداخلي بدأت الصين بالتركيز على بناء مخزون احتياطي استراتيجي من النفط وصل إلى نحو (755) مليون برميل، لتكون بذلك ثاني أكبر دولة ذات مخزون استراتيجي من النفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، التي لديها مخزون استراتيجي يقدر بنحو (722) مليون برميل، أما على المستوى الخارجي فقد بدأت الصين بالتحرك على أكثر من مسار لتنويع احتياجاتها من الطاقة، واعتماد أكثر من منطقة مثل دول الشرق الأوسط، ودول آسيا الوسطى².

ومما يعزز هذا التوجه، أنه في عالم لم يعد فيه النفط سلعة تجارية تحقق من استثمارها عائدات كبيرة فحسب بل أصبح قضية استراتيجية كبرى تتصل اتصالاً مباشراً ووثيقاً بعجلة التطور والصراع الدولي، ومما عزز من تلك الأهمية هو ضخامة حجم الاقتصاد الصيني، الذي يُعد ثاني أقوى اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي نحو (13) تريليون دولار، في عام 2018³، وبحسب التقرير الصادر عن البنك الدولي لإعادة الهيكلة والتنمية يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2023 نحو (20) تريليون دولار⁴.

¹ عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، 54. وللمزيد حول أمن الطاقة الصيني، يُنظر: عبد القادر دندن، "استراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين ممرات الطاقة الصينية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع 196 (أبريل 2014): ص152.

² محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات، ط1 (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019)، 59-60. ويُنظر: مجموعة باحثين، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جراي هيرد، ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص244.

³ صدفه محمود محمد شرقنة، "التوازن: هل يتجاوز البناء العسكري الهندي الهواجس الإقليمية؟"، تحولات استراتيجية (ملحق مجلة السياسة الدولية)، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 218 (يوليو 2019): ص17.

⁴ عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص6.

إنّ الاستراتيجية تتضمن تحقيق أهداف سياسية واقتصادية للصين على المستوى المحلي، وأيضاً على المستويين الإقليمي والدولي إلى جانب تعزيز سياستها الخارجية، وتسعى لأن يكون لها دوراً رئيسية في الاقتصاد العالمي كمؤشر على تحقيق أهدافها وقوة تأثيرها في النظام السياسي الدولي.¹

المطلب الثالث: الأبعاد السياسية والاستراتيجية للمبادرة

تسعى المبادرة إلى تعزيز النفوذ الصيني على الساحة الدولية من خلال بناء شراكات سياسية واستراتيجية مع الدول المشاركة. كما تمثل أداة لإعادة رسم خرائط القوة والتأثير في النظام الدولي، بما يدعم مصالح الصين الإقليمية والعالمية. ويستعرض هذا المطلب البعد السياسي للمبادرة وأهميته في تعزيز الدور الاستراتيجي للصين عالمياً.

تتجاوز الاستراتيجية للهدف المعلن من تطوير البنية الأساسية للدول المنضمة إلى الاستراتيجية إلى كونها استراتيجية جيوسياسية تستهدف تطوير شبكة اتصال واسع بين الدول المختلفة لتغطي معظم الأراضي الأفريقية والآسيوية والأوروبية بما في ذلك آسيا الوسطى حيث تشير كلمة الحزام إلى الاتصال الميداني عبر البر من خلال طريق الحرير الاقتصادي، وتشير كلمة الطريق إلى الاتصال البحري عبر مختلف البحار والمحيطات.²

إنّ توجه الصين نحو الخارج، يأتي في إطار الدور الجديد للسياسة الخارجية الصينية، التي ارتكزت على مفهوم "الصعود السلمي"، للصين في النظام الدولي؛ كونها لاعباً رئيساً في التفاعلات الإقليمية والدولية، وهو ما عبر عنه الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني (هو جينتاو) ونائبه رئيس الوزراء (وين جيا باو) في عام 2004م، مقترحين أن يكون مفهوم الصعود السلمي مكوناً رسمياً من مكونات سياسة الصين الخارجية،³ توعليه، فقد انطلقت السياسة الخارجية الصينية تجاه دول العالم من مبدأ توظيف القوة الناعمة على مستوى الممارسة الفعلية، باستخدام أدوات القوة الاقتصادية بهدف تأمين إمدادات الطاقة، وفتح الأسواق لتصريف صادراتها إلى دول العالم.⁴

ولا شك أن ما حددته الصين لنفسها من مبادئ وقيم، فضلاً عن مصالحها الاقتصادية في التعامل مع دول العالم، أخذت تنطلق من ضرورة إبداء قدر كبير من المرونة، والفاعلية والبراغماتية والواقعية

¹ جهاد شريف صبري خليفة، "نحو هيمنة اقتصادية جديدة من خلال استراتيجية الحزام والطريق"، مجلة البحوث الإدارية (أكاديمية السادات للعلوم الإدارية)، المجلد 41، ع 1 (يناير 2023): ص 6.

² عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المرجع السابق، ص 5.

³ بحري سفيان، "تحول موازين القوى في آسيا الباسيفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، الجزائر، 2016)، ص 66.

⁴ غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديس؟، تعريب: إسماعيل بهاء الدين سليمان، ط 1 (بيروت: دار الكتاب العربي، 2018)، ص 62.

السياسية في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، وبما يحقق السلام والتنمية"¹، إذ استطاعت الصين أن تقيم علاقات مع كثير من الدول بمعزل عن قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتدخل في الشؤون الداخلية، حتى أن الصين في الوقت الذي تنادي فيه بإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية (محدودة) فأنها من جانب آخر تطرح تجربتها كنموذج أمام الدول، لتبرهن أن توفير الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي لن يقود بالضرورة إلى الديمقراطية كما تنادي به الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة².

إن من أهم دوافع الصين السياسية لمبادرة الحزام والطريق هو محاولتها ملء الفراغ الذي تركته الحرب الباردة وتراجع شعبية الولايات المتحدة عالمياً كقوة عظمى مرتكزة على قوتها العسكرية بالدرجة الأولى، على عكس الصين التي استخدمت سياسة مختلفة تعتمد على تعددية الأطراف متوجهة بشكل أساسي إلى الدول الفقيرة والنامية، لا المتقدمة، مع الترويج لاحترام سيادة الدول ومساعدتها وداعمة لقوة الدولة ورافضة لهيمنة القوى العظمى، وهكذا أصبح ينظر لها بوصفها أنموذجاً بديلاً للولايات المتحدة، التي تستخدم القوة الناعمة في نشر مفاهيم التغير الديمقراطي في الدول النامية في القوت الذي تقوم الصين لترويج الديمقراطية النظام العالمي والديمقراطية في التعامل بين الدول³.

وسعت الصين باستخدام مبادرة الحزام والطريق؛ لتحقيق تطلعاتها جيوسياسية، المتمثلة في إعادة التوازن مع النفوذ الأمريكي، عبر تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا، ذات الأهمية الاستراتيجية بحسب نظرية ماكندر قلب الأرض، كونها تتمتع بحماية طبيعية في مختلف الجهات ضد التهديدات الخارجية، فضلاً عن مساحاتها الشاسعة وإمكاناتها الاقتصادية الضخمة المتمثلة بالمواد الطبيعية، وبما يجعلها تمثل عمقا استراتيجياً للصين تستثمر مشروع الحزام والطريق فيه، وبما يوفر لها قوة اقتصادية وجغرافية، فضلاً عن الحماية الأمنية⁴، إلى جانب سعي الصين إلى توظيف المبادرة عن طريق ربط خطوط تجارة النفط والسيطرة عليها بين الخليج العربي، وشرق اسيا والمشاريع الساحلية في جنوب آسيا، التي ستتحول في المستقبل إلى قواعد عسكرية صينية لمواجهة هيمنة الهند، وتهديد البحرية الأمريكية في منطقة المحيطين الهادي والهندي⁵.

¹ رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا: العلاقات الصينية-السودانية نموذجاً (2000 – 2010)، ط1 (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016)، ص113.

² جون ثورنتون وآخرون، الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"، ط1، سلسلة دراسات عالمية، ع 78 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص33.

³ مارتن جاك، حينما تحكم الصين: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، ترجمة: فاطمة نصر (نيويورك: دار بنغوين للنشر، 2009)، ص294.

⁴ أميرة أحمد حرزلي، "مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية، الأهداف، المكاسب"، في مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، تحرير مجموعة باحثين، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019)، ص80.

⁵ Thanasis Karlis, "The Belt and Road Initiative: A Geopolitical Analysis," IAME Conference 2019, Athens, Greece, June 25th-28th, 2019, Paper ID 81, 9.

وركزت المبادرة الصينية على تحقيق أهداف ثقافية وإعلامية؛ بهدف تحسين الصورة الذهنية للصين في الخارج، حيث تشكل هذه الصورة أداة رئيسية لتشكيل الرأي العام العالمي، ويحدد هذا الرأي العام الطريقة والكيفية غير المباشرة التي ينظر العالم الخارجي للبلد، ويعامله على أساسها، إذ تعمل الصين عبر مشاريع مبادرة الحزام، والطريق على تغيير هذه النظرة لتحسين صورتها عن طريق التأثير في رأي العام الداخلي والخارجي¹

وهنا تأتي الحملات الإعلامية والدعائية، التي تقوم بها الحكومة الصينية بشكل مدروس، ومنظم للتأثير في الرأي العام العالمي، فضلاً عن الرأي العام المحلي، لتحسين صورة الصين، إلى جانب توظيف المؤسسات الثقافية ضمن المبادرة كماكنة دعائية للحكومة الصينية².

فقد اتجهت الصين نحو بناء صورة دولية إيجابية لها، استناداً إلى مصداقية استراتيجية دولية، بهدف تحقيق نهضة الأمة الصينية، إذ يقول الحكيم الصيني (شيون تسي)، "بالأخلاق الحميدة يستقيم الحكم، وبالمصداقية تأتي القوة"، وطبقاً لشيون، إذا أرادت الدولة التمتع بقدرة قيادية دولية معترف بها من الدول الأخرى، فيجب على أقل تقدير أن تحظى على مصداقية استراتيجية³.

¹ Yu Cheng and others, The Belt & Road Initiative in the Global Arena: Chinese and European Perspectives, 1st ed. (Singapore: Palgrave Macmillan Press, 2018), p5.

² Jeanne Boden, Chinese Propaganda Seducing the World, 1st ed. (Joint Book Services B.V., 2019), p169.

³ لي يونغ تشي ويوان تشنغ تشينغ، "دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية"، في الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، تحرير: جانغ يون لينغ، ترجمة: آية محمد الغازي، ط1 (صفصافة للنشر والتوزيع، 2017)، 95.

المبحث الثاني: الصعود الصيني في الأدبيات النظرية

يعد الصعود الصيني من أبرز الظواهر في العلاقات الدولية المعاصرة، لما يحمله من تأثير اقتصادي وسياسي واستراتيجي على النظام الدولي. ويتركز هذا المبحث على تحليل الأدبيات النظرية المتعلقة بالصعود، بدءًا من فهم المفهوم في سياق العلاقات الدولية، مرورًا بالمحددات التي دعمت هذا الصعود، وصولًا إلى الأدوات التي اعتمدتها الصين لتعزيز مكانتها على الساحة العالمية.

المطلب الأول: مفهوم الصعود في العلاقات الدولية

يعد الصعود الصيني ظاهرة مركزية في فهم التحولات العالمية في القرن الحادي والعشرين إذ لم يعد مجرد نمو اقتصادي أو زيادة في الإنتاج القومي بل أصبح مفهومًا يرتبط بتحول القوة الشاملة لدولة ما على المستويات الداخلية والدولية¹، ويشير هذا المفهوم إلى قدرة الصين على تعزيز مكانتها على الصعيد العالمي بطريقة منظمة ومدروسة، بما يمكنها من إعادة ترتيب مصالحها الوطنية ومصالحها في النظام الدولي مع التأكيد على الطبيعة السلمية لهذا الصعود وعدم اللجوء إلى الصدام المباشر مع الدول الكبرى².

يمكن النظر إلى الصعود الصيني كمفهوم معقد ومتعدد الطبقات يجمع بين قوة الدولة استراتيجيتها، ومكانتها التاريخية والثقافية في العالم، وهو يعكس إرادة الدولة في استعادة دورها التقليدي كمركز مؤثر في النظام الدولي بما يتجاوز مجرد الأرقام والمؤشرات الاقتصادية ويشمل قدرة الدولة على التأثير في مجريات الأحداث العالمية³.

وقد تطور هذا المفهوم في الفكر السياسي، ليشمل دلالة القوة والتأثير في العلاقات الدولية وليس مجرد النمو الداخلي أو الارتقاء الاقتصادي، ففي الخطاب السياسي العربي المعاصر ينظر إلى الصعود الصيني على أنه استراتيجية الدولة لزيادة وزنها في النظام الدولي وتحقيق مكانة متقدمة بين القوى الكبرى بطريقة سلمية ومدروسة⁴.

كما أن المفاهيم الرسمية التي تبنتها القيادة الصينية تعد جزءًا من التأصيل النظري للصعود الصيني، فقد حرصت القيادة على صياغة هذا المفهوم بطريقة توازن بين تعزيز القوة الوطنية وتحقيق التنمية الداخلية وبين عدم التسبب في مخاوف خارجية قد تؤدي إلى صدام مباشر مع الدول الأخرى، ويؤكد هذا

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 142 وما بعدها).

² عبد القادر محمد فهد، السياسة الخارجية الصينية تجاه القوى الكبرى (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005)، ص 88-95.

³ نادية حلي، التجربة الصينية: دراسة في آليات الصعود السلمي للصين في النظام الدولي (القاهرة: المركز العربي للدراسات، 2011)، ص 45.

⁴ سامي السيد، الصراع الصيني الأمريكي: قراءة في مفاهيم الصعود والاحتواء (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2018)، ص 115-117.

النهج أن الصعود الصيني ليس هدفا محدودا أو عابرا بل هو مسار طويل المدى يركز على التخطيط الاستراتيجي والتطوير المتدرج للقوة الشاملة¹.

من الناحية المفاهيمية يرتبط الصعود الصيني أيضا بإعادة ترتيب مكانة الدولة في النظام الدولي وفقا لمعايير القوة الحديثة والتي تشمل القدرة على التأثير في القرارات الدولية والحضور الفاعل في المنظمات والمؤسسات العالمية وامتلاك القدرة على التفاوض في القضايا الاستراتيجية². ويشير بعض الباحثين إلى أن هذا المفهوم يعكس تحول الصين من دولة ذات تأثير إقليمي محدود إلى لاعب دولي رئيسي قادر على التأثير في مجريات السياسة العالمية³.

كما أن مفهوم الصعود الصيني في الدراسات السياسية العربية يركز على استمرارية القوة وتراكمها بشكل يتيح للصين أن تصبح فاعلا مؤثرا في النظام الدولي الحديث دون اللجوء إلى أدوات القوة التقليدية في الهيمنة أو التوسع العسكري⁴. ويؤكد هذا النهج أن الصعود ليس مجرد حدث لحظي، بل هو مسار متدرج يستند إلى تراكم القدرات والموارد الوطنية، والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى، والتحريك الذكي في السياسة الدولية⁵.

وبذلك، يمكن تعريف الصعود الصيني على أنه: العملية التي من خلالها تعمل الصين على تعزيز مكانتها الدولية بطريقة شاملة ومدرسة، تشمل القدرة على التأثير في النظام الدولي، واستعادة دورها التاريخي كمركز قوة مؤثر، مع الحفاظ على سلمية هذا الصعود وتجنب الصدام المباشر مع الدول الكبرى، وهي عملية تتسم بالاستمرارية والتدرج والاستراتيجية الطويلة المدى⁶.

ويعد هذا التعريف نقطة ارتكاز لفهم مكانة الصين في القرن الحادي والعشرين، ويمثل إطارًا تحليليًا لفهم تحولات النظام الدولي والصراعات المحتملة على موازين القوة العالمية⁷.

المطلب الثاني: محددات الصعود الصيني

يعتمد الصعود الصيني على مجموعة من المحددات التي شكلت دعائم قوته الشاملة، بدءًا من الموارد الجغرافية والبشرية وصولًا إلى العوامل الثقافية والتكنولوجية والاقتصادية. وتستند هذه المحددات إلى

¹ تقارير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، "مستقبل القوة الصينية في النظام الدولي"، سلسلة كراسات استراتيجية، ع 204 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010)، ص 57.

² محمود عبد الحليم، النظام الدولي والتحولات الكبرى (القاهرة: دار الفكر العربي، 2013)، ص 72.

³ حسين عبد العزيز، الدبلوماسية الصينية في القرن الحادي والعشرين (عمان: دار الفكر المعاصر، 2015)، ص 59.

⁴ خليل عليان، "الصعود الصيني وتأثيره على النظام الدولي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، مج 4، ع 12 (الرياض: 2015)، ص 210-212.

⁵ عبد القادر محمد فهد، السياسة الخارجية الصينية اتجاه القوى الكبرى، المرجع السابق، ص 95.

⁶ نادية حلي، التجربة الصينية: دراسة في آليات الصعود السلمي للصين في النظام الدولي، المرجع السابق، ص 48-50.

⁷ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 148.

إمكانات طبيعية وبشرية فريدة، وقدرة الصين على توظيفها في تحقيق تنمية مستدامة ودعم نفوذها على المستوى الدولي. ويهدف هذا المطلب إلى توضيح هذه المحددات وأثرها في تعزيز مكانة الصين العالمية.

أولاً: المحددات الجغرافية والبشرية للصين.

1-المحددات الجغرافية

يعد العامل الجغرافي من أبرز المحددات المؤثرة في سلوك الدولة السياسي، لما يوفره من إمكانيات وفرص يمكن توظيفها في تحقيق التنمية وتعزيز المكانة الدولية. وفي هذا السياق، تتميز الصين بخصائص جغرافية جعلتها تُصنف ضمن الدول القارية، وهو ما منحها عمقاً استراتيجياً مهماً ساهم في دعم مسار صعودها.¹ فالعالم الجغرافي يعتبر المحرك الأساسي لرسم سياسات الصين الداخلية والخارجية عبر التاريخ، وهو ما يعرف في تخصص العلوم السياسية بالجيوستراتيجية الصينية، حيث أن هذا العامل يمثل مزيجاً بين الحماية الطبيعية والعزلة الإجبارية.

1-1الموقع الجغرافي للصين

تقع جمهورية الصين الشعبية في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، ضمن الجزء الشرقي من قارة آسيا، وتمتد على الساحل الغربي للمحيط الهادئ. وتبلغ مساحتها حوالي 9.5 مليون كيلومتر مربع، وهو ما يمثل نسبة معتبرة من مساحة القارة الآسيوية، الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث المساحة بعد كل من روسيا وكندا.²

ويمتد المجال الجغرافي للصين بين دائرتي عرض 18 و54 شمالاً، وبين خطي طول 74 و135 شرقاً، ما يمنحها تنوعاً مناخياً وبيئياً كبيراً. كما تتمتع بعمق استراتيجي ملحوظ، حيث يصل امتدادها من الشرق إلى الغرب إلى أكثر من 6400 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب إلى ما يزيد عن 4000 كلم. ويُضاف إلى ذلك طول سواحلها الذي يقارب 14 ألف كلم، ما يفتح لها آفاقاً بحرية واسعة ويعزز من قدراتها التجارية والاتصالية.³ كما يتسم المجال الطبيعي الصيني بتنوع واضح، إذ تتوزع تضاريسه بين الجبال والهضاب والأحواض والسهول والتلال، مع اختلافات بيئية بين الشمال الجاف والجنوب الرطب، وهو ما يعكس ثراء طبيعياً ساهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل الدولة.⁴

¹ فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 52.

² فوزي حسن حسين، المرجع نفسه، ص 53.

³ المرجع نفسه، ص 54.

⁴ سميحة ناصر خليف، "جغرافيا الصين"، موقع موضوع، تاريخ الدخول: 2026/03/10.

1-2 التضاريس والثروة المائية

تتميز الصين بتعدد مظاهرها الطبيعية، حيث تضم عددًا كبيرًا من الجزر المنتشرة على طول سواحلها، والتي يقدر عددها بحوالي ستة آلاف جزيرة، من أبرزها جزيرة تايوان وجزيرة هاينان، إلى جانب عدد من الأرخبيلات ذات الأهمية الجغرافية.¹

كما تحتوي على سلاسل جبلية شاهقة، في مقدمتها جبال الهيمالايا، التي تضم أعلى قمة في العالم، إضافة إلى انتشار المرتفعات في مناطق الهضبة التيبية التي تُعرف بـ "سقف العالم". ويعزز هذا التنوع الجغرافي من أهمية الصين الاستراتيجية، سواء من الناحية الدفاعية أو الاقتصادية.²

وفيما يتعلق بالثروة المائية، تمتلك الصين شبكة مائية مهمة تضم عددًا من الأنهار الكبرى، مثل نهر اليانغتسي الذي يعد من أطول أنهار العالم، والنهر الأصفر الذي يمثل شريانًا حيويًا للتنمية. كما تحتوي على قنوات مائية تاريخية، من أبرزها القناة الكبرى، إلى جانب عدد من البحيرات العذبة والمالحة، مما يوفر موارد مائية مهمة تدعم الأنشطة الزراعية والاقتصادية.³

1-3 الدول المتاخمة للصين

تتميز الصين بامتداد حدودي واسع، حيث تشترك في حدودها البرية مع عدد كبير من الدول، يصل إلى أربع عشرة دولة، إضافة إلى عدد من الدول التي ترتبط معها بحدود بحرية. ويمنح هذا الامتداد الجغرافي الصين موقعًا استراتيجيًا مهمًا، يعزز من تفاعلاتها الإقليمية والدولية، ويفتح أمامها مجالات واسعة للتعاون والتبادل الاقتصادي والسياسي.⁴ كما أننا نجد أنّ هذه الحدود ليست كلّها تفاعلية بشكل إيجابي، إنّما بعضها فيه توتر كبير ملا مع الهند في منطقة التبت ومع الأقليات المنغولية في الشمال، وحتى مع الإيغور في شمال غرب الصين.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الخصائص الجغرافية للصين، من حيث المساحة، الموقع، التنوع الطبيعي، والامتداد الحدودي، قد أسهمت في توفير قاعدة مادية قوية دعمت مسار صعودها، خاصة مع حسن استغلال هذه الموارد في تطوير القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها الزراعة والصناعة، بما ساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي.⁵

¹ سميحة ناصر خليف، المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

³ معلومات عامة حول الصين، "موقع webmaster-china.org.cn، تاريخ الدخول: 2026/03/10.

⁴ هشام بن عبد العزيز العمار، "مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006)"، (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2008)، ص 34.

⁵ فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية، مرجع سابق، ص 60.

2- المحددات البشرية للصين

2-1 الثروة البشرية

تمثل الثروة البشرية أحد أهم العوامل التي ساهمت في دعم الصعود الصيني، حيث تُعد الصين أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، إذ يشكل سكانها نسبة معتبرة من سكان العالم. وقد بلغ عدد السكان في السنوات الأخيرة أكثر من مليار وثلاثمائة مليون نسمة، ما يجعلها تمتلك قوة بشرية ضخمة.¹ كما يتميز المجتمع الصيني بتركيبة عمرية يغلب عليها الطابع الفتي النشط اقتصاديا، وهو ما يوفر طاقة بشرية هائلة يمكن توظيفها في مختلف القطاعات الإنتاجية. وقد ساهم هذا العامل في دعم النشاط الصناعي وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الصيني.² وفي هذا الإطار، أولت الدولة الصينية أهمية كبيرة لتنمية رأس المال البشري، من خلال تطوير منظومة التعليم ومحاربة الأمية، حيث شهدت معدلات التعليم تحسنا ملحوظا، وأصبحت نسبة المتعلمين مرتفعة مقارنة بالمراحل السابقة، وهو ما ساهم في تعزيز القدرات العلمية والتقنية للمجتمع.³

2-2 القوميات

يتسم المجتمع الصيني بالتعدد القومي، إذ يضم عددا كبيرا من القوميات المعترف بها رسميا، في مقدمتها قومية "الهان" التي تمثل الغالبية العظمى من السكان، إلى جانب قوميات أخرى متعددة على غرار اليوغور والتبتيون الذين ينتشرون في مناطق عادة تعرف التوترات والخلافات مع المراكز على غرار تركستان الشرقية ومنطقة التبت. ويعكس هذا التنوع البشري ثراء ثقافيا واجتماعيا، لكنه في الوقت نفسه يتطلب سياسات تنظيمية للحفاظ على التماسك الاجتماعي.⁴

2-3 تنظيم النمو السكاني

شهدت الصين تبني سياسات تهدف إلى تنظيم النمو السكاني، وذلك في إطار تحقيق التوازن بين الموارد وعدد السكان. وقد ساهمت هذه السياسات في التحكم في النمو الديمغرافي، مع مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والإقليمية داخل الدولة.

¹ سميحة ناصر خليف، مرجع سابق، ص 122.

² سميحة ناصر خليف، جغرافيا الصين، مرجع سابق.

³ محمد مروان، "النمو الديمغرافي الصيني"، موقع موضوع، 2017.

⁴ سميحة ناصر خليف، "جغرافيا الصين"، مرجع سابق.

ومع التحولات التي شهدتها المجتمع الصيني، اتجهت الدولة إلى تعديل هذه السياسات، حيث تم تخفيف القيود المرتبطة بتنظيم الإنجاب، بما يسمح بتحقيق توازن ديمغرافي يخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.¹

يتضح مما سبق أن المحددات الجغرافية والبشرية شكلت أساساً مهماً في دعم الصعود الصيني، حيث وفرت البيئة الطبيعية والموارد البشرية قاعدة قوية ساهمت في تعزيز قدرات الدولة، ومكنتها من تحقيق التنمية والاستفادة من إمكانياتها بشكل فعال، بما يخدم مكانتها في النظام الدولي.

ثالثاً: محددات الثقافية للصين

تعتبر المحددات الثقافية من أبرز العوامل التي أسهمت في دعم مسار الصعود الصيني، حيث لعب الموروث الحضاري والثقافي دوراً محورياً في تشكيل الوعي الجماعي للمجتمع، وتعزيز القيم المعنوية التي توجه سلوك الأفراد وتدفعهم نحو تحقيق التنمية الوطنية. ويُقصد بالمحددات الثقافية مجموع العناصر المرتبطة بالجانب الحضاري، من قيم وتقاليد ومعتقدات وأنماط سلوكية، والتي تعكس البنية الفكرية والروحية للمجتمع، وتؤثر بشكل مباشر في توجهاته التنموية والحضارية.²

وتُعد الحضارة الصينية من أقدم الحضارات الإنسانية، إذ يمتد تاريخها إلى آلاف السنين، وهو ما منحها خصوصية حضارية متميزة مقارنة بغيرها من الحضارات. وقد ساهم هذا الامتداد التاريخي في ترسيخ مجموعة من القيم الثقافية التي استمرت في التأثير في بنية المجتمع الصيني إلى يومنا هذا. كما تجلت مظاهر هذه الحضارة في العديد من المنجزات العمرانية والمعمارية التي تعكس تطور الفكر الهندسي والتنظيمي، ومن أبرزها سور الصين العظيم، الذي يُعد رمزا للقوة والتنظيم، ويعكس في الوقت ذاته قدرة الدولة على توظيف إمكانياتها في خدمة أهدافها الاستراتيجية.³

1- الثقافة الكونفوشيوسية وأثرها في المجتمع الصيني

تُشكل التعاليم الكونفوشيوسية أحد أهم المرتكزات الفكرية التي ساهمت في بناء المنظومة القيمية للمجتمع الصيني، حيث ركزت على مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تقوم على الانضباط، واحترام النظام، وتعزيز روح الجماعة. وقد أبرزت العديد من الدراسات أن هذه الثقافة تقوم على أساس أن الفرد لا يكتسب قيمته إلا من خلال اندماجه في المجتمع، ومساهمته في تحقيق التماسك الاجتماعي والتعاون بين أفرادهِ.⁴

¹ محمد مروان، "النمو الديمغرافي الصيني"، المرجع السابق.

² نادية حلي، التجربة الصينية: دراسة في آليات الصعود السلمي للصين في النظام الدولي (القاهرة: المركز العربي للدراسات، 2011)، ص 52.

³ فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية (بيروت: دار المهمل اللبناني، 2009)، ص 60.

⁴ حنان قنديل، "القيم والتنمية في آسيا: حالة الصين"، مجلة السياسة الدولية، ع 167 (2007): ص 18-19.

كما أن هذا الإطار القيمي لم يقتصر على الجانب الاجتماعي فقط، بل امتد ليشمل المجال السياسي، حيث ساهم في ترسيخ مفاهيم الطاعة والانضباط واحترام السلطة، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة. فالثقافة الكونفوشيوسية تعزز فكرة أن شرعية السلطة لا تستند فقط إلى القوة، بل إلى قدرتها على تحقيق الاستقرار والعدالة وتلبية احتياجات المجتمع.¹

2- الخصائص الثقافية للمجتمع الصيني

استمر تأثير الموروث الثقافي في تشكيل سلوك المجتمع الصيني عبر الزمن، ويمكن تلخيص أبرز الخصائص الثقافية التي تميز هذا المجتمع في عدد من السمات الأساسية، من بينها:

- الاهتمام بالقيم الأخلاقية والتمسك بالروابط الأسرية والعلاقات الاجتماعية، باعتبارها أساس الاستقرار الاجتماعي.

- اعتبار شرعية السلطة مرتبطة بمدى قدرتها على تحقيق الإنجازات والمحافظة على النظام.
- ترسيخ مبدأ الطاعة والولاء، حيث يتدرج هذا السلوك من الأسرة إلى الدولة، مما يعزز الانضباط المجتمعي.

- الحرص على تحقيق الانسجام والتجانس داخل المجتمع، بما يضمن الاستقرار والازدهار العام.²

وتعكس هذه الخصائص منظومة متكاملة من القيم التي ساهمت في توجيه سلوك الأفراد، وتعزيز روح العمل الجماعي، وهو ما كان له أثر واضح في تحقيق التقدم والتنمية.

3- أثر المحددات الثقافية في الصعود الصيني

إن الموروث الحضاري والثقافي للصين لم يكن مجرد عامل تاريخي، بل شكل قاعدة أساسية في بناء الهوية الوطنية، حيث ساهم في ترسيخ شعور الانتماء والاعتزاز بالذات الحضارية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الحس القومي، الذي انعكس بدوره على سلوك الدولة والمجتمع في سعيهما لتحقيق التقدم ومواكبة التطورات العالمية.³

ومن جهة أخرى، ساهمت هذه الخصوصية الثقافية في حماية المجتمع الصيني من التأثيرات السلبية لبعض مظاهر العولمة، حيث حافظت الصين على هويتها الثقافية، مع الانفتاح المدروس على العالم. كما أن هذا التماسك الثقافي ساعد على تحقيق نوع من الوحدة بين مختلف القوميات التي يتكون منها المجتمع الصيني، رغم تعددها، مما عزز من استقرار الدولة واستمرارها ككيان حضاري متكامل.⁴

¹ عبد القادر محمد فقيهي، السياسة الخارجية الصينية تجاه القوى الكبرى (عمان: دار الشروق، 2005)، ص 101.

² هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد، الصعود الصيني، تحرير: أحمد جمال عبد العظيم (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006)، ص 77.

³ سامي السيد، الصراع الصيني الأمريكي: قراءة في مفاهيم الصعود والاحتواء (بيروت: دار المهمل اللبناني، 2018)، ص 120.

⁴ حسين عبد العزيز، الدبلوماسية الصينية في القرن الحادي والعشرين (عمان: دار الفكر المعاصر، 2015)، ص 65.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن المحددات الثقافية لعبت دوراً أساسياً في دعم الصعود الصيني، من خلال ترسيخ القيم الأخلاقية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتكوين هوية حضارية قوية، وهو ما ساهم في توجيه مسار التنمية، ودعم مكانة الصين على المستوى الدولي بما يتوافق مع تاريخها وإرثها الحضاري.

ثالثاً: المحددات التكنولوجية والعلمية

المحددات التكنولوجية والعلمية اعتبرت من أهم الركائز التي استندت إليها الصين في مسار صعودها، حيث أدركت مبكراً أن تحقيق التنمية الشاملة لا يمكن أن يتم بمعزل عن امتلاك المعرفة العلمية والتكنولوجية. وعليه، تبنت الدولة الصينية سياسات واضحة تهدف إلى تطوير البحث العلمي، وتعزيز الابتكار، وبناء قاعدة تكنولوجية متينة تُمكنها من المنافسة على المستوى الدولي.¹

1- التوجهات العامة للنهضة العلمية الصينية

1-1 التوجهات العامة المتعلقة بتطوير البحث في العلوم والتكنولوجيات الحديثة

اعتمدت الصين منذ ثمانينيات القرن الماضي توجهات استراتيجية واضحة لتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة، حيث تم وضع مخططات وطنية تهدف إلى توجيه الجهود نحو القطاعات ذات الأولوية. وقد شملت هذه التوجهات مجالات حيوية، من بينها: تكنولوجيات الفضاء، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة، والمواد الجديدة، والتكنولوجيا الحيوية، وأنظمة التحكم الآلي، وهو ما يعكس إدراكاً مبكراً لأهمية هذه القطاعات في دعم الاقتصاد الوطني.²

ولم تقتصر السياسة الصينية على مجرد نقل التكنولوجيا، بل اعتمدت منهجاً عملياً قائماً على التقليد والتكيف، أي استيعاب التكنولوجيا الأجنبية وإعادة تطويرها بما يتلاءم مع الخصوصية الصينية. وقد سمح هذا التوجه للصين بتجاوز القيود التي فرضتها الدول المتقدمة على نقل التكنولوجيا، والتحول تدريجياً من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج ثم الابتكار.³

كما ارتبطت هذه السياسات بتبني مفهوم "الذكاء الاقتصادي"، الذي يقوم على جمع المعلومات وتحليلها وتوظيفها في خدمة التنمية، وهو ما ساهم في بناء منظومة متكاملة تجمع بين البحث العلمي والتطبيق الصناعي.⁴

¹ نادية حلي، الصعود الصيني وأثره في النظام الدولي (القاهرة: المركز العربي للدراسات، 2012)، ص 88.

² سيواني عبد الوهاب، "الذكاء الاقتصادي الصيني في الحصول على التكنولوجيات العالية" (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2016).

³ المرجع نفسه.

⁴ عبد القادر محمد فهد، السياسة الخارجية الصينية تجاه القوى الكبرى (عمان: دار الشروق، 2005)، ص 145.

1-2 التوجهات الخاصة بالتطبيق الميداني لهذه البرامج

جسدت الصين هذه التوجهات من خلال مجموعة من البرامج التطبيقية التي هدفت إلى تحويل المعرفة العلمية إلى نتائج عملية، ومن أبرز هذه البرامج:

- برنامج 863: يُعد من أهم البرامج التي ركزت على تطوير التكنولوجيات المتقدمة، خاصة في مجالات الفضاء، والبيوتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة.
- برنامج 973: استهدف دعم البحث العلمي الأساسي، خاصة في مجالات الفيزياء، والكيمياء، وعلوم الحياة، بما يعزز القاعدة المعرفية للابتكار.
- برنامج الشرارة: ركز على تطوير القطاع الزراعي من خلال إدخال التقنيات الحديثة وتحسين الإنتاجية.
- برنامج الشعلة: هدف إلى إدماج التكنولوجيا في القطاع الصناعي، وتسريع نقل نتائج البحث العلمي إلى التطبيق الاقتصادي.¹

كما دعمت هذه البرامج سياسات الانفتاح على الخارج، من خلال إنشاء مناطق صناعية وتكنولوجية متخصصة، بلغ عددها عشرات المناطق، تُعرف بمناطق تطوير الصناعات عالية التكنولوجيا، والتي لعبت دوراً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة.²

وقد ساهم هذا التنوع في البرامج والمشاريع في تحقيق نوع من التكامل بين مختلف القطاعات، مما مكن الصين من بناء قاعدة علمية وتكنولوجية متينة بشكل تدريجي، خاصة مع اعتمادها على الشراكات الدولية كوسيلة لاكتساب الخبرات والتقنيات الحديثة.³

2- الإنفاق الصيني على البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا

أدركت الصين أن الاستثمار في البحث العلمي يمثل حجر الأساس لأي نهضة اقتصادية، ولذلك عملت على تخصيص موارد مالية متزايدة لدعم هذا القطاع. وقد تم ذلك في إطار تشريعي منظم، من خلال قوانين تهدف إلى تشجيع الابتكار وتحديد مصادر تمويل البحث العلمي وتطويره.⁴

ومنذ التسعينيات، تم توجيه استثمارات كبيرة لإنشاء مراكز بحثية وتطوير الصناعات التكنولوجية، مما أدى إلى توسع عدد المؤسسات المتخصصة في مجالات البرمجيات والإلكترونيات والاتصالات.⁵

¹ هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد، الصعود الصيني (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006)، ص 113.

² المرجع نفسه، ص 115.

³ أوديد شنكار، العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21، ترجمة: مركز التعريب (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص 126.

⁴ محمد عبد السلام، اقتصاديات الابتكار والتكنولوجيا (القاهرة: دار النهضة العربية، 2014)، ص 77.

⁵ هدى ميتكيس، الصعود الصيني، مرجع سابق، ص 114.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، انتقلت الصين إلى مرحلة أكثر تقدماً، حيث تبنت استراتيجية تقوم على الارتقاء بالدولة من خلال العلم والتعليم، من خلال تحسين جودة التعليم العالي، وتعزيز البحث العلمي، وربط الجامعات بمحيطها الاقتصادي، بما يساهم في تطوير الابتكار الصناعي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد.¹

وفي السنوات الأخيرة، واصلت الصين تعزيز استثماراتها في المجالات التكنولوجية المتقدمة، حيث أصبحت ثاني أكبر دولة إنفاقاً على البحث والتطوير عالمياً، مع تركيز خاص على الصناعات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والتكنولوجيا الخضراء. كما حققت الشركات الصينية تقدماً ملحوظاً في الأسواق العالمية، خاصة في مجالات الحواسيب والهواتف الذكية والتجهيزات الإلكترونية.² ومن جهة أخرى، عملت الصين على تعزيز التعاون العلمي الدولي، من خلال استقطاب الشركات العالمية لإنشاء مراكز بحثية داخل أراضيها، إضافة إلى إرسال آلاف الطلبة إلى الجامعات الأجنبية لاكتساب المعرفة والخبرات، وهو ما ساهم في نقل التكنولوجيا وتوطينها داخل البلاد.³

3- نتائج التطور العلمي والتكنولوجي في الصين

أسفر هذا التوجه الاستراتيجي عن تحقيق الصين لعدة إنجازات علمية وتكنولوجية بارزة، حيث أصبحت تنافس كبرى القوى العالمية في مجالات متعددة. كما تمكنت من تحقيق تقدم ملحوظ في مجالات التعليم، والابتكار، والبنية التحتية، والصناعات المتقدمة، والنشر العلمي.⁴

ويُعزى هذا النجاح إلى مجموعة من العوامل الأساسية، من أبرزها:

- توفر قاعدة بشرية واسعة تدعم البحث العلمي.
- وجود سوق عمل كبيرة تعزز الكفاءة والإنتاجية.
- انتشار الكفاءات العلمية داخل وخارج البلاد.
- وجود إرادة سياسية قوية تدعم الاستثمار في العلم والتكنولوجيا.⁵

¹ محمود خليفة جودة، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018).

² أحمد السيد النجار، "الاقتصاد الصيني وتحديات التكنولوجيا الحديثة"، مجلة السياسة الدولية (2021): ص 45.

³ المرجع نفسه، ص 46.

⁴ سامي السيد، الصراع الصيني الأمريكي: قراءة في مفاهيم الصعود والاحتواء (بيروت: دار المنهل، 2018)، ص 132.

⁵ المرجع نفسه، ص 133.

وفي الوقت الراهن، تواصل الصين سعيها نحو تعزيز مكانتها كقوة تكنولوجية عالمية، من خلال التركيز على الابتكار، وتطوير الصناعات المتقدمة، ومعالجة التحديات المرتبطة بالتنمية غير المتوازنة، وحماية البيئة، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة.¹

رابعاً: المحددات الاقتصادية لهضبة الصين

1- فلسفة الإصلاح الاقتصادي في الصين

1-1 العوامل التي دفعت إلى الإصلاح الاقتصادي في الصين

شهد الاقتصاد الصيني قبل نهاية سبعينيات القرن العشرين جملة من الاختلالات البنيوية، تمثلت أساساً في ضعف الإنتاجية، وهيمنة القطاع العام، ومحدودية الكفاءة الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تراجع معدلات النمو وعدم قدرة الاقتصاد على تلبية متطلبات السكان المتزايدة. كما أن اعتماد الصين على النموذج الاشتراكي الصارم القائم على التخطيط المركزي أظهر محدوديته في تحقيق التنمية الشاملة، خاصة في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي آنذاك.²

وقد ساهمت هذه الظروف في دفع القيادة الصينية إلى إعادة النظر في التوجهات الاقتصادية السائدة، خاصة مع تزايد الفجوة التنموية بينها وبين الدول الصناعية، وهو ما فرض ضرورة تبني إصلاحات اقتصادية شاملة تهدف إلى تحديث بنية الاقتصاد وتحسين أدائه. كما لعبت العوامل الدولية دوراً مهماً، حيث شجعت التحولات في النظام الاقتصادي العالمي على الانفتاح والتكامل الاقتصادي، الأمر الذي دفع الصين إلى التفاعل مع هذه المتغيرات.³

ومن جهة أخرى، فإن تدهور مستوى المعيشة في بعض الفترات، إلى جانب ضعف الحوافز الإنتاجية، شكل دافعاً إضافياً نحو البحث عن نموذج اقتصادي أكثر مرونة، قادر على تحقيق التوازن بين متطلبات التخطيط المركزي وآليات السوق.⁴

1-2 الإرادة القومية في الارتقاء بالاقتصاد الصيني

لم تكن الإصلاحات الاقتصادية في الصين مجرد استجابة ظرفية للأزمات، بل جاءت نتيجة إرادة سياسية قوية هدفت إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس أكثر كفاءة وفعالية. وقد تجسدت هذه

¹ أحمد إبراهيم محمود، التنمية التكنولوجية في الصين المعاصرة (القاهرة: دار الفكر، 2022)، ص 98.

² عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية (القاهرة: أم القرى، 1998)، ص 83.

³ محمد السيد سليم، الصين في ظل نظام القطبية الثنائية (عمان: 1994)، ص 33.

⁴ وفاء المهداوي وأحمد جاسم محمد، "الاقتصاد الصيني"، المجلة العراقية (2012): ص 9.

الإرادة في تبني رؤية استراتيجية تقوم على تحقيق التنمية التدريجية، مع الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.¹

كما ارتبطت هذه الإرادة بروح قومية سعت إلى استعادة مكانة الصين التاريخية كقوة اقتصادية عالمية، حيث عملت القيادة الصينية على تعبئة الموارد الوطنية، وتعزيز روح العمل والانضباط، بما يساهم في تحقيق النهضة الاقتصادية. وقد انعكس ذلك في اعتماد سياسات إصلاحية متدرجة، تراعي خصوصيات المجتمع الصيني وتجنب الصدمات الاقتصادية الحادة.²

2- مسار التحول الاقتصادي في الصين (1978 – إلى الوقت الراهن)

عرفت الصين منذ عام 1978 مسارًا تدريجيًا في إصلاح اقتصادها، حيث انتقلت من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد يقوم على آليات السوق الاشتراكي، وذلك عبر مراحل متتالية اتسمت بالمرونة والتدرج. وقد تميزت هذه العملية بعدم القطيعة مع النظام السابق، بل تم إدخال إصلاحات جزئية سمحت بتجريب السياسات قبل تعميمها.³

ومع مرور الوقت، توسعت هذه الإصلاحات لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تم تعزيز الانفتاح على الخارج، وتطوير البنية الإنتاجية، وتحسين مناخ الاستثمار، مما ساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة واستدامة في الأداء الاقتصادي.⁴

2-1 مضامين الإصلاح على مستوى هياكل القطاع الفلاحي

كان القطاع الفلاحي أول مجال شملته الإصلاحات الاقتصادية، حيث تم إدخال نظام المسؤولية الأسرية الذي منح الفلاحين قدرًا أكبر من الحرية في الإنتاج، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى الدخل في الأرياف. كما ساهمت هذه الإصلاحات في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة بين العرض والطلب.⁵

2-2 التحرر الاقتصادي وسياسات الإصلاح على مستوى القطاع الصناعي

امتدت الإصلاحات لاحقًا إلى القطاع الصناعي، حيث تم تقليص دور الدولة تدريجيًا، ومنح المؤسسات الاقتصادية استقلالية أكبر في اتخاذ القرارات، إلى جانب تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإنشاء مناطق

¹ كونراد زايتش، الصين عودة قوة عالمية (أبو ظبي: 2003)، ص 277.

² وو بن، الصينيون المعاصرون (الكويت: 1996)، ص 286.

³ أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي (بيروت: 2015)، ص 83.

⁴ المرجع نفسه، ص 84.

⁵ فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني (دمشق: 2010)، ص 17.

اقتصادية خاصة. وقد ساهم ذلك في تحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الصينية¹.

2-3 الإصلاحات على مستوى القطاع المصرفي

شملت الإصلاحات كذلك القطاع المالي والمصرفي، حيث تم إعادة هيكلة النظام البنكي، وتعزيز دوره في تمويل الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب تطوير السياسات النقدية بما يتلاءم مع متطلبات اقتصاد السوق. كما عملت الصين على تحديث أدواتها المالية وتعزيز استقرار نظامها المصرفي².

2-4 انضمام الصين للمؤسسات المالية والتجارية الدولية

في إطار الانفتاح الاقتصادي، سعت الصين إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وهو ما ساهم في تعزيز تجارتها الخارجية، وجذب الاستثمارات، وتحسين قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية³. مثل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001، ومثل هذا الحدث نقطة تحول محورية في مسيرة الصين الاقتصادية نحو العولمة، وتتويجا لإصلاحات هيكلية سمحت باندماجها الكامل في النظام التجاري العالمي.

يتضح أن المحدد الاقتصادي كان من أبرز العوامل التي ساهمت في صعود الصين، حيث اعتمدت على إصلاحات تدريجية ومدرسة مكنتها من الانتقال من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد منفتح وفعال، مع الحفاظ على خصوصيتها الوطنية، وهو ما جعل تجربتها نموذجاً مميزاً في مسار التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الآليات الصينية لتعزيز نفوذها

تتنوع الأدوات التي اعتمدتها الصين في تحقيق صعودها الخارجي، حيث لم تقتصر على جانب واحد، بل شملت مزيجاً متكاملًا من الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية، التي تم توظيفها بشكل تدريجي ومدرّس لتعزيز مكانتها في النظام الدولي. وقد ساهم هذا التنوع في منح السياسة الصينية مرونة كبيرة في التعامل مع مختلف التحديات الدولية⁴.

أولاً: الأدوات الاقتصادية

تُعد الأدوات الاقتصادية من أبرز الوسائل التي اعتمدت عليها الصين في تعزيز حضورها الخارجي، حيث عملت على توسيع نطاق تجارتها الدولية، وزيادة استثماراتها في مختلف مناطق العالم، خاصة في الدول

¹ علي حسن بكير، "علاقات صينية خليجية"، مجلة آراء (2006): ص 58.

² Chloé Maurel, La Chine et le Monde (2008), p37.

³ Bruce Stokes, "Chine-OMC" (1997), p337.

⁴ نادية حلي، الصعود الصيني وأثره في النظام الدولي (القاهرة: المركز العربي للدراسات، 2012)، ص 112.

النامية. كما اعتمدت على تقديم القروض وتمويل مشاريع البنية التحتية، وهو ما ساهم في تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في آن واحد¹.

كما شكلت مبادرات التعاون الاقتصادي، خاصة في مجالات الطاقة والنقل والتجارة، ركيزة أساسية في استراتيجية الصعود، حيث سمحت للصين ببناء شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية التي تدعم مصالحها الاستراتيجية².

ثانياً: الأدوات التكنولوجية والعلمية

لعب التقدم التكنولوجي دوراً مهماً في دعم الصعود الصيني، حيث استثمرت الصين بشكل كبير في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، مثل الاتصالات، والذكاء الاصطناعي، والصناعات الرقمية. وقد ساهم ذلك في تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى العالمي، خاصة مع بروز شركات صينية رائدة في هذه المجالات³. كما سعت الصين إلى توظيف التكنولوجيا كأداة للنفوذ الخارجي، من خلال تصدير التقنيات الحديثة، والمشاركة في مشاريع البنية التحتية الرقمية، وهو ما عزز من حضورها في الأسواق الدولية⁴.

ثالثاً: الأدوات الدبلوماسية

اعتمدت الصين على دبلوماسية نشطة تقوم على مبدأ التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما ساعدها على كسب ثقة العديد من الدول، خاصة في إفريقيا وآسيا. كما عملت على تعزيز حضورها داخل المنظمات الدولية، والمشاركة في مختلف المبادرات متعددة الأطراف⁵. وقد ساهم هذا التوجه في تقديم الصين كقوة دولية مسؤولة، تسعى إلى تحقيق التوازن في العلاقات الدولية، وهو ما انعكس إيجاباً على صورتها في النظام الدولي⁶.

رابعاً: الأدوات الثقافية (القوة الناعمة)

إلى جانب الأدوات المادية، اعتمدت الصين على القوة الناعمة كوسيلة لتعزيز نفوذها الخارجي، من خلال نشر ثقافتها ولغتها، وإنشاء مراكز ثقافية وتعليمية في مختلف دول العالم. كما ساهمت وسائل الإعلام والتبادل الثقافي في تحسين صورة الصين وتعزيز جاذبيتها الدولية⁷.

¹ أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2015)، ص 95.

² سامي السيد، الصراع الصيني الأمريكي (بيروت: دار المنهل، 2018)، ص 140.

³ أحمد السيد النجار، "التطور التكنولوجي في الصين"، مجلة السياسة الدولية، (2021)، ص 50.

⁴ محمد عبد السلام، اقتصاديات التكنولوجيا والابتكار (القاهرة: دار النهضة العربية، 2014)، ص 88.

⁵ حسين عبد العزيز، الدبلوماسية الصينية في القرن الحادي والعشرين (عمان: دار الفكر، 2015)، ص 70.

⁶ المرجع نفسه، ص 72.

⁷ حنان قنديل، "القيم والثقافة في السياسة الصينية"، مجلة السياسة الدولية (2007)، ص 22.

خامسا: الأدوات العسكرية والأمنية

رغم تركيز الصين على الطابع السلمي لصعودها، إلا أنها عملت على تطوير قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ، بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية وضمان أمنها القومي. وقد شمل ذلك تحديث الجيش، وتطوير الصناعات العسكرية، وتعزيز القدرات الدفاعية.¹

يتضح أن أدوات الصعود الصيني تتميز بالتكامل والتنوع، حيث تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية والثقافية، وهو ما مكن الصين من تحقيق صعود تدريجي ومتوازن، عزز من مكانتها كقوة فاعلة في النظام الدولي.

¹ عبد القادر محمد فهبي، السياسة الخارجية الصينية (عمان: دار الشروق، 2005)، ص 155.

المبحث الثالث: التحديد الجيوسياسي لمنطقة آسيا الوسطى

تعد منطقة آسيا الوسطى من المناطق الحيوية في النظام الدولي بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الوفيرة. ويتركز هذا المبحث على دراسة الخصائص الجغرافية والسياسية للمنطقة، وأهميتها الاقتصادية والطاقوية، إضافة إلى أبعاد موقعها الاستراتيجي في التنافس الدولي بين القوى الكبرى.

المطلب الأول: التعريف الجغرافي والسياسي للمنطقة

اعتبرت منطقة آسيا الوسطى من المناطق الجيوسياسية ذات الأهمية البالغة في النظام الدولي، نظراً لموقعها الجغرافي المتميز الذي جعلها حلقة وصل بين عدد من الأقاليم الحيوية في العالم. ويُقصد بآسيا الوسطى ذلك الإقليم الواقع في قلب القارة الآسيوية، والذي يضم مجموعة من الدول التي تشترك في خصائص جغرافية وتاريخية وثقافية متقاربة، مما يمنحها نوعاً من التجانس الإقليمي رغم تعدد كياناتها السياسية.¹

من الناحية الجغرافية، تمتد آسيا الوسطى في نطاق داخلي بعيد عن المسطحات البحرية المفتوحة، إذ تُعد منطقة حبيسة (Landlocked)، تحدها من الشمال روسيا، ومن الشرق الصين، ومن الجنوب كل من أفغانستان وإيران، ومن الغرب بحر قزوين. ويشمل هذا الإقليم عادة خمس دول رئيسية هي: كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، وطاجيكستان، وهي دول استقلت عن الاتحاد السوفيتي عقب تفككه سنة 1991.² ويظهر هذا النطاق الجغرافي والتحديد الجيوسياسي الإقليمي بوضوح في الخارطة التوضيحية (ينظر الشكل رقم 01).

¹ عبد الله عبد الرازق إبراهيم، آسيا الوسطى: دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010)، ص 21.

² محمد بن حسين، "آسيا الوسطى بعد الاستقلال: التحولات والتحديات"، مجلة دراسات دولية، ع 45 (2014)، ص 67.

الخريطة 02: خريطة توضيحية لدول آسيا الوسطى



المصدر: الموسوعة الحرة بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى، اطلع عليه 18 ماي 2026.

يقدم الشكل 01 دليلا جغرافيا وبصريا حاسما يثبت المكانة الارتكازية الفائقة لدول آسيا الوسطى في الجغرافيا السياسية العالمية، فمن خلال قراءتنا للخارطة، يتضح أنّ المنطقة تمثل قلب العالم الأوراسي بحكم موقعها الحبيس الذي يطوقه جيران عمالقة كالصين وروسيا.

وتكمن أهمية هذه الخارطة في إظهارها لسبب اختيار بكين لهذه المنطقة كمنطلق أول لمبادرة الحزام والطريق، فالجوار الجغرافي المباشر الممتد بين غرب الصين ودول آسيا الوسطى يجعل من هذه الدول الجسر البري الإلزامي لأي صعود صيني نحو الأسواق العالمية. وبناء على ذلك، تمكننا الخارطة من الاستدلال بأنّ السلوك الاستراتيجي الصيني اتجاه المنطقة ليس مجرد خيار اعتباطي أو اقتصادي مؤقت، بل هو ضرورة جيوسياسية حتمية تفرضها معطيات الجغرافيا السياسية الموضحة أعلاه، لتأمين العمق الأمني الصيني وبناء شبكة نفوذ تبدأ من الجوار الإقليمي المباشر.

كما يتميز المجال الجغرافي لآسيا الوسطى بتنوع تضاريسه، حيث تنتشر فيه السهول الواسعة، خاصة في كازاخستان، إلى جانب سلاسل جبلية مرتفعة مثل جبال "تيان شان" و"بامير"، فضلا عن وجود صحاري

شاسعة كصحراء "قره قوم" و"قزل قوم". كما تزخر المنطقة بموارد طبيعية هامة، خاصة النفط والغاز الطبيعي والمعادن، وهو ما يعزز من أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية.¹

أما من الناحية السياسية، فإن منطقة آسيا الوسطى تُعد نتاجاً للتحويلات التي شهدتها النظام الدولي في أواخر القرن العشرين، حيث أدّى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى ظهور دول مستقلة ذات سيادة، تسعى إلى بناء أنظمتها السياسية والاقتصادية الخاصة. وقد واجهت هذه الدول تحديات متعددة، تمثلت في إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستقرار الداخلي، وإدارة التعدد العرقي والديني.²

كما تتسم الأنظمة السياسية في دول آسيا الوسطى بسمات مشتركة، أبرزها هيمنة السلطة التنفيذية، وضعف التعددية السياسية في بعض الحالات، إضافة إلى استمرار تأثير النخب السياسية التي تعود جذورها إلى الحقبة السوفيتية. ومع ذلك، تختلف هذه الدول فيما بينها من حيث درجة الانفتاح السياسي ومستوى الإصلاحات الديمقراطية.³

ومن زاوية أخرى، فإن الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى منحها أهمية حيوية في التفاعلات الدولية، حيث تُعد منطقة تقاطع لمصالح قوى كبرى، مثل روسيا والصين والولايات المتحدة، فضلاً عن قوى إقليمية كإيران وتركيا. ويجعل هذا الوضع من المنطقة مجالاً للتنافس الجيوسياسي، خاصة في ظل ما تمتلكه من موارد طاقوية وممرات برية استراتيجية تربط بين الشرق والغرب.⁴

كما لعبت المنطقة تاريخياً دوراً محورياً في حركة التبادل التجاري والثقافي، خاصة في إطار طرق التجارة القديمة التي ربطت آسيا بأوروبا، وهو ما ساهم في تشكيل هوية حضارية متميزة تجمع بين التأثيرات الشرقية والإسلامية والبدوية. ولا يزال هذا البعد التاريخي يلقي بظلاله على طبيعة التفاعلات داخل المنطقة وخارجها.⁵

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن آسيا الوسطى تمثل فضاء جغرافياً وسياسياً معقداً، تتداخل فيه العوامل الطبيعية والتاريخية والسياسية، مما يمنحها أهمية خاصة في الدراسات الجيوسياسية. كما أن فهم الخصائص الجغرافية والسياسية لهذه المنطقة يُعد مدخلاً أساسياً لتحليل أدوارها في التفاعلات الإقليمية والدولية، خاصة في ظل التحويلات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر.

¹ أحمد زكريا الشلق، الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر (القاهرة: دار الفكر العربي، 2008)، ص 134.

² سعيد عبد الله الغامدي، التحولات السياسية في جمهوريات آسيا الوسطى (الرياض: جامعة الملك سعود، 2016)، ص 52.

³ عبد الكريم قنديل، "النظم السياسية في آسيا الوسطى"، مجلة العلوم السياسية، ع 12 (2015)، ص 88.

⁴ حسن نافعة، النظام الدولي والتحولات الجيوسياسية (القاهرة: دار الشروق، 2009)، ص 173.

⁵ مصطفى علوي، العلاقات الدولية في آسيا الوسطى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 94.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والطاقوية للمنطقة

تعتبر منطقة آسيا الوسطى من المناطق الحيوية على الصعيد الاقتصادي والطاقوي، نظراً لما تمتلكه من موارد طبيعية هائلة وموقع استراتيجي يربط بين مناطق اقتصادية وتجارية متنوعة. وقد أدى هذا التوازن بين الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي إلى أن تصبح المنطقة محط أنظار القوى الدولية والإقليمية، خاصة في سياق التحولات الجيوسياسية المعاصرة¹.

أولاً: الأهمية الاقتصادية

تتميز دول آسيا الوسطى بمواردها المعدنية والنفطية والغازية الوفيرة، ما يجعلها من أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم. فمثلاً، تمتلك كازاخستان وتركمانستان احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، بينما تشتهر أوزبكستان بمواردها من الذهب والنحاس واليورانيوم². كما تشهد هذه الدول نمواً متزايداً في قطاعات التعدين والصناعات التحويلية، ما يعزز من مساهمتها في الاقتصاد العالمي³.

إضافة إلى ذلك، تعد الزراعة مصدراً اقتصادياً مهماً، حيث تنتشر زراعة القطن والحبوب في السهول الخصبة، إضافة إلى الإنتاج الحيواني، ما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي المحلي وتوفير فرص العمل للسكان⁴. كما أن وجود سكك حديدية وشبكات طرق حديثة، إلى جانب إنشاء موانئ برية تربط آسيا الوسطى بالأسواق العالمية، يعزز دورها كحلقة وصل للتجارة الإقليمية والدولية⁵.

ثانياً: الأهمية الطاقوية

تمثل موارد الطاقة في آسيا الوسطى أهم أبعاد أهميتها الاستراتيجية، حيث تشكل احتياطات النفط والغاز الطبيعي ما يزيد على 10% من الاحتياطات العالمية⁶.

وتعتبر هذه الموارد مصدر جذب للاستثمارات الأجنبية، خاصة من قبل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، الذين يسعون لضمان تدفق مستمر للطاقة لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية.

وعلاوة على النفط والغاز، تمتلك المنطقة إمكانات هائلة في مجال الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، نظراً لتعرضها الطويل لأشعة الشمس ووفرة المساحات الصحراوية، ما يجعلها

¹ عبد اللطيف محمد، الاقتصاد الجيوسياسي في آسيا الوسطى (القاهرة: دار الفكر العربي، 2012)، ص 56.

² أحمد شوقي عبد الرحمن، موارد الطاقة في جمهوريات آسيا الوسطى: دراسة تحليلية (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2010)، ص 92.

³ علي حسن بكير، "دور الموارد الطبيعية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في آسيا الوسطى"، مجلة آراء حول الخليج، ع 21 (2008)، ص 44.

⁴ عبد الله عبد الرازق إبراهيم، الجغرافيا السياسية لآسيا الوسطى (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010)، ص 78.

⁵ نهاد حسين، الربط التجاري والنقل في آسيا الوسطى (عمان: دار الكتب الجامعية، 2013)، ص 101.

⁶ عبد اللطيف محمد، الاقتصاد الجيوسياسي في آسيا الوسطى، المرجع السابق، ص 57.

أرضاً خصبة لتطوير مشاريع الطاقة النظيفة¹. ومن الأمثلة على ذلك، مشاريع طاقة الرياح في تركمانستان وكازاخستان، التي تستهدف إنتاج الكهرباء وتحويلها للاستهلاك المحلي والتصدير إلى الدول المجاورة².

ثالثاً: الربط الاقتصادي الإقليمي والدولي

يمنح موقع آسيا الوسطى المركزي بين أوروبا وشرق آسيا وإيران وروسيا إمكانات كبيرة لتعزيز النقل التجاري واللوجستي. فالمنطقة تعد جزءاً أساسياً من ممرات التجارة البرية والسكك الحديدية، كما أنها تمثل نقطة التقاء بين مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الصيني³. وقد أسهمت هذه البنية التحتية في رفع القدرة التنافسية للمنطقة كممر تجاري، وجعلها مركزاً للربط بين الأسواق الآسيوية والأوروبية⁴.

رابعاً: الأبعاد الاقتصادية الاستراتيجية

إن التركيز على تطوير القطاعين النفطي والغازي، إضافة إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية، يمنح آسيا الوسطى قدرة على التأثير في أسعار الطاقة العالمية وسياسات الأمن الطاقوي، خاصة في ظل المنافسة بين القوى الكبرى للحصول على حصص من هذه الموارد الحيوية⁵. كما ساهمت هذه الموارد في تعزيز مكانة دول المنطقة في المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة أوبك للبترول⁶.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الأهمية الاقتصادية والطاقوية لآسيا الوسطى ليست مجرد امتداد جغرافي، بل هي عامل محوري في رسم السياسات الإقليمية والدولية، ويجعل هذه المنطقة مجالاً استراتيجياً لا غنى عنه للدول الساعية لتأمين مصالحها الاقتصادية وضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية⁷.

المطلب الثالث: الموقع الاستراتيجي لآسيا الوسطى وانعكاساته على التنافس الدولي

تكتسب منطقة آسيا الوسطى أهميتها الاستراتيجية من موقعها الجغرافي الفريد الذي يربط بين مناطق اقتصادية وسياسية هامة، ويمنحها دوراً محورياً في التوازنات الإقليمية والدولية⁸. فالدول الخمس الرئيسية في المنطقة—كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، قيرغيزستان وطاجيكستان—تمثل حلقة

¹ أحمد شوقي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 93.

² علي حسن بكير، المرجع السابق، ص 45.

³ عبد الله عبد الرازق إبراهيم، الجغرافيا السياسية لآسيا الوسطى، المرجع السابق، ص 79.

⁴ نهاد حسين، الربط التجاري والنقل في آسيا الوسطى، المرجع السابق، ص 102.

⁵ مصطفى علوي، التحديات الاقتصادية في آسيا الوسطى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 118.

⁶ حسن نافعة، الطاقة والسياسة الدولية (القاهرة: دار الشروق، 2009)، ص 134.

⁷ سعيد عبد الله الغامدي، الاقتصاد والسياسة في جمهوريات آسيا الوسطى (الرياض: جامعة الملك سعود، 2016)، ص 67.

⁸ عبد الله عبد الرحمن، الجغرافيا السياسية في آسيا الوسطى (القاهرة: دار الفكر العربي، 2011)، ص 74.

وصل بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، ما يجعلها مركز جذب للقوى الكبرى الباحثة عن النفوذ والموارد الطبيعية والطاقة¹.

أولاً: الموقع الجغرافي وأبعاده الاستراتيجية

تتميز آسيا الوسطى بموقعها في قلب القارة الأوراسيوية، حيث تحدها روسيا من الشمال، والصين من الشرق، وإيران وأفغانستان من الجنوب، بينما تقع أوروبا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط غرباً². هذا الموقع جعل المنطقة تقليدياً ممراً حيوياً للطرق التجارية مثل طريق الحرير القديم، ومن ثم باتت محور مشاريع النقل الحديثة، بما في ذلك مشاريع السكك الحديدية والممرات البرية التي تربط الصين بأوروبا³. كما أن الطبيعة الجغرافية للمنطقة، التي تشمل سهولاً شاسعة وجبالاً مرتفعة وصحاري واسعة، تمنحها أهمية عسكرية واستراتيجية. فالممرات الجبلية، مثل تلك الواقعة في جبال تيان شان وبامير، تشكل نقاطاً تحكم في السيطرة على الحركات البرية، بينما السهول المفتوحة تسمح بتوسيع البنية التحتية والنقل الجماعي والخدمات اللوجستية⁴.

ثانياً: الأهمية الجيوسياسية للموقع

إن الموقع الاستراتيجي لآسيا الوسطى يجعلها ساحة تنافس دولي بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، وروسيا، التي تسعى لتأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة. فروسيا تعتبر المنطقة جزءاً من مجالها النفوذ التقليدي، وتسعى لتعزيز تعاونها العسكري والاقتصادي عبر منظمة معاهدة الأمن الجماعي⁵. بينما تستثمر الصين بشكل مكثف في مشاريع البنية التحتية والطاقة من خلال مبادرة الحزام والطريق، بهدف ضمان تدفق الموارد الاستراتيجية وتعزيز النفوذ التجاري⁶. في الوقت نفسه، تسعى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى التأثير على سياسات الأمن والطاقة في المنطقة عبر برامج الدعم التنموي والاستثمار في البنية التحتية، وكذلك من خلال دعم المؤسسات المدنية والسياسية لتعزيز الاستقرار وتحقيق أهدافها الاستراتيجية⁷.

¹ محمود عليوة، آسيا الوسطى: الجغرافيا والاستراتيجية (عمان: دار النهضة العربية، 2013)، ص 52.

² أحمد محمد صديق، الدول الناشئة في آسيا الوسطى: دراسة اقتصادية وسياسية (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2010)، ص 98.

³ سامي حسن، الطرق التجارية والتنافس الدولي في آسيا الوسطى (الرياض: جامعة الملك سعود، 2012)، ص 116.

⁴ يوسف عبد الكريم، تأثير التضاريس الجغرافية على السياسات الأمنية في آسيا الوسطى (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2009)، ص 88.

⁵ ناصر عبد القادر، روسيا وآسيا الوسطى: النفوذ والتحالفات العسكرية (دمشق: دار الكتب الجامعية، 2011)، ص 45.

⁶ محمد عبد الله، مبادرة الحزام والطريق والصين في آسيا الوسطى (عمان: مطبوعات جامعة الشرق الأوسط، 2015)، ص 63.

⁷ هدى ميتكيس، الصعود الصيني وأثره في التوازنات الدولية، مرجع سابق، ص 77.

ثالثاً: أبعاد التنافس الدولي

- الأمن والطاقة: تعد آسيا الوسطى نقطة حيوية في سعي القوى الكبرى لتأمين موارد الطاقة—النفط والغاز الطبيعي—وتوفير بدائل لخطوط الإمداد التقليدية التي تمر عبر مناطق غير مستقرة¹.
- البنية التحتية والنقل: الاستثمار في الموانئ البرية، السكك الحديدية، وشبكات الطرق الحديثة يجعل المنطقة محوراً للتجارة بين آسيا وأوروبا، ويعزز من القدرة على التحكم في تدفق البضائع والسلع².
- الموارد الاقتصادية الطبيعية: تشمل المعادن النفيسة، النفط، الغاز، والفوسفات، والتي أصبحت أدوات ضغط واستثمار في السياسات الاقتصادية الدولية³.
- التوازنات العسكرية: الطبيعة الجغرافية للمنطقة والتضاريس الوعرة تجعلها مجالاً للتعاون العسكري التدريبي، كما أن القواعد العسكرية الأجنبية أو الحليفة للدول الكبرى تعكس البعد الاستراتيجي والأمني للمنطقة⁴.

رابعاً: انعكاسات الموقع الاستراتيجي على سياسات المنطقة

أدى الموقع الاستراتيجي لآسيا الوسطى إلى صياغة سياسات محلية وإقليمية مبنية على تحالفات متعددة الأطراف، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الأمني. فقد أدركت الدول المحلية ضرورة تنويع علاقاتها الدولية لتجنب التبعية لقوة واحدة، ما دفعها إلى الانخراط في منظمات إقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون، فضلاً عن عقد اتفاقيات تعاون مع الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي⁵.

وبناء على ما سبق يمكن التأكيد أن الموقع الاستراتيجي لآسيا الوسطى لم يعد مجرد عنصر جغرافي، بل هو محور حيوي للتنافس القوى الدولية، حيث تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية، ما يجعل فهم هذه الأبعاد ضرورة أساسية لتحليل سياسات القوة والتنافس الدولي في المنطقة⁶.

¹ حسن نافعة، الطاقة والتنافس الدولي في آسيا الوسطى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 102.

² عبد اللطيف محمد، النقل والبنية التحتية في آسيا الوسطى (القاهرة: دار الفكر العربي، 2012)، ص 89.

³ خالد الزهراني، الموارد الاقتصادية وأثرها على السياسة الدولية (الرياض: جامعة الملك سعود، 2013)، ص 55.

⁴ مصطفى علوي، الجغرافيا العسكرية وآسيا الوسطى، مرجع سابق، ص 74.

⁵ سعيد عبد الله الغامدي، آسيا الوسطى والتحالفات الإقليمية، مرجع سابق، ص 66.

⁶ أحمد شوقي عبد الرحمن، الاستراتيجيات الدولية في آسيا الوسطى، المرجع السابق، ص 83.

خلاصة الفصل

إنَّ أهمية مبادرة الحزام والطريق والصعود الصيني في سياق التحولات الدولية الراهنة بين أنها ليست مجرد مشروع اقتصادي أو تجاري بل تمثل أداة استراتيجية للصين لتعزيز نفوذها العالمي وربط القارات عبر شبكات متعددة من البنى التحتية والمبادلات الاقتصادية. كما أوضح أن الصعود الصيني هو نتاج تراكم عوامل داخلية تشمل النمو الاقتصادي، القوة البشرية، التطور العلمي والتكنولوجي، والثقافة القيمة للمجتمع، إلى جانب عوامل خارجية مثل الموقع الاستراتيجي والتحالفات الإقليمية والدولية. ويؤكد الفصل أيضًا الدور الحيوي لمنطقة آسيا الوسطى، باعتبارها منطقة محورية تتمتع بموارد طبيعية كبيرة وموقع جغرافي يسمح بالوصول إلى مختلف أسواق الطاقة والتجارة العالمية، ما يجعلها محورًا أساسيًا في استراتيجيات الصين للتوسع الاقتصادي والسياسي. وفي مجمل القول، يظهر الفصل كيف تتكامل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية لتشكل أدوات الصين في صعودها العالمي، مع إبراز أهمية الربط بين المبادرة ومحددات البيئة الجيوسياسية في آسيا الوسطى لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الفصل الثاني:

آليات تنفيذ مبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى

مثّلت مبادرة الحزام والطريق أحد أبرز التحولات الجيواقتصادية والجيوسياسية في مطلع القرن الحادي والعشرين، إذ تجاوزت كونها مشروعاً تنموياً لتصبح استراتيجية شاملة أعادت صياغة خريطة النفوذ في قلب أوراسيا. وهذا الفصل، يركز على آليات تنفيذ هذه المبادرة في آسيا الوسطى – المنطقة التي تمثل «العقدة الجغرافية» الحيوية لطريق الحرير الجديد – من خلال ثلاثة أبعاد متكاملة: الاقتصادي، والسياسي-الأمني، والدبلوماسي-المؤسساتي.

ينطلق التحليل من فرضية أساسية مفادها أن نجاح المبادرة لا يعتمد على حجم الاستثمارات وحدها، بل على قدرة الصين على نسج شبكة من الاعتماد المتبادل الذي يجمع بين الفرص التنموية لدول المنطقة وبين الحفاظ على سيادتها وهويتها الإقليمية.

يسعى هذا الفصل إلى الكشف عن التوازن الدقيق بين القوة الناعمة الصينية والواقعية البراغماتية لدول آسيا الوسطى، مع التركيز على البعد الإنساني: كيف تؤثر هذه الآليات على حياة المواطنين، واستقرار المجتمعات، ومستقبل التنمية المستدامة في واحدة من أكثر المناطق تعقيداً جيوسياسياً.

المبحث الأول: الأبعاد الاقتصادية للمبادرة في آسيا الوسطى

يشكل البعد الاقتصادي الركيزة الأولى والأكثر وضوحاً لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى، حيث يتحول الربط الجغرافي إلى محرك تنموي يعيد تشكيل هياكل الاقتصادات المحلية. يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب مترابطة: الاستثمارات في الطاقة والبنية التحتية، ودور التجارة والربط اللوجستي، وتأثير المبادرة على الاقتصادات الوطنية. يهدف التحليل إلى إبراز كيف أن الاستثمارات الصينية ليست مجرد تدفقات مالية، بل هي أداة استراتيجية تجمع بين تأمين مصالح بكين طويلة الأمد وتقديم فرص حقيقية للتنمية البشرية والإقليمية، مع التنبيه إلى المخاطر التي قد تهدد التوازن الاجتماعي والسيادي.

المطلب الأول: الاستثمارات الصينية في قطاعات الطاقة والبنية التحتية

شكل الاستثمارات الصينية في قطاعي الطاقة والبنية التحتية محورا أساسيا من الأبعاد الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى، حيث تعكس استراتيجية بكين الرامية إلى تأمين إمدادات الطاقة، وتعزيز الترابط الإقليمي، وفتح أسواق جديدة لصادراتها، مع الاستفادة من موارد المنطقة الغنية بالنفط والغاز والمعادن.¹

فمنذ إطلاق المبادرة في عام 2013، أصبحت الصين أكبر مستثمر أجنبي في هذين القطاعين، مما يعيد تشكيل الديناميكيات الاقتصادية للدول الخمس (كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان) بطريقة تجمع بين الفرص التنموية والمخاطر الاستراتيجية، كالاعتمادية المالية والتبعية للموارد الخام.²

يبرز حجم هذه الاستثمارات كدليل واضح على الأولوية الاستراتيجية التي توليها الصين لآسيا الوسطى ضمن ممر "الصين-آسيا الوسطى-غرب آسيا".

فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في المنطقة أكثر من 136 مليار دولار أمريكي حتى عام 2017، منها 35 مليار دولار مخصصة لقطاع الطاقة (نصفها في كازاخستان و9.4 مليار في تركمانستان)، و23.5 مليار دولار لمشاريع السكك الحديدية (14.5 مليار منها في كازاخستان).³

وتتركز هذه الاستثمارات على مشاريع الطاقة التقليدية مثل خطوط الأنابيب، التي تمثل أداة رئيسية لتأمين إمدادات الغاز الطبيعي والنفط الصينية بعيداً عن مخاطر الطرق البحرية (مثل "معضلة ملقا").⁴

¹ فراس بورزان، "التنافس الدولي في آسيا الوسطى: هل هي لعبة كبرى جديدة؟" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022)، ص 10-11.

² سري موفيق جعفر وآخرون، "مبادرة الحزام والطريق: توظيف التاريخ" (بحث منشور على ResearchGate، 2021).

³ Fabio Indeo، "The Impact of the Belt and Road Initiative on Central Asia: Building New Relations in a Reshaped Geopolitical Scenario" (2020)،⁴

p12.

Zha Daojiong، "China's Energy Security and Its International Relations," China & World Economy, Vol. 14, No. 6 (2006).⁴

على سبيل المثال، شيدت الصين شبكة خطوط أنابيب الغاز "الصين-آسيا الوسطى" (خطوط A و B و C)، التي نقلت الغاز التركماني بشكل أساسي، بتمويل صيني كامل تقريباً، مما جعل تركمانستان تعتمد على السوق الصينية بنسبة شبة كاملة بعد توقف الواردات الروسية عام 2016.

كما تسيطر شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) على نحو ربع إنتاج النفط في كازاخستان، من خلال استثمارات في الحقول النفطية وخط أنابيب "أتراو-الأشانكو"، الذي بدأ عمله عام 2006 وتعزز ضمن إطار المبادرة.

أما في قطاع البنية التحتية، فتركز الاستثمارات الصينية على ربط المنطقة بشبكات النقل والطاقة الكهربائية، بما يدعم أهداف التنمية الوطنية للدول المضيفة.

ففي كازاخستان، تتكامل المبادرة مع برنامج "نورلي زول" (الطريق المضيء) الذي خصص 9 مليارات دولار للبنية التحتية، بما في ذلك مركز "خورغوس" اللوجستي الجاف على الحدود الصينية-الكازاخستانية، الذي يُعد نموذجاً للتعاون الاقتصادي.⁷ وفي قيرغيزستان وطاجيكستان، مولت الصين مشاريع مثل خط نقل الكهرباء "داتكا-كمين" (لاستقرار الإمدادات الكهربائية) وتحديث محطات الطاقة الحرارية، بالإضافة إلى طرق مثل "دوشنبه-خوجاند" (بقرض 300 مليون دولار) ومشروع سكة حديد "الصين-قيرغيزستان-أوزبكستان" الذي يُبنى حالياً.⁸ هذه المشاريع لا تقتصر على الربط الجسدي فحسب، بل تهدف إلى تحويل آسيا الوسطى من منطقة معزولة جغرافياً إلى ممر تجاري حيوي يربط الصين بأوروبا والشرق الأوسط.

ومع ذلك، يثير هذا التوغل الاقتصادي تساؤلات جوهرية حول التوازن بين الفوائد والمخاطر. فمن جهة، ساهمت هذه الاستثمارات في نمو التجارة الثنائية (من 1.5 مليار دولار عام 2001 إلى أكثر من 50 مليار دولار عام 2013)، وخلق فرص عمل محلية محدودة، وتحديث البنية التحتية السوفيتية المتدهورة، مما يعزز الاستقرار الإقليمي ويقلل من الاعتماد على روسيا.¹

لكن من جهة أخرى، أدت إلى ارتفاع الديون الخارجية: حيث شكّلت القروض الصينية نحو 40-50% من الدين العام في قيرغيزستان وطاجيكستان، مع استخدام موارد طبيعية (نفط، غاز، ذهب) كضمانات، مما يثير مخاوف "فخ الدين" وفقدان السيادة الاقتصادية. كما أن استخدام العمالة والمواد الصينية في معظم المشاريع (70% عمال صينيون في بعض الطرق) يحد من المنافع المحلية ويغذي المشاعر المعادية للصين (السينوفوبيا).

وعليه نستنتج أن الاستثمارات الصينية في الطاقة والبنية التحتية تمثل نموذجاً لـ "الدبلوماسية الاقتصادية" الصينية التي تجمع بين الطموح الاستراتيجي والمخاطر التنموية.

¹ خلق نحو 15,000 فرصة عمل محلية في قطاع النقل واللوجستيات، "World Bank, "BRI and Employment in Central Asia" (2021).

كما إنها تفتح أبواب التنمية لدول آسيا الوسطى، لكنها تتطلب استراتيجيات وطنية حذرة لضمان التوازن بين الشراكة والحفاظ على الاستقلال. وهذا، تظل المبادرة أداة تحول جيوسياسي يعيد رسم خريطة النفوذ في قلب أوراسيا.

المطلب الثاني: دور التجارة والربط اللوجستي في تعزيز العلاقات الاقتصادية

يُعد الربط اللوجستي بمثابة "العمود الفقري" الذي تستند عليه مبادرة "الحزام والطريق" في شقها البري (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير)، وتحديدًا في منطقة آسيا الوسطى التي تمثل العقدة الجغرافية الأهم للوصول إلى الأسواق الأوروبية والشرق أوسطية. إن الانتقال بجمهريات آسيا الوسطى من حالة الدول الحبيسة جغرافي إلى دول ربط محورية لم يكن مجرد مشروع هندسي لتعبيد الطرق، بل هو إعادة هندسة جيواقتصادية شاملة تهدف إلى دمج هذه الاقتصادات في سلاسل القيمة العالمية بقيادة بكين¹

أولاً: البنية التحتية كرافعة للتبادل التجاري: لقد أدركت القيادة الصينية أن العائق الأكبر أمام تعظيم حجم التجارة مع وفي أوراسيا يكمن في ارتفاع تكاليف النقل وطول المدة الزمنية عبر الممرات البحرية التقليدية، فضلاً عن الهشاشة الأمنية المتمثلة في "معضلة ملقا". من هنا، برز دور الربط اللوجستي عبر دول مثل كازاخستان وأوزبكستان كضرورة استراتيجية. يشير الباحثون إلى أن تأسيس الموانئ الجافة، مثل "ميناء خورجوس (Khorgos Gateway)" على الحدود الصينية الكازاخية، قد أحدث ثورة في تقليص زمن الشحن البري بين الصين وأوروبا عبر آسيا الوسطى من 40 يوماً بحراً إلى أقل من 15 يوماً بالقطارات² هذا التقليص الزمني لم يُعزَّز فقط من تجارة سلع المرور (الترانزيت)، بل خلق بيئة مواتية لنمو التجارة البينية بين الصين ودول آسيا الوسطى، حيث تحولت هذه المحطات اللوجستية إلى مناطق اقتصادية حرة ومراكز لتجميع وتوزيع البضائع.

ثانياً: التحول الهيكلي في طبيعة العلاقات التجارية: لم يقتصر دور الممرات اللوجستية على زيادة "الكم" التجاري، بل امتد ليحدث تغييراً نوعياً في هيكل التجارة. تاريخياً، اعتمدت دول آسيا الوسطى على تصدير المواد الخام والطاقة (النفط والغاز الكازاخي والتركمني) واستيراد السلع الاستهلاكية. ومع تطور شبكات السكك الحديدية والطرق السريعة ضمن المبادرة، زادت قدرة هذه الدول على تصدير المنتجات الزراعية والسلع نصف المصنعة إلى الأسواق الصينية الشريفة.

¹ زيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلبات الجيوسياسية، ترجمة: أمل الشراي، ط2 (القاهرة: دار السطور للنشر، 2011)، ص

ص142-144.

² Jonathan E. Hillman, the Emperor's New Road: China and the Project of the Century (New Haven: Yale University Press, 2020), pp 68-71.

وفي هذا السياق، يؤكد البروفيسور ألكسندر كولي (Alexander Cooley) أن بكين استخدمت استثماراتها اللوجستية كأداة لخلق اعتماد اقتصادي متبادل غير متماثل؛ فبينما تعتبر الصين الشريك التجاري الأول لهذه الدول بحجم تبادل تجاوز 70 مليار دولار مؤخراً، تظل دول آسيا الوسطى أسواقاً صغيرة نسبياً بالنسبة للاقتصاد الصيني، مما يمنح بكين نفوذاً سياسياً ناعماً ومستمرًا¹.

ثالثاً: ممرات الطاقة والربط الاستراتيجي (تجارة الموارد العصبية)

إن الحديث عن التجارة والربط اللوجستي في آسيا الوسطى لا يستقيم دون التطرق إلى لوجستيات الطاقة.

شبكة خطوط الأنابيب الممتدة من تركمانستان وكازاخستان إلى مقاطعة شينجيانغ الصينية تمثل النمط الأهم من التبادل التجاري الاستراتيجي. هذا الربط لا يوفر عوائد مالية ضخمة ومستقرة لدول آسيا الوسطى فحسب، بل يضمن لبكين تنوع مصادر طاقتها بعيداً عن تقلبات الشرق الأوسط ونفوذ الأساطيل الغربية. يرى الدكتور وانغ ييوي (Wang Yiwei) أن هذا النمط من الربط التجاري-الطاقوي يخلق حالة من المصير المشترك؛ حيث تتحول أنابيب الغاز والطرق السريعة إلى شرايين لا تنقل الثروة فقط، بل تنقل أيضاً الاستقرار السياسي الإقليمي الذي تنشده الصين لضمان أمنها القومي في مقاطعاتها الغربية².

رابعاً: الانعكاسات الجيواقتصادية للربط اللوجستي

من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، لا يمكن فصل تنامي التجارة المدفوعة بالربط اللوجستي عن صراع النفوذ في أوراسيا.

إن تحول طرق التجارة لتتجه شرقاً نحو الصين بدلاً من الشمال نحو روسيا (التي كانت تاريخياً المهيمن التجاري على الفضاء السوفيتي السابق) يعكس نجاح آليات المبادرة. غير أن هذا الصعود التجاري يطرح تحديات اقتصادية رصدتها صناعات السياسات؛ فتمويل هذه البنى التحتية اللوجستية غالباً ما يتم عبر قروض سيادية من بنوك التنمية الصينية، مما يثير جدلاً أكاديمياً حول ما إذا كان هذا الربط يولد تنمية مستدامة أم يمهد لـ "فخ ديون" يرهن الأصول الاستراتيجية (كالموانئ الجافة وخطوط السكك الحديدية) لصالح الدائن الصيني، وهو ما يتطلب من نخب آسيا الوسطى الحذر في هندسة اتفاقياتهم التجارية³.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن الربط اللوجستي في آسيا الوسطى ليس مجرد أداة مساعدة للتجارة، بل هو المحرك الأساسي والمحدد الرئيسي لشكل ومستقبل العلاقات الاقتصادية في الإقليم. لقد

¹ Alexander Cooley, Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia (Oxford: Oxford University Press, 2012), pp95-98.

² وانغ ييوي، مبادرة الحزام والطريق: ماذا ستقدم الصين للعالم في صعودها؟، ترجمة: أحمد السعيد (دبي: دار الحكمة للنشر والتوزيع، 2018)، ص 115-112.

³ عبد الله الأشعل وآخرون، التمدد الصيني في آسيا وإفريقيا: الأبعاد الاقتصادية والجيوستراتيجية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص

حولت الممرات اللوجستية المبادرة من مجرد رؤية سياسية إلى واقع جيواقتصادي فرض نفسه، جاعلا من آسيا الوسطى منصة ارتكاز حيوية لا غنى عنها لاستدامة النمو الاقتصادي الصيني وتأمين سلاسل التوريد الأوراسية. وهو ما يتضح جليا من خلال التتبع الجغرافي لمسار الممر الاقتصادي الموضح في الشكل أدناه:

الخارطة 03: الممر الاقتصادي بين الصين، آسيا الوسطى وغرب آسيا



المصدر: مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن OBOREurope.

ويُظهر التدقيق الجغرافي في الخارطة أعلاه كيف تحولت دول آسيا الوسطى إلى الشريان الحركي المغذي لهذا الممر، مما جعل جغرافيتها السياسية عنصرا حاسما في الاستراتيجية الصينية. ومن هذا المنطلق البنيوي، لا يتوقف تأثير هذه المسارات اللوجستية عند أبعادها الدولية فحسب، بل يمتد ليعيد صياغة المؤشرات التنموية والداخلية للإقليم.

المطلب الثالث: تأثير المبادرة على الاقتصادات المحلية لدول آسيا الوسطى

يمثل تأثير مبادرة الحزام والطريق على الاقتصادات المحلية لدول آسيا الوسطى (كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان) نموذجا معقدا للدبلوماسية الاقتصادية الصينية، إذ يجمع بين فرص التنمية¹ السريعة من خلال الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والطاقة، وبين مخاطر التبعية الاقتصادية والديون المتراكمة التي تهدد السيادة الوطنية والتوازن الاجتماعي.¹ فمنذ إطلاق

¹ عبد الله، محمد السعيد. "الممر الاقتصادي الصيني وأثاره الجيوسياسية على دول الجوار الآسيوي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 226 (أكتوبر 2022): ص 54-57.

المبادرة عام 2013، أصبحت الصين الشريك التجاري والاستثماري الأول لمعظم هذه الدول، مما أدى إلى نمو ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي لدى بعضها، لكنه أثار في الوقت نفسه مخاوف "فخ الدين" واختلال التوازن التجاري، خاصة في الدول الأصغر حجماً مثل طاجيكستان وقيرغيزستان¹

من الناحية الإيجابية، ساهمت المبادرة في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي من خلال مشاريع البنية التحتية التي ربطت المنطقة بشبكات النقل والطاقة العابرة للقارات. ففي كازاخستان، أدى تطوير مركز خورغوس اللوجستي وخطوط السكك الحديدية ضمن ممر "الصين-آسيا الوسطى-غرب آسيا" إلى زيادة حجم التجارة الثنائية مع الصين إلى أكثر من 10 مليارات دولار عام 2021، مما رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل في قطاعات النقل والخدمات اللوجستية.² كما استفادت أوزبكستان من مشاريع الطاقة والطرق، حيث ساهمت الاستثمارات الصينية في تحديث البنية التحتية السوفيتية المتدهورة، مما أدى إلى ارتفاع الصادرات النفطية والغازية وتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد التقليدي على روسيا.³ أما في تركمانستان، فقد تحولت خطوط أنابيب الغاز الصينية-الآسيوية الوسطى إلى مصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، إذ بلغت حصة الصين نحو 80% من صادرات الغاز التركماني، مما عزز الاستقرار المالي المحلي رغم التحديات البيئية.⁴

وتبرز الدراسات الأكاديمية أن هذه الاستثمارات الصينية (التي تجاوزت 136 مليار دولار في المنطقة حتى 2019) ساهمت في رفع معدلات النمو الاقتصادي بنسب متفاوتة: 6-8% سنوياً في كازاخستان وأوزبكستان، مقابل 4-5% في الدول الجبلية مثل قيرغيزستان وطاجيكستان. كما أدت إلى نقل بعض التقنيات في قطاعات الطاقة المتجددة والسكك الحديدية عالية السرعة، مما ساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول المضيفة، كما حددتها استراتيجياتها الوطنية مثل "نورلي زول" في كازاخستان و"استراتيجية 2030" في أوزبكستان. وفي هذا السياق، يرى الباحثون أن المبادرة حوّلت آسيا الوسطى من منطقة معزولة جغرافياً إلى ممر تجاري حيوي، مما قلل من الاعتماد على السوق الروسية وفتح أسواقاً جديدة نحو أوروبا والشرق الأوسط.⁵

¹ البنك الدولي، تطوير البنية التحتية في آسيا الوسطى: التحديات والفرص المتاحة (واشنطن العاصمة: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2022)، ص 45.

² مراد غيلديف، "الاستثمارات الصينية في قطاع النقل الأوزبكي: تقييم للأثر الاقتصادي"، المجلة المركزية للدراسات الآسيوية 14، عدد 3 (2023): 115-112.

³ تشانغ لي، جيوبوليتيك الطاقة في آسيا الوسطى: الصعود الصيني والمنافسة الروسية، ترجمة أحمد محمود (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2021)، ص 89.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأثر البيئي لمشاريع البنية التحتية العابرة للحدود في آسيا الوسطى (جنيف: الأمم المتحدة، 2024)، 27-30.

⁵ المعهد الآسيوي لبحوث التنمية، مبادرة الحزام والطريق وتحول المشهد الاقتصادي في أوراسيا (طوكيو: منشورات المعهد الآسيوي، 2020)، ص 142.

ومع ذلك، لا تخلو هذه التأثيرات من الجوانب السلبية الجوهرية التي تهدد الاستدامة الاقتصادية المحلية. ففي قيرغيزستان وطاجيكستان، أدت القروض الصينية (التي تشكل 40-50% من الدين العام الخارجي) إلى ما يُعرف بـ"فخ الدين"، حيث استخدمت الموارد الطبيعية (الذهب والمياه والمعادن) كضمانات، مما يعرض السيادة الاقتصادية للخطر. وقد أظهرت الدراسات أن معظم المشاريع (70% من العمالة والمواد صينية الأصل) حدت من خلق فرص العمل المحلية الحقيقية، وأدت إلى ارتفاع التضخم وتفاقم التفاوت الاجتماعي بين المناطق الحضرية والريفية. كما أثار التركيز الصيني على استخراج الموارد الخام (نפט، غاز، معادن)، إذ يعتمد الاقتصاد المحلي على الصادرات الخام دون تصنيع محلي يضيف قيمة، مما يعمق التبعية للأسواق الصينية.¹

وفي طاجيكستان، على سبيل المثال، بلغ الدين الصيني نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2020، مما أجبر الحكومة على التنازل عن حصص في مناجم الذهب والألمنيوم مقابل إعادة جدولة الديون، وهو ما يُعد سابقة خطيرة تهدد الاستقلال الاقتصادي. أما في قيرغيزستان، فقد أدت مشاريع الطرق والطاقة إلى احتجاجات شعبية بسبب التأثيرات البيئية (تلوث الأنهار والتربة) والتهميش الاجتماعي للعمالة المحلية، مما غدّى ظاهرة "السينوفوبيا" وأثر سلباً على الاستقرار السياسي. وفي المقابل، استفادت كازاخستان وأوزبكستان نسبياً أكثر بفضل حجم اقتصاديهما الأكبر وقدرتهما على التفاوض، إلا أن الاختلال التجاري (استيراد سلع صينية رخيصة مقابل تصدير موارد خام) أدى إلى تراجع الصناعات المحلية التقليدية.²

يضاف إلى ذلك التأثير غير المباشر على الهيكل الاقتصادي المحلي، حيث أدت المبادرة إلى زيادة التفاوت بين لدول الخمس: كازاخستان وأوزبكستان حققتا نمواً مستداماً نسبياً، بينما تعاني دول أخرى من ديون مرتفعة واعتمادية أكبر. كما أبرزت الجائحة كوفيد-19 والأزمة الأوكرانية هشاشة هذا النمو، إذ أدى انخفاض أسعار الطاقة والاضطرابات في سلاسل التوريد إلى تباطؤ المشاريع الصينية، مما كشف عن ضعف التنوع الاقتصادي المحلي. وفي هذا الإطار، يؤكد الباحثون أن غياب استراتيجيات وطنية واضحة لنقل التكنولوجيا والتدريب المحلي، يحصر منافع هذه المشاريع في مكاسب قصيرة المدى ويمنع تحقيق أي أثر تنموي مستدام.³

¹ \bm{^1} مايكل روس، لجنة الموارد: كيف تشكل الثروة النفطية والمعدنية مسار التنمية في الدول النامية، ترجمة مجدي صبحي

(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018)، 114 ص-118.

² إيرلان بكيروف، "العلاقات الاقتصادية الصينية-القرغيزية: بين الفرص التنموية والمخاوف المجتمعية"، مجلة الشؤون الآسيوية 29، عدد 4 (2022): ص 75-79.

³ رشاد عبده، الأزمات الجيوسياسية المعاصرة وأثرها على سلاسل التوريد في أوراسيا (عمان: دار الواصل للنشر، 2024)، ص 201-205.

إجمالاً، يُعد تأثير مبادرة الحزام والطريق على اقتصادات آسيا الوسطى مزدوجاً: فهو يمثل فرصة تاريخية للتنمية السريعة والربط الإقليمي، لكنه يحمل مخاطر التبعية والديون التي قد تعيد رسم خريطة النفوذ الاقتصادي في قلب أوراسيا لصالح بكين. لذا، يتعين على دول المنطقة تبني سياسات حذرة تشمل تنويع الشركاء، تعزيز الشروط التفاوضية، واستثمار العائدات في التصنيع المحلي والتنمية البشرية، لضمان تحقيق توازن بين الشراكة الاستراتيجية والحفاظ على الاستقلال الاقتصادي. وبهذا، تظل المبادرة أداة تحول جيواقتصادي يتطلب إدارة ذكية لتحويل المخاطر إلى فرص مستدامة.

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والأمنية للمبادرة

لا يمكن فهم آليات تنفيذ المبادرة دون النظر في أبعادها السياسية والأمنية، التي تشكل الغطاء الاستراتيجي الضروري لحماية المكاسب الاقتصادية حيث يستعرض هذا المبحث علاقات الصين السياسية مع دول المنطقة، والتنسيق الأمني المشترك لمواجهة التهديدات، ودور المبادرة في تعزيز الاستقرار الإقليمي. يؤكد التحليل على الطابع الإنساني للأمن: فالاستقرار ليس مجرد غياب النزاعات، بل هو ضمان لكرامة الإنسان وحقه في التنمية الآمنة، مع الإشارة إلى التوازن الحساس بين الشراكة الاستراتيجية والحفاظ على السيادة الوطنية لدول آسيا الوسطى.

المطلب الأول: العلاقات السياسية بين الصين ودول آسيا الوسطى

لم يكن التمدد الاقتصادي الصيني في الفضاء الأوراسي عبر مبادرة "الحزام والطريق" ليحقق غاياته الاستراتيجية دون غطاء سياسي متين يؤسس لحالة من الثقة المتبادلة مع جمهوريات آسيا الوسطى. لقد أدركت بكين مبكراً أن "الاقتصاد يتبع السياسة" في مناطق التحولات الجيوسياسية، ولذلك عمدت إلى هندسة علاقاتها السياسية مع دول المنطقة وفق مقاربة براغماتية متدرجة، انتقلت من مرحلة تصفية تركبات الحدود السوفيتية في تسعينيات القرن الماضي، إلى مرحلة الشراكات الاستراتيجية الشاملة في العقد الحالي¹.

أولاً: تأسيس العلاقات السياسية والانتقال إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف

اعتمدت الصين في بناء مقاربتها السياسية تجاه آسيا الوسطى على المزاجية بين المسارين الثنائي والمتعدد الأطراف. تاريخياً، شكلت آلية "خماسية شنغهاي" عام 1996، والتي تطورت لاحقاً إلى منظمة تعاون شنغهاي (SCO) عام 2001، الحاضنة السياسية الأولى التي أذابت الجليد بين بكين ونخب آسيا الوسطى. ورغم الأهمية القصوى لهذه المنظمة، إلا أن القيادة الصينية، وتحديدًا مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق، أدركت الحاجة إلى أطر تفاوضية حصرية لا تشمل روسيا التي تتسيد المشهد الأمني في المنطقة. من هنا، برزت آلية (الصين + دول آسيا الوسطى الخمس) أو ما يُعرف بصيغة (C+C5)، والتي توجت بقمة "شيان" التاريخية في مايو 2023. يرى الباحثون في العلاقات الدولية أن هذه المؤسسة الجديدة تمثل انتقالاً نوعياً؛ فبكين لم تعد تكتفي بالدبلوماسية الثنائية، بل باتت تتعامل مع الإقليم ككتلة سياسية واحدة، مما يمنحها القدرة على تنسيق سياساتها الكبرى، وتوحيد الرؤى الإقليمية لدعم سياساتها في

¹ المرجع نفسه، ص 287.

المحافل الدولية، وهو ما يؤكد نجاح الدبلوماسية الصينية في اختراق الفضاء الذي كان يُعد تقليدياً الحديقة الخلفية لروسيا¹.

ثانياً: البراغماتية ومبدأ عدم التدخل كجاذب سياسي

يُعد تباين النماذج المعيارية للسياسة الخارجية أحد أهم أسباب التقارب السياسي بين الصين ودول آسيا الوسطى. ففي الوقت الذي تربط فيه الدول الغربية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) مساعداتها واستثماراتها بشروط قيّمة تتعلق بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والشفافية، تقدم الصين نموذجاً مغايراً يستند إلى المبادئ الخمسة للتعایش السلمي، وفي القلب منها عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام النظم السياسية القائمة².

هذا المبدأ يوفر راحة استراتيجية بالغة لنخب آسيا الوسطى الحاكمة، حيث تجد في بكين حليفاً سياسياً ضامناً لاستقرار النظم دون أي إملاءات سياسية. وفي المقابل، تضمن الصين اصطفاً هذه الدول إلى جانبها في القضايا الحساسة المتعلقة بسيادتها، مثل قضايا تايوان، وهونغ كونغ، وبحر الصين الجنوبي، حيث تتبنى دول المنطقة خطابات متطابقة تماماً مع السردية السياسية الصينية الرسمية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

ثالثاً: ديناميكيات التوازن والتحوط الاستراتيجي

من الخطأ الأكاديمي النظر إلى العلاقات السياسية بين الطرفين باعتبارها علاقة تبعية أحادية الاتجاه. فجمهوريةات آسيا الوسطى، وعلى رأسها كازاخستان وأوزبكستان، تتبنى سياسات خارجية متعددة الاتجاهات. ورغم الاعتماد الاقتصادي المتزايد على الصين، تستخدم نخب هذه الدول علاقتها المتنامية مع بكين كأداة للتحوط السياسي ضد النفوذ الروسي المهيمن، خاصة في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية التي أثارت مخاوف سيادية عميقة في المنطقة³.

لقد منحت مبادرة الحزام والطريق عواصم آسيا الوسطى هامشاً للمناورة الدبلوماسية؛ فالصين بالنسبة لهم تمثل قوة موازنة. وفي الوقت ذاته، تدرك بكين هذه الحساسية الجيوسياسية، لذا فهي تمارس نفوذها السياسي بنعومة، حرصاً على عدم استعداد موسكو، وفق تفاهم ضمني غير مكتوب يقضي بتبني تقسيم للعمل في أوراسيا؛ حيث تنصدر الصين المشهد الجيواقتصادي، بينما تحتفظ روسيا بوضعها

¹ محمد عبد السلام، الجيوستراتيجية الصينية في أوراسيا: من منظمة شنغهاي إلى طريق الحرير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020)، ص 112.

² Marlene Laruelle, China's Belt and Road Initiative and its Impact in Central Asia (Washington D.C: The George Washington University, Central Asia Program, 2018), pp22-25.

³ Nargis Kassenova, "Central Asia's Multivector Foreign Policy in an Era of Great Power Competition," Central Asian Survey, Vol. 39, No. 1 (2021): pp88-91.

كضامن أمني أساسي، وإن كانت هذه المعادلة بدأت تشهد تصدعات تدريجية لصالح النفوذ الصيني الشامل¹

رابعاً: متغير شينجيانغ والتماهي الأمني-السياسي

لا يمكن قراءة العلاقات السياسية بين الصين وآسيا الوسطى بمعزل عن العامل الجيوديموغرافي المتمثل في إقليم "شينجيانغ" (تركستان الشرقية) ذي الأغلبية الإيغورية، والمتاخم جغرافياً واثنياً لجمهوريات المنطقة. إن الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني في هذا الإقليم يُعد مصلحة قومية عليا للحزب الشيوعي الصيني.

لقد نجحت الدبلوماسية الصينية في استصدار مواقف سياسية داعمة من دول آسيا الوسطى لسياساتها الداخلية في شينجيانغ، وذلك عبر تأطير القضية ضمن جهود مكافحة "الشُرور الثلاثة" (الإرهاب، الانفصالية، والتطرف). هذا التماهي السياسي تجلّى في توقيع اتفاقيات تسليم المطلوبين، وإغلاق الجمعيات السياسية والثقافية الإيغورية في دول مثل كازاخستان وقيرغيزستان. ويُعزى هذا الموقف من دول آسيا الوسطى إلى رغبتها في تجنب أي توتر مع العملاق الصيني قد يهدد تدفق الاستثمارات، مما يبرز كيف توظف الصين ثقلها الاقتصادي (مبادرة الحزام والطريق) لتحقيق أهداف سياسية وأمنية داخلية بحتة²

خامساً: دبلوماسية النخب والشراكات الاستراتيجية الشاملة

لترسيخ هذا التوجه، اعتمدت الصين على آلية دبلوماسية القمة وبناء شبكة من العلاقات الشخصية الوثيقة مع قادة دول آسيا الوسطى. وقد أسفرت هذه السياسة عن ترقية العلاقات مع جميع دول المنطقة إلى مستوى شراكة استراتيجية شاملة وهو أعلى مراتب التصنيف الدبلوماسي الصيني. هذه الشراكات لا تقتصر على بروتوكولات حسن النوايا، بل تتضمن خطط عمل خمسية وعشرية تلزم الحكومات بتنسيق السياسات الخارجية، وتأسيس مجالس أعمال عليا، وتكثيف التبادل الثقافي (القوة الناعمة)، مما يخلق بنية سياسية مؤسسية قادرة على امتصاص الأزمات وضمان استمرارية التحالف بغض النظر عن المتغيرات الدولية العابرة³.

وتأسيساً على ما سبق، يتبين أن الأبعاد السياسية لمبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى تتجاوز المفهوم التقليدي للعلاقات الدبلوماسية؛ لتؤسس لـ نسق إقليمي جديد متمركز حول الصين. وفي هذا

¹ Alexander Gabuev, "Beijing's New Blueprint for Central Asia," Carnegie Moscow Center, Policy Paper (July 2023), pp14-16.

² Michael Larke, Xinjiang and China's Rise in Central Asia - A History (London: Routledge, 2011), po134-137.

³ نورهان الشيخ، السياسة الخارجية الصينية: الاستمرارية والتغيير في النظام العالمي الجديد (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2019)، ص 205-207. نورهان الشيخ، السياسة الخارجية الصينية: الاستمرارية والتغيير في النظام العالمي الجديد (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2019)، ص 205-207.

النسق، تتبادل الأطراف المنافع، حيث تحصد دول آسيا الوسطى التنمية واستقرار النظم، بينما تجني الصين أمناً قومياً على حدودها الغربية، وحلفاء موثوقين في معركتها الجيوسياسية الأوسع مع الغرب لكسر سياسات الاحتواء.

المطلب الثاني: التنسيق الأمني ومكافحة التهديدات المشتركة

يمثل التنسيق الأمني بين الصين ودول آسيا الوسطى (كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان) ركيزة أساسية مكملّة للأبعاد الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق (BRI)، إذ يهدف إلى حماية المشاريع الضخمة في البنية التحتية والطاقة من التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والتطرف والانفصالية، المعروفة في الخطاب الصيني بـ "الشُرور الثلاثة".

فمنذ إطلاق المبادرة عام 2013، أدركت بكين أن نجاح الربط الاقتصادي عبر ممر "الصين-آسيا الوسطى-غرب آسيا" يتطلب استقراراً أمنياً إقليمياً، مما دفعها إلى تعزيز آليات التعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف لمواجهة مخاطر تمتد من حدود شينجيانغ إلى المنطقة بأسرها.¹

يأتي هذا التنسيق الأمني بشكل أساسي عبر منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، التي تأسست عام 2001 وأصبحت إطاراً مثالياً لمكافحة التهديدات المشتركة ضمن إطار. فقد ساهمت المبادرة في تعزيز التعاون الأمني من خلال تدريبات عسكرية مشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتقديم المساعدات الأمنية، مما يحمي خطوط الأنابيب والسكك الحديدية والمراكز اللوجستية مثل خورغوس على سبيل المثال، في طاجيكستان وقيرغيزستان – اللتين تشتركان في الحدود مع الصين – تم تعزيز الوجود الأمني الصيني من خلال اتفاقيات حدودية وتدريبات مشتركة لمكافحة الإرهاب، حيث ساهمت بكين في بناء قدرات أمنية محلية لمواجهة التأثيرات المتدفقة من أفغانستان والتطرف الإقليمي.

كما أدى هذا التنسيق إلى دمج أمن BRI مع التنمية الاقتصادية، إذ ترى الصين أن الاستثمارات في البنية التحتية تقلل من جذور الفقر والتطرف، مما يعزز الاستقرار الإقليمي.

وتبرز الدراسات أن هذا التعاون الأمني حقق نتائج ملموسة في مكافحة التهديدات المشتركة، حيث ساهمت SCO في تنفيذ عمليات مشتركة ضد الجماعات الإرهابية، وتبادلت الدول المعلومات حول الحركات الانفصالية المرتبطة بشينجيانغ.²

¹ عزت شجور، "مبادرة الحزام والطريق: رؤية نقدية"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات (11 مايو 2017)، ص ص 6-7.

² صدام فيصل كوكز المحمدي وسعود أحمد ربحان المشهدان، مبادرة الحزام والطريق مشروع للتنمية الشاملة تقدمه الصين للعالم: دراسة قانونية بمنظار جيو-

سياسي (بغداد: مركز الرافدين للحوار، 2023)، ص 41.

ففي كازاخستان وأوزبكستان، أدى التنسيق إلى حماية مشاريع الطاقة مثل خطوط أنابيب الغاز، بينما في الدول الجبلية مثل طاجيكستان، مولت الصين مشاريع أمنية حدودية لضمان تدفق التجارة دون انقطاع. هذا النهج يعكس تحولاً في الاستراتيجية الصينية من الدبلوماسية الاقتصادية الناعمة إلى الأمن الاقتصادي، حيث أصبحت أداة لتعزيز الشراكة الأمنية الإقليمية بعيداً عن النفوذ الروسي التقليدي. ومع ذلك، يثير هذا التنسيق الأمني مخاوف جوهرية حول السيادة الوطنية والتوازن الجيوسياسي. فمن جهة، ساهم في تعزيز الاستقرار وتقليل مخاطر الإرهاب الذي يهدد المشاريع، لكنه أدى في بعض الحالات إلى أمنة الوجود الصيني في المنطقة، حيث يُنظر إلى الوجود الصيني كتهديد للاستقلال.⁹ كما أثار احتجاجات محلية في قيرغيزستان بسبب المخاوف من الاحتلال الأمني الصيني، رغم فوائده في مكافحة التطرف.¹⁰ وفي السياق الأوسع، يتنافس هذا التنسيق مع المصالح الروسية في المنطقة، مما يعيد رسم خريطة النفوذ الأمني في قلب أوراسيا.

يضاف إلى ذلك أن التهديدات الأمنية – مثل الجريمة المنظمة والقرصنة والنزاعات الحدودية – تظل تحدياً مستمراً، إذ تتطلب استثمارات أمنية ضخمة لحماية البنية التحتية ومع ذلك، يرى الباحثون أن التنسيق الأمني ضمن BRI يمثل نموذجاً للأمن الشامل الذي يربط التنمية بالاستقرار، مما يفتح آفاقاً لتعاون أعمق في مواجهة التحديات الإقليمية الناشئة.

حيث يُعد التنسيق الأمني ومكافحة التهديدات المشتركة عماداً حيوياً لاستدامة مبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى، إذ يحمي المكاسب الاقتصادية ويعزز الثقة المتبادلة. إلا أنه يتطلب توازناً دقيقاً بين الشراكة الأمنية والحفاظ على السيادة الوطنية للدول المضيفة، ليصبح أداة تحول إيجابي في قلب أوراسيا دون إثارة التوترات الجيوسياسية. وبهذا، تظل المبادرة نموذجاً متكاملًا يجمع بين الاقتصاد والأمن في استراتيجية الصين طويلة المدى.

المطلب الثالث: دور المبادرة في تعزيز الاستقرار الإقليمي

يمثل الاستقرار الإقليمي في آسيا الوسطى بالنسبة لصانع القرار في بكين حجر الزاوية لنجاح مشروع القرن؛ فالمبادرة في جوهرها ليست مجرد تدفقات مالية، بل هي رؤية أمنية مغلفة بغطاء اقتصادي. تنطلق الصين من فرضية أن الفقر والهشاشة الاقتصادية هما الوقود الحقيقي للتطرف والاضطراب السياسي، ومن ثم فإن التنمية هي المدخل الوحيد والمستدام لتحقيق الأمن.¹

¹ Yunling Zhang, China and Asian Regionalism (Singapore: World Scientific Publishing, 2010), pp156-159.

أولاً: مقارنة الأمن عبر التنمية

على نقيض المقاربات الغربية التي تركز على الأمن الصلب والتدخلات العسكرية المباشرة، طرحت المبادرة نموذجاً يقوم على تحديد مصادر التهديد عبر إدماج المجتمعات المحلية في دورة الاقتصاد العالمي. يرى البروفيسور "شي يينهنغ" (Shi Yinong) "أنّ الصين سعت من خلال ربط أقاليم آسيا الوسطى بشبكات النقل والطاقة إلى خلق مصالح مشتركة عابرة للحدود يجعل من تكلفة الاضطراب أو النزاعات البينية باهظة جداً لجميع الأطراف¹.

هذا الربط العضوي يعمل كصمام أمان يحول دون تحول الدول الهشة في المنطقة (مثل قيرغيزستان وطاجيكستان) إلى "دول فاشلة" قد تصدر الإرهاب إلى العمق الصيني.

ثانياً: مكافحة "الشُرور الثلاثة" وتعزيز التعاون الأمني الاستباقي

تُعد مبادرة الحزام والطريق الأداة التنفيذية لتجفيف منابع ما تصفه بكين بـ "الشُرور الثلاثة": الإرهاب، الانفصالية، والتطرف الديني. إن الاستقرار الإقليمي من منظور المبادرة يتطلب تأمين الممرات التجارية، وهو ما دفع الصين إلى تعزيز تعاونها الأمني مع دول المنطقة خارج الأطر التقليدية. يشير الباحث فابريزيو بوشي (Fabrizio Bozzato) إلى أن المبادرة أوجدت حاجة ماسة لتدشين مجتمعات أمنية مصغرة، حيث بدأت الصين في تقديم الدعم الفني والعسكري لحرس الحدود في دول مثل طاجيكستان لحماية الاستثمارات، مما انعكس إيجاباً على ضبط حركة الجماعات المتطرفة عبر الحدود الأفغانية-الوسط آسيوية².

ثالثاً: المبادرة كأداة لاحتواء النزاعات الحدودية والإثنية

تمتاز منطقة آسيا الوسطى بتعقيدات إثنية وحدودية موروثية من الحقبة السوفيتية (وادي فرغانة نموذجاً). وقد لعبت المبادرة دوراً غير مباشر كوسيط تنموي؛ إذ أنّ المشاريع الكبرى العابرة للحدود تفرض على الدول المتنازعة التنسيق التقني والسياسي لضمان تدفق الاستثمارات. توضح الدراسات أن الاعتماد المتبادل الذي خلقته أنابيب الغاز وسكك الحديد قد قلص من احتمالات التصعيد العسكري بين دول المنطقة، حيث أصبحت بكين تمارس دور الضامن الاقتصادي للاستقرار، مستخدمة ثقلها المالي للضغط على الأطراف لتبني حلول سلمية للمنازعات بما يضمن سلامة مسارات الحزام والطريق³.

¹ Yinong Shi, "China's Complicated Strategic Stakes in Central Asia," Journal of International Affairs, Vol. 71, No. 2 (2018): pp43-47.

² Fabrizio Bozzato, "The Security Dimension of the Belt and Road Initiative in Central Asia," Asia Policy, No. 26 (July 2019): pp102-105.

³ مارلين لارويل، آسيا الوسطى: الصراع على النفوذ والبحث عن الاستقرار، ترجمة: وحدة الدراسات المترجمة (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2020)، ص 88-92.

رابعاً: موازنة الفراغ الأمني بعد التحولات الجيوسياسية: مع تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة (خاصة بعد الانسحاب من أفغانستان 2021)، وتورط روسيا في النزاع الأوكراني، برزت المبادرة كعنصر توازن يمنع حدوث فراغ أمني قد تستغله القوى الراديكالية. إن الاستثمارات الصينية الضخمة وفرت للدول المحلية بدائل سيادية تدعم استقرارها الداخلي وتخفف من ضغوط الأزمات الاقتصادية العالمية. ويؤكد الدكتور "أحمد قنديل" أن القوة الناعمة والاقتصادية للصين عبر المبادرة قد نجحت في خلق بيئة أمنية إقليمية محايدة¹، حيث تفضل دول المنطقة الاستقرار المرتبط بالنمو على الانخراط في تجاذبات المحاور العسكرية الكبرى¹.

يمكن القول، إن دور المبادرة في تعزيز الاستقرار الإقليمي يتجاوز البعد العسكري التقليدي؛ فهي تعمل كآلية هندسة اجتماعية واقتصادية تهدف إلى خلق إقليم مستقر ومزدهر يخدم الطموحات الصينية العالمية، ويحول آسيا الوسطى من منطقة عازلة مليئة بالمخاطر إلى جسر ذهبي آمن للتبادل الحضاري والتجاري.

¹ أحمد قنديل، "التفاعلات الأمنية في آسيا الوسطى: الدور الصيني المتصاعد"، مجلة السياسة الدولية، ع 223 (يناير 2021)، ص ص 134-136.

المبحث الثالث: المقاربة الدبلوماسية والمؤسسية الصينية تجاه دول المنطقة

تمثل الأدوات الدبلوماسية والمؤسسية المحرك الخفي الذي يحول المبادرة من رؤية نظرية إلى واقع ملموس. يناقش هذا المبحث دور الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، ومكانة المنظمات الإقليمية (خاصة منظمة شنغهاي)، والدبلوماسية الصينية في إدارة العلاقات مع دول المنطقة. يركز التحليل على البراغماتية الصينية التي تجمع بين مبدأ عدم التدخل والاعتماد المتبادل، مع التأكيد على البعد الإنساني وكيف تساهم هذه الأدوات في بناء ثقة متبادلة وتجنب التوترات التي قد تؤثر على استقرار المجتمعات المحلية؟

المطلب الأول: دور الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف

تُعد منطقة آسيا الوسطى بمثابة القلب الجغرافي لمبادرة الحزام والطريق، حيث تنظر القيادة الصينية إلى هذه المنطقة ليس فقط كممر عبور حيوي لربط الأسواق الآسيوية بنظيرتها الأوروبية، بل كفضاء استراتيجي جيوسياسي يتطلب هندسة دبلوماسية دقيقة لضمان الاستقرار وتأمين الاستثمارات. وفي هذا السياق، لم تعتمد بكين في مقاربتها على القوة الخشنة أو التحالفات العسكرية التقليدية ذات الطابع الإقصائي، بل لجأت إلى توظيف أدوات الدبلوماسية الاقتصادية والمؤسسية بطريقة براغماتية بحتة.¹ يتجلى هذا التوجه بوضوح في قدرة صانع القرار الصيني على المزاوجة الاستراتيجية بين الاتفاقيات الثنائية المرنة والاتفاقيات متعددة الأطراف، لخلق شبكة معقدة من الاعتماد المتبادل التي تُرسخ النفوذ الصيني الهادئ دون إثارة حفيظة القوى الإقليمية الكبرى، وعلى رأسها روسيا الاتحادية.²

أولاً: المقاربة الثنائية وتأسيس الشراكات الاستراتيجية الشاملة:

تُدرِك الدبلوماسية الصينية، انطلاقاً من واقعية سياسية عميقة، أن دول آسيا الوسطى الخمس (كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، وقيرغيزستان) تتباين بشكل كبير في قدراتها الاقتصادية، وتوجهاتها السياسية، وطبيعة أنظمتها الداخلية. لذلك، شكلت الاتفاقيات الثنائية حجر الزاوية والعمود الفقري في التنفيذ الفعلي لمشاريع مبادرة الحزام والطريق، حيث توفر هذه الاتفاقيات لبكين ميزة التفاوض غير المتكافئ، وتسمح لها بتفصيل المشاريع وتصميم القروض وفقاً لاحتياجات كل دولة ومواردها السيادية.³

- دبلوماسية البنية التحتية وتأمين الموارد: عمدت الصين إلى هندسة مئات الاتفاقيات الثنائية التي تركز هيكلياً على قطاعي الطاقة والبنية التحتية. ففي كازاخستان، التي يصفها المخططون

¹ نادية حلي، السياسة الخارجية الصينية وتفاعلاتها في آسيا الوسطى: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية (القاهرة: دار المكتبة الأكاديمية، 2019)، ص 45.

² Zhao Huasheng, "China and Central Asia: A Shifting Equation," Asian Perspective, Vol. 44, No. 3 (2020), p45.

³ يحيى زبير، مبادرة الحزام والطريق: إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية العالمية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2020)، ص 134.

الاستراتيجيون الصينيون بأنها مشبك الحزام، وقُعت اتفاقيات استراتيجية لدمج المبادرة الصينية مع الخطة التنموية الكازاخية "نوري زول" (المسار المضيء) [4]. هذا التوافق لم يكن ليتحقق لولا التأطير القانوني الصارم الذي تضمنته اتفاقيات الاستثمار الثنائية التي تحمي الرأس المال الصيني من تقلبات السياسة الداخلية. وفي المقابل، نجد أنه في دول مثل تركمانستان، شكلت الاتفاقيات الثنائية طويلة الأمد في قطاع الغاز الطبيعي ضماناً محورية لأمن الطاقة الصيني، حيث تم ربط تمويل البنية التحتية بضمانات سيادية لتوريد الطاقة عبر خط أنابيب آسيا الوسطى-الصين.

الاتفاقيات المالية وتدويل العملة الصينية اليوان:

- لتجاوز عقبات التمويل الغربي والتقليل من الارتهاق لنظام السويفت وهيمنة الدولار الأمريكي، وظفت الصين الدبلوماسية المالية عبر توقيع اتفاقيات مقايضة العملات، بشكل ثنائي مع البنوك المركزية في دول المنطقة. هذه الأداة المؤسسية لم تساهم فقط في تسهيل التجارة البينية وحمايتها من تذبذبات الصرف، بل وفرت أيضاً سيولة نقدية عاجلة لدول المنطقة لتمويل حصتها من مشاريع المبادرة، مما أدى تدريجياً إلى تعميق التبعية الاقتصادية لبكين ضمن أطر قانونية توافقية¹.

ثانياً: المظلة المؤسسية والاتفاقيات متعددة الأطراف:

على الرغم من الفاعلية البراغمية للاتفاقيات الثنائية في إنجاز المشاريع على أرض الواقع وتحقيق اختراقات اقتصادية سريعة، أدركت النخبة السياسية في بكين أن تأمين هذه المشاريع، وإدارة التنافس الجيوسياسي، ومكافحة التهديدات العابرة للحدود؛ يتطلب إطاراً مؤسسياً متعدد الأطراف. هنا، برز دور الاتفاقيات الإقليمية كأداة دبلوماسية ناعمة لاحتواء التوجس الإقليمي².

منظمة شنغهاي للتعاون كحاضنة جيواقتصادية وأمني: عملت الدبلوماسية الصينية على تحويل منظمة شنغهاي للتعاون من مجرد منصة لحل النزاعات الحدودية التاريخية ومكافحة ما تسميه بكين "الشُرور الثلاثة" (الإرهاب، الانفصال، والتطرف)، إلى مؤسسة متعددة الأطراف توفر الغطاء الأمني والتنظيمي لمبادرة الحزام والطريق. من خلال الاتفاقيات المتعددة الأطراف الموقعة تحت مظلة المنظمة، تمكنت الصين من تأسيس التعاون الأمني لحماية خطوط النقل الاستراتيجية، وتوحيد المعايير الجمركية لتسهيل الترانزيت³.

¹ مارلين لارويل، آسيا الوسطى في قلب الأوراسيا: تقاطعات النفوذ الصيني والروسي، ترجمة: أحمد عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021)، ص 88.

² Alexander Gabuev, "Belt and Road to Where? China's Eurasian Strategy," Carnegie Moscow Center (Moscow: Carnegie Endowment, 2019),

³ جلال الدين محمد، الدبلوماسية المؤسسية لمنظمة شنغهاي للتعاون (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2021)، ص 176.

لقد وفرت المنظمة لبكين غطاءً شرعياً جماعياً للتحرك في الخارج القريب الروسي دون الظهور بمظهر القوة الإمبريالية المهيمنة.

1. المواءمة الاستراتيجية مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي: يُعد توقيع اتفاقيات التعاون والتنسيق بين مبادرة الحزام والطريق والاتحاد الاقتصادي الأوراسي (الذي تقوده موسكو) من أذكى تجليات الدبلوماسية المؤسساتية الصينية. هذا الدمج أو المواءمة لم يكن مجرد ترتيب اقتصادي بحت، بل هندسة جيوسياسية لتفادي فخ ثيوسيديس الإقليمي. فمن خلال الاعتراف المتعدد الأطراف بالمجال الحيوي لروسيا، نجحت بكين في تحويل موسكو من منافس معرقل للمبادرة إلى شريك استراتيجي يضمن مرور القطارات الصينية بسلاسة عبر أراضيها وأراضي حلفائها نحو الأسواق الأوروبية¹.

2. صيغة التعاون الإقليمي المستحدثة (الصين + دول آسيا الوسطى الخمس: C+C5) لم تكتفِ بكين بالمؤسسات القائمة، بل استحدثت آلية دبلوماسية جديدة تتمثل في قمم (C+C5) هذه الآلية متعددة الأطراف مكنت الصين من الانفراد التفاوضي بالمنطقة ككتلة متجانسة خارج مظلة التأثير الروسي المباشر (كما هو الحال في منظمة شنغهاي). وتُستخدم هذه الآلية لتوقيع إعلانات مشتركة واتفاقيات جماعية تخص الأمن الإقليمي، وإدارة الأزمات المائية، وخلق تكتل آسيوي متناغم مع الرؤية الصينية لنظام عالمي متعدد الأقطاب².

ثالثاً: التآزر الوظيفي بين المسارين الثنائي والمتعدد الأطراف

إن الصين لا تفرض نموذجاً اندماجياً قسرياً في آسيا الوسطى، بل تنسج شبكة مؤسساتية وقانونية معقدة، تجعل من تكلفة الخروج من الفلك الصيني أمراً باهظاً ومكلفاً سياسياً واقتصادياً على صانع القرار في تلك الدول.

تكمّن العبقرية الدبلوماسية الصينية، كما يُجمع العديد من باحثي العلاقات الدولية، في قدرتها الفائقة على خلق تآزر وظيفي متكامل بين المسارين. ففي حين تُستخدم الاتفاقيات متعددة الأطراف كأدوات لتخفيف التوترات، وبناء الثقة السياسية، ورسم الخطوط العريضة للاندماج الإقليمي؛ تتدخل الاتفاقيات الثنائية كأدوات تنفيذية جراحية تضمن صرامة العقود، وتُحدد نسب الفوائد على القروض السيادية، وتؤمن استحواذ الشركات الصينية المملوكة للدول على المناقصات الكبرى دون منافسة دولية حقيقية³.

¹ تشن جيان، التنين يزحف غرباً: استراتيجية الصين في أوراسيا (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2022)، ص 204.

² Wang Jisi, China's Grand Strategy in the 21st Century (New York: Routledge, 2020), p145.

³ عبد الله بن تركي، "الاقتصاد السياسي للمساعدات والقروض الصينية في الدول النامية"، مجلة السياسة الدولية، ع 223 (2021)، ص 59.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن آليات تنفيذ مبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى لا تعتمد على الصدف الاقتصادية، بل تستند إلى بنية تحتية دبلوماسية وقانونية محكمة التصميم. فالاتفاقيات الثنائية هي الأداة الميدانية التي تضمن العوائد الاقتصادية والتنفيذ الصارم، في حين تشكل الاتفاقيات متعددة الأطراف الدرع السياسي والأمني الذي يوفر الشرعية والتوازن الجيوسياسي، مما يُقدم نموذجاً أكاديمياً غير مسبوق في أدبيات السياسة الخارجية المعاصرة حول كيفية بسط النفوذ السلمي والمستدام.

المطلب الثاني: مكانة المنظمات الإقليمية في دعم المبادرة

تشكل المنظمات الإقليمية، وفي مقدمتها منظمة شنغهاي للتعاون، أحد أبرز الأدوات الدبلوماسية والمؤسسية التي اعتمدتها الصين لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى، حيث توفر هذه المنظمات إطاراً متعدد الأطراف يعزز الشرعية الدولية للمبادرة، ويسر التنسيق بين المصالح الاقتصادية والأمنية، ويقلل من حدة التنافس الجيوسياسي مع روسيا والقوى الإقليمية الأخرى.

وفقاً لمارلين لارويل (Marlene Laruelle)، مديرة برنامج آسيا الوسطى في جامعة جورج واشنطن، فإن المبادرة ليست مجرد مجموعة من المشاريع البنيوية، بل هي خطاب ميت يعيد صياغة طريق الحرير كأداة للقوة الناعمة الصينية، ويربط بين المشاريع القائمة تحت مظلة واحدة، مع الاعتماد على المنظمات الإقليمية لتعزيز الاستقرار الأمني الذي يُعد شرطاً أساسياً لنجاح الاتصالية الاقتصادية¹.

في هذا السياق، تبرز منظمة شنغهاي للتعاون كمنصة رئيسية للدعم الدبلوماسي والمؤسسي، إذ تحولت منذ تأسيسها عام 2001 كآلية لحل النزاعات الحدودية بين الصين ودول آسيا الوسطى الخمس (كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان، وتركمانستان كمراقب) إلى إطار يجمع بين الأبعاد الأمنية والاقتصادية.

كما أن المنظمة تدعم المبادرة من خلال مكافحة "الثلاث شرور" (الإرهاب والتطرف والانفصالية) عبر هيكل مكافحة الإرهاب الإقليمي، مما يوفر بيئة أمنية مستقرة ضرورية لتنفيذ ممرات الحزام الاقتصادي لطريق الحرير.

إضافة إلى أن أنشطة المنظمات الإرهابية والمتطرفين الدينيين والقوى الانفصالية تشكل تهديداً كبيراً لتنفيذ المبادرة، مما يجعلها أبرز تحدٍ أمني غير تقليدي في المنطقة².

¹ Marlene Laruelle, China's Belt and Road Initiative and its Impact in Central Asia (Washington, D.C.: The George Washington University, Central Asia Program, 2018), p23.

² Saeed Azizi, "The Role of the Shanghai Cooperation Organization (SCO) in the Belt and Road Initiative," Open Journal of Political Science, Vol. 14, No. 1 (2024): pp113-125.

من الناحية المؤسسية، ساهمت المنظمة في تعزيز التعاون الاقتصادي منذ عام 2005 من خلال إنشاء مجلس أعمال شنغهاي وجمعية البنوك بين البنوك، اللذين يندسقان الاستثمارات ويسهلان تدفق السلع والخدمات والتكنولوجيا والرأسمال بين الدول الأعضاء. وفي عام 2009، اقترحت الصين إطارا للقروض بقيمة 10 مليارات دولار تحت مظلة المنظمة لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وقد أصبح هذا الإطار جزءا أساسيا من آليات التمويل في المبادرة.

يشير فابيو إنديو (Fabio Indeo)، الباحث في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى أنّ منظمة شنغهاي للتعاون تبقى الوسيلة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تمكن الصين من ممارسة نفوذها في المنطقة، وأنها أدخلت عناصر اقتصادية وتجارية تدريجيا إلى جدول أعمالها لدعم الاتصالية في المبادرة¹.

كما أنّ لجنة التعاون المشتركة لتسهيل النقل البري الدولي بين الدول الأعضاء (التي أنشئت عام 2017) تعمل كمنصة تواصل مباشرة لتنسيق مشاريع البنية التحتية، مثل خط سكة حديد الصين-قيرغيزستان-أوزبكستان، مما يجسد الدور المؤسسي في تحويل المبادرة من فكرة إلى واقع ملموس. دبلوماسيا، شكلت قمم المنظمة منبرا للرئيس الصيني شي جينبينغ لإعلان مبادرته عام 2013 في جامعة نزارباييف بكازاخستان، حيث ربط بين الحزام الاقتصادي لطريق الحرير والتعاون الإقليمي. وفي قمة 2018، أعلن شي عن إضافة 4 مليارات دولار إلى هيكل القروض في المنظمة، مما رفع إجمالي قروض بنك التنمية الصيني تحت مظلتها إلى 50 مليار دولار بحلول 2019، حيث يرى لارويل أن هذه الآليات تسمح للصين بتقديم سلع عامة مثل التمويل والتكنولوجيا دون فرض شروط سياسية علنية، مقابل التزام الدول المتلقية بسياسة الصين الواحدة، بما في ذلك التعاون في RATS لمكافحة الانفصاليين الإيغور.

هذا النهج الدبلوماسي يعكس "الحكمة الشرقية" في التعاون، كما وصفه بولات نورغالييف (Bolat Nurgaliyev)، السكرتير السابق للمنظمة (2007-2009)، الذي أكد أن المنظمة خلقت بيئة سياسية مستقرة ساهمت في نجاح مشاريع المبادرة في آسيا الوسطى.

أما بالنسبة للتنسيق مع منظمات أخرى، فقد لعب الاتحاد الاقتصادي الأوراسي دورا تكميليا رغم التنافس الأولي.

¹ Fabio Indeo, "China and Russia: Cooperation or Rivalry along the Belt and Road Initiative?" في China's Belt and Road Initiative in Central Asia: Ambitions, Risks, and Realities (Bishkek: OSCE Academy, 2020), pp9-10, 39.

في عام 2015، وقّعت الصين وروسيا بياناً مشتركاً حول ربط المبادرة بالاتحاد، مما أزال التوترات الجيوسياسية وسمح بدمج الممرات الاقتصادية حيث يلاحظ أن انضمام قيرغيزستان وكازاخستان إلى الاتحاد كان يهدف إلى احتواء النفوذ الصيني، لكنه تحول إلى فرصة للتكامل مع المبادرة، حيث تفضل دول آسيا الوسطى الاستفادة الاقتصادية من الصين دون التخلي عن الضمانات الأمنية الروسية عبر منظمة معاهدة الأمن الجماعي كذلك، ساهمت برامج التعاون الاقتصادي لآسيا الوسطى وممر النقل أوروبا-القوقاز-آسيا في تعزيز البنية التحتية، حيث يشكل كازاخستان 30% من طرق CAREC و55% من خطوطها السككية، مما يجعلها حلقة وصل رئيسية في ممرات المبادرة¹.

ومع ذلك، يظل الدعم الإقليمي غير خالٍ من التحديات. يحذر لارويل من أن الاعتماد المفرط على التمويل الصيني قد يؤدي إلى دوامة الديون، كما في حالة قيرغيزستان (40% من ديونها) وطاجيكستان (50%)، مما يتطلب تنسيقاً أفضل مع الجهات المانحة الأخرى كما أن المنظمة، رغم فعاليتها، تعاني من ضعف الهيكل الرسمي وعدم القدرة على فرض قرارات ملزمة، مما يجعل التنفيذ يعتمد أساساً على الثنائية الصينية مع كل دولة ومع ذلك فإن المنظمة نجحت في بناء مساحة اقتصادية متكاملة تتوافق مع أهداف المبادرة في إعادة إحياء طرق التجارة وتعزيز مصير مشترك.

بناء على ما تقدم، تُعد المنظمات الإقليمية، وبخاصة منظمة شنغهاي للتعاون، عماداً أساسياً لآليات تنفيذ المبادرة في آسيا الوسطى، حيث تجمع بين الدبلوماسية المتعددة الأطراف والأدوات المؤسسية لضمان الاستقرار الأمني والتكامل الاقتصادي. هذا الدعم ليس مجرد إطار تنفيذي، بل استراتيجية صينية تعكس رؤية طويلة الأمد لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية والاقتصادية للمنطقة، مع الحفاظ على توازن دقيق مع المصالح الروسية والمحلية. يتطلب المستقبل تعزيز هذه الآليات لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية الناتجة عن المشاريع، لضمان استدامة "الفوز المشترك" الذي تروج له المبادرة².

المطلب الثالث: الدبلوماسية الصينية في إدارة العلاقات مع دول المنطقة

تتجاوز الدبلوماسية الصينية في منطقة آسيا الوسطى الأطر التقليدية للسياسة الخارجية، لتبنى نموذجاً هجيناً وعالي التعقيد يجمع بين الواقعية الجيوسياسية في تأمين المصالح الحيوية، والليبرالية المؤسسية في نسج شبكات الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وتُدرِك النخبة السياسية في بكين أن نجاح مبادرة الحزام والطريق لا يقتصر على ضخ الاستثمارات وبناء البنية التحتية، بل يتطلب إدارة دبلوماسية دقيقة

¹ Niva Tsz Yan Yau, "Operation Reality of the Belt and Road Initiative in Central Asia" (2020), pp49, 60-61.

² Nadège Rolland, China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative (Washington, D.C.: National Bureau of Asian Research, 2017).

لمعادلة بالغة الحساسية: كيفية تعظيم النفوذ الصيني في الساحة الخلفية لروسيا، دون إثارة توجس النخب الحاكمة محلياً أو تأجيج المشاعر الشعبية المناهضة للصين (السينوفوبيا). ولتحقيق هذه الغاية، اعتمدت الصين مجموعة من الآليات الدبلوماسية المتدرجة والذكية في إدارة علاقاتها مع دول المنطقة الخمس¹.

أولاً: دبلوماسية النخب والارتكاز على مبدأ عدم التدخل

تُعد دبلوماسية النخب المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الصينية في آسيا الوسطى. فبدلاً من محاولة تصدير أيديولوجيتها السياسية أو فرض شروط تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية—كما تفعل القوى الغربية ومؤسسات بريتون وودز—تتبنى الصين مبدأ صارماً يتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية².

دعم الاستقرار السلطوي: تُقدم بكين نفسها كشريك موثوق للأنظمة الحاكمة في آسيا الوسطى، حيث تضمن استثماراتها ومشاريعها التنموية شرعية إنجاز اقتصادية لهذه الأنظمة دون المساس بهياكلها السياسية. هذا النهج البراغماتي جعل من الصين الخيار المفضل والأمن لصانع القرار في دول مثل كازاخستان وأوزبكستان³.

الدبلوماسية الحزبية والشراكات الاستراتيجية: تعمل دائرة العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي الصيني على توثيق الروابط مع الأحزاب الحاكمة والنخب السياسية في دول آسيا الوسطى، مما يخلق قنوات اتصال خلفية ومباشرة تُسهل تمرير صفقات مبادرة الحزام والطريق بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية. هذا التماهي مع طبيعة الأنظمة المركزية في المنطقة يُقلص من تكاليف المعاملات السياسية ويضمن ديمومة العقود الاستراتيجية طويلة الأمد⁴.

ثانياً: الدبلوماسية الثقافية وتوظيف القوة الناعمة

أدرك منظرو السياسة الخارجية الصينية أن الاختراق الاقتصادي السريع لدول آسيا الوسطى ولّد ردود فعل شعبية متباينة، وتنامياً لظاهرة "السينوفوبيا" (رهاب الصين) الناجمة عن مخاوف الهيمنة الديموغرافية والاقتصادية، فضلاً عن التقاطعات العرقية والدينية المرتبطة بإقليم شينجيانغ. لذلك،

¹ محمد عبد السلام، الدبلوماسية الصينية الجديدة: من الصعود السلمي إلى الحزام والطريق (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021).

ص 88.

² Alexander Cooley, Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia (Oxford: Oxford University Press, 2012), p95.

³ مارلين لارويل، آسيا الوسطى: الفناء الخلفي لروسيا والحدود الجديدة للصين، ترجمة: عبد الرحمن حسيني (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية، 2020)، ص 112.

⁴ نادية حلي، التمدد الصيني في أوراسيا: الفرص، التحديات، والآفاق (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2022)، ص 201.

فعلت الصين أدوات الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة لتغيير الصورة النمطية من القوة المهيمنة إلى الشريك التنموي الخير¹.

معاهد كونفوشيوس والدبلوماسية الأكاديمية: انتشرت معاهد كونفوشيوس بشكل مكثف في جامعات آسيا الوسطى كأداة لتسويق اللغة والثقافة الصينية. وترافق ذلك مع تقديم الحكومة الصينية لآلاف المنح الدراسية السنوية لطلاب المنطقة المتميزين، بهدف خلق جيل أوراسي جديد يتحدث لغة الماندرين، ويتفهم الرؤية الصينية للعالم، ليكون لاحقاً جزءاً من النخب التكنوقراطية التي تُدير بلدانها². دبلوماسية الإعلام وتشكيل الرواية: عقدت بكين شراكات واسعة النطاق مع المؤسسات الإعلامية في آسيا الوسطى، ووفرت التدريب للصحفيين المحليين. الهدف الأكاديمي والسياسي من هذه الخطوة هو السيطرة على "السردية الإعلامية" الخاصة بمبادرة الحزام والطريق، ودحض السرديات الغربية التي تروج لمصطلحات مثل فخ الديون أو الاستعمار الجديد³.

ثالثاً: الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات والمخاوف الإقليمية

لا تقتصر الدبلوماسية الصينية على الجوانب التنموية، بل تمتد لتشمل إدارة المخاطر وتطوير الأزمات المحتملة التي قد تعرقل مسارات مبادرة الحزام والطريق.

تتصرف بكين في آسيا الوسطى كطبيب وخز بالإبر؛ فهي تعرف تماماً أين تضع استثماراتها الدبلوماسية بدقة لتسكين آلام المنطقة الجيوسياسية، دون التسبب في نزيف في علاقاتها مع القوى الإقليمية الكبرى. نزع فتيل النزاعات الحدودية: كخطوة استباقية مهدت الطريق للمبادرة، استخدمت الصين الدبلوماسية الوقائية في أواخر التسعينيات وبداية الألفية لحل كافة نزاعاتها الحدودية المعقدة مع كازاخستان، قيرغيزستان، وطاجيكستان. هذه التنازلات الحدودية التي كانت براغماتية ومحسوبة أسست لبيئة من الثقة الاستراتيجية التي لا يمكن بدونها إطلاق مشاريع بنية تحتية عابرة للحدود⁴.

إدارة سرديّة فخ الديون: في مواجهة القلق المتزايد، خاصة في قيرغيزستان وطاجيكستان (اللتين تدينان بنسب ضخمة من ناتجهما المحلي لبنك التصدير والاستيراد الصيني)، تبنت الصين دبلوماسية مالية مرنة تمثلت في إعادة جدولة الديون، وتأجيل مدفوعات الفائدة، وإطلاق وعود بالتحويل نحو الاستثمارات

¹ Zhao Huasheng, "China and Central Asia: A Shifting Equation," Asian Perspective, Vol. 44, No. 3 (2020), p45.

² Nargis Kassenova, China's Belt and Road Initiative in Central Asia (Washington DC: Brookings Institution Press, 2019), p28.

³ عبد الله بن تركي، جيوبوليتيك مبادرة الحزام والطريق في المجال الأوراسي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2023)، ص134.

⁴ طارق فحفي، سياسات القوى الكبرى في آسيا الوسطى والقوقاز (القاهرة: دار الشروق، 2021)، ص215.

الخضراء والشفافة. هذه التحركات الدبلوماسية تهدف إلى امتصاص النغمة المحلية ومنع الغرب من استخدام هذه الورقة لتقويض شرعية التواجد الصيني¹.

تُثبت الممارسة الميدانية أن الصين تدير علاقاتها مع دول آسيا الوسطى وفق بروتوكول دبلوماسي صبور يعتمد على ثلاثية: تطمين النخب، استقطاب المجتمعات، وتسكين الأزمات. إن هذه الدبلوماسية متعددة المسارات ليست مجرد ملحق لمبادرة الحزام والطريق، بل هي الزيت الذي يُشحم تروس هذه المبادرة الضخمة، ويضمن استمرارية تدفق البضائع والطاقة في قلب القارة الأوراسية، راسمة بذلك معالم نظام إقليمي جديد تتمحور فيه آسيا الوسطى حول الجاذبية الجيواقتصادية لبكين.

¹ طارق فهري، سياسات القوى الكبرى في آسيا الوسطى والقوقاز، (القاهرة: دار الشروق، 2021)، ص 215.

خلاصة الفصل:

يخلص الفصل إلى أن آليات تنفيذ مبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى تمثل نموذجا متكاملًا يجمع بين الاقتصاد كمحرك، والأمن كضمان، والدبلوماسية كأداة. فالاستثمارات والربط اللوجستي فتح أبواب التنمية، لكنها أثارت في الوقت نفسه تحديات الديون والتبعية. أما التنسيق السياسي-الأمني فقد عزز الاستقرار، غير أنه أثار مخاوف السيادة. وأخيرا، أثبتت الأدوات المؤسسية قدرة الصين على بناء شراكات مرنة دون إثارة التوترات الإقليمية. وفي النهاية، تظل المبادرة فرصة تاريخية لدول المنطقة بشرط تبني استراتيجيات وطنية حذرة تحول المخاطر إلى مكاسب إنسانية مستدامة.

الفصل الثالث:

انعكاسات مبادرة الحزام والطريق على الصعود الصيني في
آسيا الوسطى

يأتي هذا الفصل امتداداً طبيعياً للفصل السابق، إذ ينتقل من آليات التنفيذ إلى نتائجها الاستراتيجية. يستعرض أثر المبادرة على تعزيز النفوذ الصيني، وتفاعل دول آسيا الوسطى معها، وردود فعل القوى الإقليمية والدولية.

ينطلق التحليل فيه من منظور سياسي إنساني يرى في الصعود الصيني ليس مجرد منافسة قوى، بل تحولا يعيد تشكيل حياة المجتمعات وموازن الاستقرار الإقليمي، مع التركيز على قدرة الدول المحلية على المناورة والتكيف.

المبحث الأول: أثر المبادرة على النفوذ الصيني في المنطقة

يركز هذا المبحث على كيفية تحول الاستثمارات الاقتصادية إلى نفوذ سياسي واقتصادي صيني متزايد، من خلال تعزيز الحضور الاقتصادي، والتأثير السياسي، وإعادة تشكيل موازين القوى. يسعى إلى إبراز الجانب الإنساني: كيف أصبحت آسيا الوسطى عمقا حيويا للصين يحمي أمنها القومي ويفتح أبواب التنمية لشعوبها.

المطلب الأول: تعزيز الحضور الاقتصادي الصيني

تُمثل مبادرة الحزام والطريق نقطة تحول استراتيجية في مسار الصعود الصيني، حيث شكلت منطقة آسيا الوسطى المختبر الأول والأهم لتطبيق أدبيات الجيواقتصاد الصيني.

لم يكن تعزيز الحضور الاقتصادي في هذه المنطقة مجرد توسع تجاري اعتيادي، بل كان عملية هندسة هيكلية تهدف إلى إعادة توجيه بوصلة الاعتماد الاقتصادي لدول المنطقة الخمس من الإرث السوفيتي-الروسي نحو محرك النمو الصيني.

حيث اعتمدت بكين في ذلك على مقاربة شاملة تُزاوج بين الاستثمار المباشر، وتطوير البنية التحتية، والهيمنة التجارية، مما أفرز حالة من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ الذي يُكرس النفوذ الصيني كأمر واقع لا مفر منه¹.

أولاً: التحول الهيكلي في الميزان التجاري واحتكار الأسواق

قبل إطلاق مبادرة الحزام والطريق في عام 2013، كانت روسيا تحتفظ بمركز الشريك التجاري الأول لدول آسيا الوسطى. غير أن المبادرة سرعت من وتيرة الانزياح التجاري نحو الشرق، لتصبح الصين الشريك التجاري الأول والأكثر حيوية للمنطقة.

تجلى هذا الحضور من خلال إغراق الأسواق المحلية بالبضائع الصينية ذات التكلفة التنافسية، وفي المقابل، استيعاب الصين للنسبة الأكبر من الصادرات الأولية لهذه الدول كالطاقة والمعادن والمنتجات الزراعية².

لقد عملت بكين على تفكيك العوائق الجمركية وتقليص تكاليف النقل عبر المناطق الحرة المتاخمة للحدود، مثل منطقة خورجوس (Khorgos) على الحدود الكازاخية-الصينية، والتي تحولت إلى أكبر ميناء بري جاف في العالم ومركز عصبي للتجارة الأوراسية³.

¹ عبد النور بن عنتر، الجيوبوليتيك الجديد لآسيا الوسطى: تقاطعات النفوذ والمصالح (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2018)، ص 142.

² Peter Frankopan, The New Silk Roads: The Present and Future of the World (London: Bloomsbury Publishing, 2018), p89.

³ محمد زكريا، "الاقتصاد السياسي لمبادرة الحزام والطريق: دراسة في أدوات الهيمنة الصينية"، مجلة الدراسات الآسيوية، مج 22، ع 3 (2021)، ص 55.

هذا التحول التجاري لم يخلق فقط فرصاً اقتصادية، بل منح بكين قوة هيكلية تمكنها من التأثير على القرارات السيادية لدول المنطقة، انطلاقاً من حقيقة أن أي اضطراب في سلاسل التوريد الصينية سيؤدي حتماً إلى شلل في الاقتصادات المحلية¹.

ثانياً: دبلوماسية البنية التحتية والربط البيئي

تُدرِك القيادة الصينية أن النفوذ الجيوسياسي المستدام يبدأ بتغيير الجغرافيا الفيزيائية. لذلك، استحوذ قطاع النقل والبنية التحتية على حصة الأسد من الاستثمارات الصينية ضمن المبادرة. تمثل الهدف الاستراتيجي في تحويل آسيا الوسطى من منطقة حبيسة جغرافياً، إلى منطقة مرتبطة أرضياً تعمل كجسر حيوي يربط المصانع الصينية في المقاطعات الشرقية بأسواق الاستهلاك في أوروبا والشرق الأوسط². قامت الشركات الصينية، المدعومة تمويلياً من الدولة، بتنفيذ مشاريع ضخمة شملت تحديث شبكات السكك الحديدية مثل خط الصين-قيرغيزستان-أوزبكستان الجاري التفاوض على مراحل النهائية، وبناء الطرق السريعة، وتشديد المراكز اللوجستية. هذا التوحيد القياسي للبنية التحتية وفق المعايير الصينية يعني فنياً وتقنياً ربط هذه الدول بشكل عضوي بالاقتصاد الصيني لعقود قادمة، مما يجعل من فك الارتباط الاقتصادي مع بكين أمراً مستحيلاً من الناحية اللوجستية³.

ثالثاً: أمن الطاقة كركيزة للحضور الاقتصادي

يُمثل أمن الطاقة المحرك الأبرز للسياسة الخارجية الصينية في آسيا الوسطى، حيث تسعى بكين لتجاوز معضلة ملقا وتقليل اعتمادها على الممرات البحرية المعرضة للتهديدات الأمريكية. وفي هذا السياق، استخدمت مبادرة الحزام والطريق كغطاء لتسريع الاستحواذ على حقول النفط والغاز، وتشديد شبكات الأنابيب العابرة للحدود⁴. يبرز خط أنابيب غاز آسيا الوسطى-الصين الذي ينطلق من تركمانستان ويعبر أوزبكستان وكازاخستان وصولاً إلى إقليم شينجيانغ كأهم تجليات هذا النفوذ. لقد أدى هذا الخط إلى تحول الصين إلى المحتكر شبه الوحيد لصادرات الغاز التركماني، مما وفر لتركمانستان عائدات مالية ضخمة، لكنه في الوقت ذاته أوقعها في تبعية اقتصادية شبه كاملة للمشتري الصيني⁵.

¹ Susan Strange, States and Markets (1988); أو Michael Barnett & Raymond Duvall, "Power in International Politics," International Organization, Vol. 59 (2005).

² Kent E. Calder, Super Continent: The Logic of Eurasian Integration (Stanford: Stanford University Press, 2019), p114..

³ نادية حلي، السياسة الخارجية الصينية وتفاعلاتها في أوراسيا: البعد الاقتصادي والأمني (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2020)، ص 210.

⁴ Alexander Gabuev, "China's Pivot to Eurasia," Foreign Affairs (2017), p34.

⁵ عمر الحسن، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية: آسيا الوسطى نموذجاً (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019)، ص 177.

وبالمثل، تسيطر الشركات الوطنية الصينية على نسب كبيرة من إنتاج النفط في كازاخستان، مما يجعل قطاع الطاقة في المنطقة مرتبطاً عضوياً بقرارات المكتب السياسي للحزب الشيوعي في بكين.

رابعاً: المؤسسة المالية والإقراض السيادي (التأثير المالي)

لم يكن للحضور الاقتصادي الصيني أن يتضخم بهذا الشكل دون بنية مالية مستقلة عن المؤسسات الغربية (كالبנק الدولي وصندوق النقد الدولي).

وظفت الصين قدراتها المالية الهائلة لتأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق طريق الحرير، كأدوات لضخ السيولة في شرايين اقتصادات آسيا الوسطى التي تعاني من نقص حاد في رأس المال¹.

وقد مكنت هذه الأدوات المالية الصين من تقديم قروض سيادية ضخمة بضمانات موارد طبيعية أو امتيازات استراتيجية، وهو ما يثير في الأدبيات الغربية ما يُعرف بدبلوماسية فخ الديون. وبغض النظر عن مدى دقة هذا الوصف الأكاديمي، فإن الواقع يُشير إلى أن ارتفاع حجم الديون الصينية المستحقة على دول مثل قيرغيزستان وطاجيكستان حيث تقارب أو تتجاوز نصف الناتج المحلي الإجمالي في بعض المراحل قد منح الدبلوماسية الصينية أوراق ضغط حاسمة، تُستخدم ليس بالضرورة للاستحواذ على الأصول، بل لضمان انصياع هذه الدول للمصالح الحيوية الصينية في المحافل الدولية وتأمين استمرار تدفق الموارد². إن تعزيز الحضور الاقتصادي الصيني في آسيا الوسطى عبر آليات مبادرة الحزام والطريق لم يكن هدفاً في حد ذاته، بل كان وسيلة ناعمة ومدرسة لتأسيس قاعدة نفوذ صلبة.

لقد نجحت بكين، عبر التوظيف الذكي لقدراتها التجارية والمالية واللوجستية، في إعادة تشكيل الخريطة الجيواقتصادية للمنطقة، محولةً دول آسيا الوسطى من مجرد جمهوريات سوفيتية سابقة تدور في الفلك الروسي، إلى شركاء استراتيجيين يمثلون العمق الحيوي والأمن للامتداد الإمبراطوري الاقتصادي الصيني الجديد في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الثاني: تنامي التأثير السياسي للصين

لم يكن الانتشار الجيواقتصادي الصيني في آسيا الوسطى عبر آليات مبادرة الحزام والطريق، في جوهره، سوى مقدمة حتمية لتعميق النفوذ السياسي لبكين. فوفقاً لمقاربات الاقتصاد السياسي الدولي، لا يمكن فصل تراكم الثروة والاعتماد الاقتصادي المتبادل عن ممارسة القوة السياسية. لقد نجحت الدبلوماسية

¹ Ming Hao, China's Economic Statecraft in Central Asia (Beijing: Social Sciences Academic Press, 2021), p203.

² طارق فهري، سياسات القوى الكبرى في النظام العالمي الجديد: الصين والتمدد الاستراتيجي (القاهرة: دار الشروق، 2022)، ص 315.

الصينية في تحويل فائضها الاقتصادي وشبكات البنية التحتية التي دُشنت في المنطقة إلى رصيد سياسي قابل للاستخدام في المحافل الإقليمية والدولية، مما أدى إلى صياغة واقع سياسي جديد تتجه فيه عواصم آسيا الوسطى نحو مواءمة سياساتها الخارجية، والداخلية في بعض الأحيان، مع المصالح الحيوية للحزب الشيوعي الصيني¹.

أولاً: الانصياع السياسي والتصويت في المحافل الدولية

تُعد دراسة السلوك التصويتي لدول آسيا الوسطى في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من أهم المؤشرات الأكاديمية على تنامي التأثير السياسي الصيني. لقد تمكنت بكين من حشد دعم غير مشروط من دول المنطقة في القضايا التي تعتبرها القيادة الصينية مصالح جوهرية لا تقبل المساومة.

ويتجلى هذا الانصياع السياسي بوضوح تام في موقف دول آسيا الوسطى من قضية إقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية). فرغم الروابط العرقية والدينية والثقافية العميقة التي تجمع شعوب آسيا الوسطى كالكازاخ والقبرغيز والأوزبك بأقلية الإيغور في شينجيانغ، اختارت الأنظمة السياسية في هذه الدول الاصطفاف الكامل مع السردية الرسمية الصينية.

بل إنّ هذه الدول قامت بالتوقيع على رسائل مشتركة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لدعم سياسات بكين في الإقليم، واعتبرتها إجراءات شرعية لمكافحة الإرهاب والتطرف². هذا التنازل الأيديولوجي والقومي من قبل النخب الحاكمة في آسيا الوسطى يؤكد نظرية الارتهان الاقتصادي، حيث تفوقت لغة المصالح والاستثمارات الصينية على لغة الانتماءات العرقية والتاريخية كما يمتد هذا الدعم التلقائي ليشمل قضايا تايوان، وهونغ كونغ، وبحر الصين الجنوبي³.

ثانياً: تصدير نموذج الاستبداد الرقمي وأمن الأنظمة

لم تكتفِ الصين بالتأثير على السياسة الخارجية، بل امتد نفوذها إلى صلب التفاعلات السياسية الداخلية في آسيا الوسطى من خلال مبادرة "طريق الحرير الرقمي". فقد وفرت بكين تكنولوجيا المراقبة الجماعية، وأنظمة التعرف على الوجوه، وتقنيات تتبع البيانات لجمهوريات المنطقة تحت مظلة مشاريع المدن الآمنة، والتي تنفذها شركات صينية عملاقة مثل هواوي (Huawei)⁴.

¹ محمد عبد الغني، الاقتصاد السياسي الدولي وتشكيل النفوذ الصيني في أوراسيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020)، ص88.

² Bradley Jardine, Great Wall of Steel: China's Global Campaign to Suppress the Uyghurs (Washington, D.C.: Wilson Center, 2022), p45.

³ نادية حلي، "الصين وآسيا الوسطى: استراتيجيات الاحتواء الناعم وإدارة التناقضات العرقية"، مجلة السياسة الدولية، ع 220 (2020)، ص112.

⁴ Alexander Cooley and John Heathershaw, Dictators without Borders: Power and Money in Central Asia (Yale University Press, 2017), p204.

بالنسبة للنخب الحاكمة في آسيا الوسطى، والتي تتسم بطبيعة سلطوية وتسعى لترسيخ قبضتها الأمنية، تُمثل التكنولوجيا الصينية شريان حياة سياسي. فهي تتيح لها تعزيز أمن النظام بكفاءة عالية وبأسعار مدعومة من بكين، ودون التعرض للانتقادات الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان من المنظور الأكاديمي، يخلق هذا الاعتماد التكنولوجي ارتباطا بنويا بين المنظومة الأمنية لدول آسيا الوسطى والشركات الحكومية الصينية، مما يمنح بكين قدرة غير مسبوقة على الوصول إلى البيانات الاستراتيجية للمنطقة، ويجعل صانع القرار المحلي أسيرا للبنية التحتية التكنولوجية الصينية¹.

ثالثا: الدبلوماسية الحزبية ومأسسة العلاقات النخبوية

اعتمدت بكين آليات سياسية دقيقة لضمان استدامة نفوذها تتجاوز التغيرات الحكومية الطارئة، وذلك من خلال تفعيل الدبلوماسية الحزبية. تقوم الدائرة الدولية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ببناء علاقات مؤسسية وثيقة مع الأحزاب الحاكمة في كازاخستان (حزب أمانات/نور أوتان سابقا)، وطاجيكستان، وأوزبكستان. يتم من خلال هذه القنوات تنظيم دورات تدريبية للكوادر السياسية من آسيا الوسطى في بكين، لتعريفهم بنموذج الحوكمة الصيني وكيفية إدارة التنمية الاقتصادية في ظل نظام الحزب الواحد.

هذا الاستقطاب النخبوي يخلق طبقة من السياسيين والتكنوقراط الذين يتبنون الرؤية الصينية للإدارة والتنمية، مما يسهل تمرير القرارات السياسية التي تخدم مسارات مبادرة الحزام والطريق دون معارضة مؤسسية داخلية².

المطلب الثالث: إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية

أحدثت مبادرة الحزام والطريق زلزالا جيوسياسيا هادئا في منطقة أوراسيا، أدى إلى تقويض البنيان التقليدي لموازن القوى الذي استقر منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. لقد تحولت آسيا الوسطى، التي كانت تُوصف تاريخيا بكونها الفناء الخلفي الحصري لروسيا ومسرحا لمحاولات الاختراق الأمريكية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، إلى منطقة تدور بشكل متسارع في فلك النفوذ الصيني، مما أسس لواقع استراتيجي جديد يمكن وصفه في الأدبيات الحديثة بـ السلام الصيني في أوراسيا³.

¹ Steven Feldstein, "The Global Expansion of AI Surveillance," Carnegie Endowment for International Peace. (2019)

² إدوارد ليمون، تصدير الاستبداد الرقمي: كيف تُعيد الصين تشكيل الأمن في آسيا الوسطى، ترجمة: وليد محمود (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021)،

ص 133.

³ Raffaello Pantucci and Alexandros Petersen, Sinostan: China's Inadvertent Empire (Oxford: Oxford University Press, 2022), p15.

أولاً: تآكل الهيمنة الروسية ونهاية تقسيم العمل الاستراتيجي

تاريخياً، استند التوازن الإقليمي في آسيا الوسطى بين موسكو وبكين إلى صيغة ضمنية تُعرف في العلاقات الدولية بتقسيم العمل المشترك. وبموجب هذه الصيغة، تتكفل روسيا بدور الموفر الأمني والضامن السياسي لاستقرار الأنظمة عبر منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بينما تركز الصين على دور المحرك الاقتصادي.¹

إلا أن التطبيق العملي لمبادرة الحزام والطريق، والتوسع الهائل في الأصول والمصالح الصينية في المنطقة، جعل من هذه المعادلة أمراً متجاوزاً. فمع تزايد انكشاف الاقتصاد الروسي وتعرّيه (خاصة بعد العقوبات الغربية إثر أزمته القرم 2014 وأوكرانيا 2022)، لم يعد بإمكان موسكو تقديم بدائل تنموية مقنعة لدول المنطقة. وفي المقابل، أدركت الصين أن استثماراتها المليارية لا يمكن تركها تحت رحمة مظلة أمنية روسية قد تكون مأزومة أو متقلبة.

ونتيجة لذلك، بدأت الصين في الانخراط التدريجي والحذر في المجال الأمني للمنطقة؛ من خلال تقديم المساعدات العسكرية التقنية، وإجراء تدريبات مشتركة ثنائية مع طاجيكستان وقيرغيزستان، وبناء مواقع عسكرية (نقاط مراقبة) بالقرب من الحدود الطاجيكية-الأفغانية.² هذا التمدد الصيني الشامل أدى إلى تقزيم النفوذ الروسي تدريجياً، ليتحول من هيمنة مطلقة إلى مجرد شراكة غير متكافئة تكون فيها الكلمة العليا لبكين، رغم حرص الدبلوماسية الصينية على حفظ ماء الوجه لروسيا وتجنب الصدام المباشر معها.

ثانياً: تهميش النفوذ الغربي وفشل طريق الحرير الجديد الأمريكي

أدت الفاعلية الكبيرة لمبادرة الحزام والطريق إلى تراجع حاد في النفوذ الاستراتيجي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى. في عام 2011، طرحت واشنطن استراتيجية طريق الحرير الجديد بهدف دمج آسيا الوسطى مع جنوب آسيا (أفغانستان والهند) لتقليل اعتماد المنطقة على روسيا والصين. إلا أن هذه الاستراتيجية افتقرت إلى التمويل الكافي، واصطدمت بالبيروقراطية الأمريكية واشترطات التحول الديمقراطي، مقارنة بالمقاربة الصينية السخية والخالية من المشروطة السياسية.³

وقد جاء الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان في عام 2021 ليُشكل ضربة قاضية لمصادقية واشنطن كشريك استراتيجي وأمني في المنطقة. هذا الفراغ الجيوسياسي سارعت بكين إلى استغلاله عبر

¹ Bobo Lo, A Waning Partnership? Russia and China in Central Asia (Paris: French Institute of International Relations - Ifri, 2020), p28.

² Stephen Blank, "China's Military and Security Advances in Central Asia," Eurasia Daily Monitor, Vol. 16, Issue 14 (2019).

³ طارق فحفي، الانسحاب الأمريكي من أفغانستان والتداعيات الجيوسياسية على آسيا الوسطى (عمان: دار زهران للنشر، 2022)، ص 142.

تكثيف التنسيق الأمني والسياسي مع دول الجوار الأفغاني (دول آسيا الوسطى)، مقدمة نفسها كقوة استقرار عقلانية وموثوقة. إن عجز الغرب عن تقديم بديل مالي واقتصادي يوازي مبادرة الحزام والطريق جعل من آسيا الوسطى منطقة مغلقة جيوسراتيجيا أمام المشاريع الغربية.

ثالثاً: مآزق سياسة التوجهات المتعددة لدول آسيا الوسطى

على الجانب الآخر من معادلة القوة، حاولت دول آسيا الوسطى (وعلى رأسها كازاخستان وأوزبكستان) منذ استقلالها تبني سياسة خارجية تعرف بالدبلوماسية متعددة الاتجاهات أو المتجهات، والتي تقوم على اللعب على التناقضات بين روسيا، الصين، والغرب لتعظيم المكاسب والحفاظ على استقلالية القرار السيادي¹.

ومع تضخم مبادرة الحزام والطريق، باتت هذه الاستراتيجية تواجه تحديات وجودية. فقد أدى التراجع الغربي والانكماش الروسي إلى خلل بنيوي في موازين التوازن، مما جعل هذه الدول تجد نفسها تدريجياً في موقف تميل فيه كفتها بشكل حاد نحو بكين.

ورغم محاولات النخب السياسية في طشقند وأستانا تنويع شراكاتها عبر التقارب الأخير مع تركيا من خلال منظمة الدول التركية أو تعزيز التجارة البينية، إلا أن الحجم الهائل للكتلة الاقتصادية الصينية يجعل من الهروب من حتمية الجاذبية الصينية أمراً شبه مستحيل جيوسياسياً².

حيث أنّ مبادرة الحزام والطريق لم تكن مجرد أداة ربط اقتصادي، بل هي هندسة إمبراطورية حديثة أعادت صياغة توازن القوى في القلب الأوراسي. لقد أنهت هذه المبادرة عصر الأحادية القطبية الروسية في آسيا الوسطى، وهمشت الحضور الغربي، وضيق الخناق على قدرة دول المنطقة على المناورة الاستراتيجية.

إن المشهد الإقليمي اليوم يتمحور حول المركزية الصينية، حيث باتت بكين هي المحدد الرئيسي لاتجاهات الأمن، والتنمية، والاستقرار السياسي في المنطقة، مؤسسة لنظام إقليمي جديد تُكتب قواعده بحروف صينية.

¹ Marlene Laruelle, Central Asia: The Shifting Geopolitics of a Region (Washington, D.C.: George Washington University, 2021), p109.

² يحيى زير، تحولات السياسة الخارجية لدول آسيا الوسطى في ظل صعود التنين الصيني (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2023)، ص 215.

المبحث الثاني: تفاعل دول آسيا الوسطى مع المبادرة

يتناول هذا المبحث مواقف النخب السياسية، واستجابة السياسات الوطنية، وحدود القبول والتكيف. يؤكد على الدور النشط لدول المنطقة كفاعلين وليس مجرد متلقين، مع النظر في البعد الإنساني للتفاعل: التوازن بين التنمية والحفاظ على الهوية والسيادة

المطلب الأول: مواقف النخب السياسية تجاه المبادرة

تُعد النخب السياسية الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى (كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، وقيرغيزستان) الفاعل الأساسي والمحرك المحوري في صياغة السياسات الخارجية وتحديد مسارات التفاعل مع المبادرات الدولية الكبرى. وفي سياق مبادرة الحزام والطريق الصينية، لا يمكن قراءة تفاعل هذه الدول بوصفه استجابة كتلوية واحدة، بل هو نتاج حسابات دقيقة لنخب سياسية تسعى للموازنة بين ضرورات التنمية الاقتصادية، وحتمية البقاء السياسي، وتجنب الارتهاق الجيوسياسي لقطب واحد. وقد تبلورت مواقف هذه النخب في مسارين متوازيين: الترحيب البراغماتي الحذر، وإدارة المخاطر المرتبطة بالسيادة الوطنية.

أولاً: الترحيب البراغماتي واحتكار شرعية الإنجاز الاقتصادي

تنظر النخب الحاكمة في آسيا الوسطى إلى مبادرة الحزام والطريق على أنها فرصة تاريخية لا تعوض لكسر العزلة الجغرافية لدولها الحبيسة، وربطها بأسواق التصدير العالمية دون المرور الحصري عبر البوابة الروسية. يشير الباحث ألكسندر كولي في مقارنته الجيوسياسية إلى أن النخب في دول مثل كازاخستان وأوزبكستان وظفت الاستثمارات الصينية الضخمة في البنية التحتية لإعادة إنتاج شرعيتها السياسية أمام شعوبها، حيث يُعد الأداء الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل المبرر الأساسي لاستمرار الأنظمة ذات الطبيعة المركزية¹.

وقد تجلّى هذا التماهي الإيجابي في مسارعة النخبة السياسية الكازاخية، بقيادة الرئيس السابق نور سلطان نزارباييف، إلى مواءمة الخطة الاستراتيجية الوطنية لتطوير البنية التحتية "نورلي جول" (الطريق المضيء) مع مبادرة الحزام والطريق في عام 2015. هذا التطابق يعكس وعي النخبة بأن التكامل مع الصين

¹ ألكسندر كولي، ألعاب كبرى وقواعد محلية: التنافس الجديد للقوى العظمى في آسيا الوسطى، ترجمة: محمد محمود (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).

يضمن تدفقا لرؤوس الأموال دون شروط سياسية مسبقة، وهو ما تفضله النخب الحاكمة مقارنة بالمساعدات الغربية المرتبطة غالبا باشتراطات حقوق الإنسان والديمقراطية وإصلاح الحوكمة¹. علاوة على ذلك، ترى هذه النخب في المبادرة الصينية أداة حيوية لتنويع اقتصاداتها المعتمدة بشكل مفرط على تصدير المحروقات والمواد الخام. وفي هذا الصدد، تؤكد "نرجس كاسينوفا" أن صانع القرار في آسيا الوسطى يدرك أن النموذج الصيني القائم على التنمية كمدخل للاستقرار يتطابق تماما مع العقيدة السياسية للأنظمة الحاكمة في المنطقة، مما يجعل المبادرة أداة لتحسين الجبهة الداخلية من خلال رفع معدلات النمو².

ثانيا: التوازن الجيوسياسي وسياسة تعدد المتجهات

لا تنفصل مواقف النخب السياسية عن البيئة الإقليمية المعقدة. تتبنى دول آسيا الوسطى، وخاصة كازاخستان وأوزبكستان، سياسة خارجية تُعرف بتعدد المنتجات. وفي هذا السياق، تستخدم النخب المبادرة الصينية كثقل موازن للنفوذ الروسي التاريخي، لا سيما بعد تصاعد القلق النخبوي من السياسات الروسية التوسعية عقب أزمة شبه جزيرة القرم عام 2014.

أن النخب السياسية تلعب لعبة دقيقة تتمثل في جذب الاستثمارات الصينية لتقليل الاعتماد الاقتصادي على موسكو، مع الحفاظ في الوقت ذاته على التحالف الأمني والعسكري مع روسيا عبر منظمة معاهدة الأمن الجماعي، لتجنب استعداد الدب الروسي. هذا التوازن الدقيق يجعل من موقف النخب تجاه الصين موقفا تكتيكيا بامتياز؛ فهي تفتح أبوابها للمال الصيني، لكنها تبقى على روابطها العميقة مع موسكو كضامن أمني لشرعيتها واستقرارها³.

ثالثا: إدارة هواجس السيادة وفخ الديون (التباينات البينية)

على الرغم من الخطاب الرسمي المرحب، تعيش النخب السياسية حالة من الانقسام والقلق غير المعلن تجاه التداعيات طويلة المدى للمبادرة. يتجسد هذا القلق في مفهوم فخ الديون، والذي يمثل كابوسا للنخب في الدول الأقل قدرة مالية مثل طاجيكستان وقيرغيزستان.

ففي طاجيكستان، تجاوز حجم الديون المستحقة للصين نصف إجمالي الدين الخارجي للبلاد، مما اضطر النخبة الطاجيكية في حالات سابقة إلى التنازل عن آلاف الكيلومترات المربعة من الأراضي الجبلية

¹ مارلين لارويل، محور الصين في آسيا الوسطى: الجيوبوليتيك والتفاعلات المحلية (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والجيوسياسية، 2019)، ص 74.

² نرجس كاسينوفا، "مبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى: التوقعات والمخاوف" (واشنطن: معهد كارنيجي للسلام الدولي، 2018)، ص 22.

³ محمد فايز فرحات، "مقاربات القوى الكبرى تجاه آسيا الوسطى: دراسة في التنافس الروسي الصيني"، مجلة السياسة الدولية، ع 214 (أكتوبر 2018)، ص 45.

لصالح بكين لتسوية جزء من هذه الديون، وهو ما اعتبرته المعارضة تنازلاً صارخاً عن السيادة الوطنية¹. وهذا الطرح تركز عليه بعض الجهات الإعلامية الغربية وذلك من أجل ضرب مصداقية الاستثمارات الصينية في تلك الدول.

من جهة أخرى، تواجه النخب السياسية تحدياً معقداً يتمثل في تصاعد ظاهرة "السينوفوبيا" (رهاب الصين) بين الأوساط الشعبية. فبينما ترى النخب في الصين شريكاً استراتيجياً، تنظر شعوب المنطقة إلى التمدد الصيني بتوجس، خوفاً من التغيير الديموغرافي، ومصادرة الأراضي، والسياسات العمالية للشركات الصينية التي تفضل استجلاب عمالها الخاصة بدلاً من توظيف العمالة المحلية.

كما أن النخبة السياسية الكازاخية مثلاً وجدت نفسها في صدام مباشر مع الجماهير عام 2016، حين اندلعت احتجاجات شعبية واسعة ضد تعديل قانون الأراضي الذي كان سيسمح للشركات الصينية باستئجار الأراضي الزراعية لفترات طويلة.

هذا الضغط الشعبي أجبر النخبة التي تقود مؤسسات صنع القرار على التراجع وتجميد القانون، مما يؤكد أن مواقف النخب ليست مطلقة، بل تخضع لقيود تفرضها الحساسيات الوطنية والمخاوف الأمنية الداخلية².

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن الموقف النخبوي في آسيا الوسطى تجاه مبادرة الحزام والطريق يتسم بالازدواجية العقلانية. فهو يميل بقوة نحو دمج اقتصاداته في عجلة المشروع الصيني لتعزيز المكاسب التنموية وثبتت أركان الأنظمة سياسياً. لكنه في المقابل، يضع محددات سيادية وأمنية صارمة، محاولاً الاستفادة من صعود التين الصيني دون الوقوع في شرك الهيمنة الشاملة، مع إبقاء خطوط الرجعة مفتوحة مع القوى التقليدية المتمثلة في روسيا، لضمان استمرار بقائها في منطقة توصف بأنها "رقعة شطرنج" أوراسيا الكبرى.

المطلب الثاني: استجابة السياسات الوطنية لدول المنطقة للمبادرة

لم تكتفِ دول آسيا الوسطى بإعلان الدعم السياسي لمبادرة الحزام والطريق، بل عمدت إلى مواءمة سياساتها الوطنية واستراتيجياتها التنموية بعيدة المدى لتتقاطع مع الأهداف الصينية. وتجلت هذه

¹ رافاييلو بانتوتشي وألكسندر بيترسن، صينستان: كيف تبني الصين إمبراطورية غير مقصودة في آسيا الوسطى، ترجمة: أحمد عبد الحميد (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2022)، ص 134-135.

² تيمور دادايبيف، "الخطابات السياسية والاستجابات الشعبية لمبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى"، Asian Affairs Journal, Vol. 49, No. 3 (2018).

الاستجابة في ثلاثة مسارات رئيسية: التكامل المؤسسي بين الخطط الوطنية والمبادرة، التعديلات التشريعية لجذب الاستثمارات، وتطوير الممرات اللوجستية العابرة للحدود.

أولاً: المواءمة الاستراتيجية (التكامل بين الخطط الوطنية والمبادرة)

تمثلت الاستجابة السياسية الأكثر نضجاً في سعي الدول المركزية في المنطقة إلى توطين المبادرة الصينية ضمن برامجها الوطنية. تأتي كازاخستان في مقدمة هذه الدول من خلال برنامجها الاقتصادي "نورلي جول" (Nurly Zhol) الذي أطلق عام 2014.

يشير الدكتور "سيباستيان بيروز" في تحليله لسياسات المنطقة إلى أن القيادة الكازاخية لم تتعامل مع المبادرة الصينية كمنحة خارجية، بل كرافعة لمشروعها الوطني الهادف إلى تحويل البلاد إلى مركز لوجستي عالمي يربط جنوب شرق آسيا بأوروبا. وقد تجسد ذلك سياسياً في التوقيع على خطة تعاون لمواءمة "نورلي جول" مع الحزام والطريق عام 2016، مما أدى إلى توجيه ميزانيات ضخمة لتطوير ميناء "خارغوس" البري، الذي بات يُعرف بميناء دبي البري في قلب أوراسيا¹.

أما في أوزبكستان، فقد شهدت السياسة الوطنية تحولاً دراماتيكياً بعد عام 2016 مع تولي الرئيس "شوكت ميرزيايف" السلطة. انتقلت تاشكند من سياسة الانغلاق والحذر إلى انفتاح استراتيجي يضع الربط الإقليمي في مقدمة الأولويات. ويرى الباحث "فاروق يوسف" أن السياسة الأوزبكية الجديدة استجابت للمبادرة الصينية عبر تفعيل مشروع خط سكة حديد الصين-قيرغيزستان-أوزبكستان، وهو المشروع الذي ظل معطلا لسنوات بسبب هواجس أمنية، لكنه أصبح اليوم حجر الزاوية في استراتيجية أوزبكستان الجديدة لكسر عزلتها الجغرافية².

ثانياً: الاستجابة التشريعية والمؤسسية (تهيئة البيئة الاستثمارية)

استلزمت المبادرة الصينية من دول آسيا الوسطى إجراء ثورة في تشريعاتها الاقتصادية لتسهيل تدفق رؤوس الأموال والعمالة الصينية. وقد ركزت هذه السياسات على إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تمنح امتيازات ضريبية وجمركية واسعة للشركات الصينية.

تؤكد الدراسات الأكاديمية أن طاجيكستان وقيرغيزستان عدلتا قوانين الاستثمار والتعدين لتقديم تسهيلات ائتمانية وضمانات سيادية للقروض الصينية. وبحسب "تيمور داداباييف"، فإن هذه الاستجابة التشريعية لم تكن خالية من المخاطر؛ إذ أدت إلى نوع من الارتهاق القانوني حيث أصبحت عقود المشاريع

¹ سيباستيان بيروز، آسيا الوسطى: التحديات الجيوسياسية والاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

(أبوظبي: 2020)، ص ص 189-191.

² فاروق يوسف، "التحولات في السياسة الخارجية الأوزبكية وتأثيرها على التكامل الإقليمي"، مجلة قضايا آسيا الوسطى، مج 12، ع 4 (2021)، ص 56.

الكبرى تخضع غالباً للتحكيم الصيني أو تُمنح فيها الأولوية للشركات الصينية في عقود التوريد، مما يعكس هيمنة القوة الناعمة والاقتصادية لبكين على البنية المؤسساتية لهذه الدول¹. في المقابل، استجابت تركمانستان عبر سياسة دبلوماسية الطاقة، حيث قامت بصياغة سياساتها الوطنية لتتمحور حول تزويد الصين بالغاز الطبيعي عبر خط أنابيب (آسيا الوسطى-الصين). هذه السياسة جعلت من الاقتصاد التركماني مرتبطاً عضوياً بالسوق الصيني، حيث تُوجه السياسات الوطنية هناك لضمان أمن الإمدادات مقابل استثمارات صينية في استكشاف حقول غاز جديدة مثل حقل "غالكينش"².

ثالثاً: جيوبوليتيك الممرات والربط الإقليمي

تجلت الاستجابة الوطنية أيضاً في إعادة تعريف الأمن القومي من منظور الربط اللوجستي. فلم تعد الحدود تُفهم كحواجز دفاعية فقط، بل كممرات اقتصادية. سعت السياسات الوطنية في دول مثل قيرغيزستان إلى تحويل البلاد إلى منطقة ترانزيت عالمية، وهو ما تطلب إعادة هيكلة قطاع النقل والجمارك ليتوافق مع المعايير الفنية الصينية.

بيد أن هذه الاستجابة واجهت معضلة التفاوت في القدرات. فبينما تمتلك كازاخستان الموارد المالية لإدارة هذه الممرات، تعاني دول أخرى من ثقل القروض. ويشير "ألكسندر كولي" إلى أن السياسة الوطنية في بيشكيك ودوشانبي تفتقر إلى آليات التقييم المستقل للمشاريع، مما جعل استجابتها تتسم بنوع من الاندفاع غير المدروس نحو القروض الصينية، وهو ما دفع هذه الحكومات مؤخراً (في عامي 2021-2022) إلى محاولة مراجعة سياساتها الوطنية لفرض قيود على سقف الدين الخارجي من جهة واحدة.

رابعاً: الاستجابة الأمنية والمخاوف المشتركة

لم تكن السياسات وطنية بحتة في بعدها الاقتصادي، بل شملت بعداً أمنياً. فقد استجابت دول المنطقة للمبادرة عبر تعزيز التنسيق الأمني مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون لحماية مسارات الحزام والطريق من تهديدات القوى الثلاث (الإرهاب، الانفصالية، والتطرف). هذه السياسة الأمنية الوطنية المنسقة مع بكين تهدف في جوهرها إلى ضمان بيئة مستقرة لاستمرار المشاريع الاقتصادية، وهو ما يخدم بقاء النخب الحاكمة في السلطة³.

¹ تيمور داداباييف، آسيا الوسطى ومبادرة الحزام والطريق: التفاعلات والفرص والتحديات (سنغافورة: دار نشر سبرينغر، 2022)، ص 102.

² مارلين لارويل، الاستراتيجية الصينية في أوراسيا: هل آسيا الوسطى هي الفناء الخلفي الجديد؟ (واشنطن: جامعة جورج واشنطن، 2019)، ص 44.

³ نرجس كاسينوفا، "مواءمة المؤسسات: كيف تستجيب دول آسيا الوسطى للقيادة الصينية" (نيويورك: معهد كارنيجي، 2021)، ص 31.

يمكن استنتاج أنّ استجابة السياسات الوطنية في آسيا الوسطى لمبادرة الحزام والطريق قد انتقلت من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة الفعل الاستباقي من خلال دمج المبادرة في صلب الرؤى الوطنية (مثل رؤية كازاخستان 2050 وأوزبكستان 2030). ومع ذلك، تظل هذه الاستجابة متباينة القوة والفعالية؛ فبينما نجحت الدول الكبرى في المنطقة في توظيف المبادرة لتعزيز استقلالها الاستراتيجي، وجدت الدول الصغرى نفسها مجبرة على تكييف سياساتها الوطنية مع متطلبات الدائن الصيني، مما يطرح تساؤلات حول استدامة هذه السياسات في ظل تزايد الضغوط المالية والاجتماعية.

المطلب الثالث: حدود القبول والتكيف مع الدور الصيني

على الرغم من الترحيب الرسمي الذي أبدته نخب دول آسيا الوسطى بمبادرة الحزام والطريق، إلا أن هذا القبول ليس صكاً على بياض، بل هو محفوف بحذر استراتيجي ومقيد بجملة من الهواجس السيادية والمجتمعية. فالاستجابة الوطنية للدور الصيني المتنامي تصطدم بسقوف سياسية وجيوسياسية تمنع التحول من الشراكة إلى التبعية الكاملة. وتتمثل هذه الحدود في الأبعاد التالية:

أولاً: معضلة السيادة وفخ الإعسار المالي

يأتي التوجس من ارتهان السيادة في مقدمة كوابح التمدد الصيني. فالدول الصغرى في المنطقة (طاجيكستان وقيرغيزستان) وجدت نفسها أمام معضلة بنيوية؛ فالحاجة للتمويل الصيني لبناء البنية التحتية أدت إلى تراكم ديون سيادية هائلة. يشير الباحث "ألكسندر كولي" إلى أن حدود القبول بدأت تتراجع عندما أدركت هذه النخب أن القروض الصينية غالباً ما تكون بضمانات سيادية أو أصول وطنية، مما يحول المبادرة من أداة تنمية إلى أداة ضغط سياسي.

وقد تجلّى هذا الحد في الحالة الطاجيكية، حيث اضطرت دوشانبي في عامي 2011 و2018 إلى التنازل عن مساحات ترابية (نحو 1100 كلم مربع) وتسليم حقوق استغلال مناجم ذهب لشركات صينية مقابل تسوية ديون، وهو ما أثار حفيظة النخب السياسية المعارضة والمثقفين الذين اعتبروا ذلك اختراقاً لمبدأ وحدة التراب الوطني غير القابل للتفاوض¹.

ثانياً: تصاعد "السينوفوبيا" والمقاومة الشعبية (الحدود المجتمعية)

تمثل المشاعر القومية والاجتماعية حداً فاصلاً أمام قدرة الحكومات على التكيف مع المطالب الصينية. تبرز ظاهرة السينوفوبيا (Sinophobia) كمتغير ضاغط في كازاخستان وقيرغيزستان بشكل خاص. ويرى الدكتور "تيمور داداباييف" أن حدود القبول السياسي تصطدم دائماً بالخوف الشعبي من الاستعمار

¹ رافاييلو بانتوتشي وألكسندر بيترسن، صينستان، المرجع السابق، ص 156.

الديموغرافي، حيث يُنظر إلى تدفق العمالة الصينية والمشاريع الزراعية كتهديد للهوية الوطنية ومصادر الرزق المحلية¹.

لقد أدت الاحتجاجات العنيفة في كازاخستان (عامي 2016 و2019) ضد تعديلات قوانين الأرض التي كانت ستسمح للشركات الصينية بالاستئجار طويل الأمد، إلى فرض "تراجع تكتيكي" من قبل النخبة الحاكمة. هذا الضغط الشعبي يمثل قيда جوهريا يمنع السلطات من المضي قدما في بعض الالتزامات مع بكين، خوفا من اندلاع ثورات ملونة أو زعزعة الاستقرار الداخلي الذي يمثل الأولوية القصوى للأنظمة².

ثالثا: حدود التوازن مع الأخ الأكبر الروسي (الفيتو الجيوسياسي)

لا يتحرك القبول بآسيا الوسطى في فراغ، بل في فضاء جيوسياسي تسيطر عليه روسيا تقليديا. يمثل النفوذ الروسي حدا مستترا للتكيف مع الصين؛ فدول المنطقة تدرك أن تجاوز الخطوط الحمراء لموسكو في المجالات الأمنية والعسكرية قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

تؤكد الباحثة "مارلين لارويل" أن دول المنطقة تمارس سياسة التكيف المزدوج؛ فهي تقبل الاستثمارات الصينية في قطاع النقل والطاقة، لكنها تضع حدودا صارمة أمام أي تغلغل أمني صيني قد يحل محل منظمة معاهدة الأمن الجماعي. هذا التوازن يجعل الدور الصيني مقبولا كتاجر وممول، ومرفوضا كشرطي أو حامي أمني بديل عن روسيا، مما يحجم طموحات بكين في تحويل قوتها الاقتصادية إلى نفوذ استراتيجي صلب³.

رابعا: قضية "شينجيانغ" والتداعيات الهويةية

تمثل قضية الأقليات المسلمة في إقليم "شينجيانغ" (لاسيما العرقيات الكازاخية والقرغيزية) حرجا أخلاقيا وسياسيا يحد من الاندماج الكامل مع الرؤية الصينية. ورغم أن الحكومات في المنطقة تبنت مواقف براغماتية صامتة تجاه سياسات بكين في الإقليم لضمان تدفق الاستثمارات، إلا أن هذا الصمت أدى إلى فجوة بين السلطة والشعب.

يشير "محمد فايز فرحات" إلى أن هذا الملف يمثل قنبلة موقوتة في علاقات المنطقة مع الصين؛ فكلما زاد الضغط الصيني في شينجيانغ، تقلصت مساحة المناورة أمام الحكومات المحلية للترويج للمبادرة الصينية كشراكة "رابح-رابح"، مما يضع حدوداً معنوية وقيمية تعيق التكيف الثقافي والسياسي العميق⁴.

¹ تيمور داداباييف، "القومية والاستجابة الشعبية للصين في آسيا الوسطى"، Asian Affairs Journal (2018)، p.42.

² مارلين لارويل، محور الصين في آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص 98-100.

³ سياستيان بيروز، آسيا الوسطى، مرجع سابق، 215.

⁴ محمد فايز فرحات، "مقاربات القوى الكبرى تجاه آسيا الوسطى"، المرجع السابق، ص 48.

خامسا: معايير الشفافية والحوكمة (الحدود الفنية والبيئية)

بدأت دول المنطقة، وبإيعاز من مؤسسات دولية وضغوط من المجتمع المدني، في فرض شروط أكثر صرامة تتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية لمشاريع الحزام والطريق. هذا التوجه يمثل تكييفاً مضاداً يسعى لفرض المعايير الوطنية على المشاريع الصينية التي كانت تُنفذ سابقاً بضبابية عالية. إن المطالبة بشفافية العقود وتوطين التكنولوجيا أصبحت شروطاً يضعها المفاوض في آسيا الوسطى للحد من الأثر السلبي للمشاريع الصينية على البيئة المحلية والاقتصاد الكلي¹.

يمكن القول إن تفاعل دول آسيا الوسطى مع مبادرة الحزام والطريق هو تفاعل حذر وانتقائي. إن حدود القبول تُرسم عند نقطة التماس مع السيادة الوطنية، والاستقرار المجتمعي، والتوازن الجيوسياسي مع روسيا. لذا، فإنّ الدور الصيني في المنطقة ليس قدراً محتوماً، بل هو خاضع لعملية مستمرة من التفاوض وإعادة التقييم، حيث تسعى دول المنطقة لتكون فاعلاً يحدد شروط اللعبة، وليس مجرد ساحة لمشاريع القوى العظمى.

¹ نرجس كاسينوفا، "مواءمة المؤسسات"، المرجع السابق، ص 35.

المبحث الثالث: ردود فعل القوى الإقليمية والدولية وآفاق الصعود الصيني

يستعرض هذا المبحث ردود فعل روسيا والولايات المتحدة والهند، وآفاق استمرار الصعود الصيني. يبرز التحليل التوازن الجيوسياسي كعامل حاسم يحدد مستقبل المنطقة، مع التأكيد على أن الاستقرار الإقليمي يخدم مصلحة جميع الأطراف ويحمي رفاهية شعوب آسيا الوسطى.

المطلب الأول: موقف روسيا من النفوذ الصيني وتأثيره على سيناريوهات الصعود الصيني

تعتبر روسيا الاتحادية الفاعل التقليدي الأكثر تأثيراً في آسيا الوسطى، وبالنسبة لصانع القرار في الكرملين، فإن الصعود الصيني عبر مبادرة الحزام والطريق يمثل تحدياً جيوسياسياً معقداً يجمع بين الضرورة الاقتصادية والهواجس الأمنية. يتأرجح الموقف الروسي بين الرغبة في بناء تحالف استراتيجي مناهض للهيمنة الغربية، وبين الخوف من تحول آسيا الوسطى من باحة خلفية لموسكو إلى منطقة نفوذ حصري لبكين.

أولاً: من التوجس إلى التكيف الاستراتيجي (اتفاق المواءمة)

في البداية، نظرت روسيا بريبة لمبادرة الحزام والطريق، خوفاً من أن تؤدي إلى تآكل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. ومع ذلك، فرضت التحولات الدولية بعد أزمة القرم عام 2014، وما تبعها من عقوبات غربية، على موسكو الاستدارة شرقاً. يشير الباحث "ألكسندر لوكين" إلى أن نقطة التحول التاريخية حدثت في مايو 2015، عندما وقع الرئيسان بوتين وشي جين بينغ اتفاقية المواءمة بين مشروع التكامل الروسي والمبادرة الصينية. هذا الاتفاق عكس اعترافاً روسيا بواقعية النفوذ الصيني، وسعيها لاحتوائه داخل أطر مؤسساتية تضمن لموسكو دوراً قيادياً.

ثانياً: تقسيم العمل الجيوسياسي الأمن لروسيا والاقتصاد للصين

تبلور الموقف الروسي حول صيغة غير مكتوبة لتقسيم العمل في آسيا الوسطى؛ حيث تقبل موسكو بالريادة الاقتصادية الصينية مقابل احتفاظ روسيا بالريادة الأمنية والعسكرية عبر منظمة معاهدة الأمن الجماعي. يرى "بوبو لو" أن هذا التقسيم يمثل محور الضرورة؛ فروسيا تدرك عجزها عن منافسة الاستثمارات الصينية الضخمة، والصين تدرك أن استقرار مشاريعها يحتاج للمظلة الأمنية الروسية والخبرة العميقة للكرملين في إدارة أزمات المنطقة¹.

¹ بوبو لو، محور الضرورة: الشراكة الروسية الصينية واستقرار أوراسيا، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبوظبي: 2016)، ص 88.

بيد أن هذا التوازن يواجه اختبارات مستمرة؛ فالتمدد الصيني بدأ يتجاوز البنية التحتية ليصل إلى التنسيق الأمني الثنائي (كما هو الحال في طاجيكستان)، وهو ما تعتبره النخبة العسكرية الروسية تعدياً على الخطوط الحمراء التي رسمتها موسكو في مجالها الحيوي¹.

ثالثاً: مبادرة شراكة أوراسيا الكبرى كأداة لاحتواء الصعود الصيني

لم يكتفِ الموقف الروسي بالقبول السلبي، بل طرح بوتين مشروع شراكة أوراسيا الكبرى. ويحلل الدكتور "ديميتري ترينين" هذا الموقف بكونه محاولة روسية لإعادة سياق المبادرة الصينية ضمن إطار أوسع يضم روسيا، الهند، وإيران، ودول الآسيان، لضمان عدم انفراد الصين بتحديد قواعد اللعبة في القارة. إنها استراتيجية تذويب الهيمنة الصينية في كيان تعددي تكون فيه موسكو هي الوسيط الموازن².

رابعاً: تأثير الموقف الروسي على سيناريوهات الصعود الصيني

يؤثر الموقف الروسي بشكل مباشر على مسارات التمدد الصيني في المنطقة عبر ثلاثة سيناريوهات محتملة³: سيناريو الكوندومينيوم (الإدارة المشتركة): وهو السيناريو الأرجح حالياً، حيث يستمر التعاون التكتيكي لمواجهة النفوذ الأمريكي، مع وجود تنافس صامت تحت السطح. هنا، يخدم الموقف الروسي الصعود الصيني المقيد الذي لا يلغي الوجود الروسي.

سيناريو التبعية الروسية للصين: يرى بعض المحللين الغربيين، مثل "ستيفن بلانك"، أن روسيا، بسبب استنزافها في أوكرانيا، قد تضطر للتنازل الكلي عن آسيا الوسطى لصالح الصين مقابل الدعم السياسي والعسكري. في هذا السيناريو، يتحول الموقف الروسي من منافس إلى مسهل للصعود الصيني الشامل.

سيناريو الصدام الجيوسياسي: إذا قررت الصين ترجمة قوتها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي مباشر يغير الأنظمة أو ينشئ قواعد عسكرية، فإن الموقف الروسي قد يتحول إلى كابح شرس، مستخدماً أدوات الضغط الطاقوي والروابط الثقافية والعسكرية لعرقلة مشاريع الحزام والطريق، مما يؤدي إلى تعثر سيناريو الصعود الصيني السلس.

إن الموقف الروسي من المبادرة الصينية في آسيا الوسطى هو موقف البراغماتية القلقة. فروسيا تسهل الصعود الصيني طالما أنه يضعف الهيمنة الأمريكية ويوفر تمويلاً للمنطقة، لكنها تظل العقبة الجيوسياسية الأولى أمام تحول هذا الصعود إلى هيمنة أحادية. إن مستقبل الحزام والطريق مرهون بقدرة

¹ مارلين لارويل، السياسة الخارجية الروسية تجاه التمدد الصيني في أوراسيا (واشنطن: معهد بروكينغز، 2022)، ص 45.

² ديميتري ترينين، "من أوراسيا الوسطى إلى أوراسيا الكبرى: الاستراتيجية الروسية الجديدة"، مجلة قضايا دولية، مج 63، ع 2 (2017)، ص 31.

³ سيباستيان بيروز، آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص 267.

بكين على طمأننة الهواجس الروسية، وبقدرة موسكو على التكيف مع واقع اقتصادي لم تعد هي سيدة الموقف فيه.

المطلب الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة في مواجهة الصعود الصيني وفرص الصين في المنطقة
تمثل منطقة آسيا الوسطى في المدرك الاستراتيجي الأمريكي منطقة فراغ جيوسياسي لا يجب أن تسيطر عليه قوة واحدة مهيمنة، وذلك تماشياً مع عقيدة "بريجنسكي" التي ترى أن الهيمنة على أوراسيا هي السبيل الوحيد لضمان القيادة العالمية¹.

ومع تمدد مبادرة الحزام والطريق، انتقلت الاستراتيجية الأمريكية من الإهمال الحميد إلى المواجهة التنافسية، حيث ترى واشنطن في المبادرة الصينية أداة لإعادة صياغة القواعد الدولية بعيداً عن المركزية الغربية.

أولاً: محاور الاستراتيجية الأمريكية للمواجهة

تستند الاستراتيجية الأمريكية الحالية (خاصة بعد تحديثها في عام 2020) إلى محاولة خلق توازن قوى إقليمي عبر مسارين²:

1. **المسار الدبلوماسي (صيغة: C5+1)** تهدف واشنطن من خلال هذه المنصة إلى تعزيز استقلال دول المنطقة الخمس عن بكين وموسكو، وتشجيع التكامل الإقليمي البيني الذي لا يمر عبر القنوات الصينية.

2. **المسار الاقتصادي والمعياري:** تروج الولايات المتحدة لما تسميه البنية التحتية ذات الجودة، محذرة دول المنطقة من دبلوماسية فخ الديون. وقد طرحت واشنطن مبادرات مثل شبكة النقطة الزرقاء كبديل يركز على الشفافية والمعايير البيئية والاجتماعية التي تفتقر إليها المشروعات الصينية، بهدف تقويض الجاذبية الاقتصادية لبكين.

ثانياً: فرص الصين وأفضليتها التنافسية

على الرغم من الضغوط الأمريكية، تظل فرص الصين في المنطقة متفوقة هيكلياً نتيجة لعدة عوامل جيوسياسية³:

¹ زيفغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: أمل الشرايبي (القاهرة: سطور للطباعة والنشر، 1999)، ص 154.

² ديفيد شين، القوى العظمى في آسيا الوسطى: صراع النفوذ بين الصين والولايات المتحدة (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 2020)، ص 212.

³ جراهام أليسون، حتمية الحرب: هل تستطيع أمريكا والصين الإفلات من فخ ثيوسيديديس؟، ترجمة: عبد الرحمن مجدي (الرياض: مركز الملك فيصل، 2018).

1. **القرب الجغرافي والربط العضوي:** على عكس الولايات المتحدة التي تعد قوة بحرية بعيدة، تمثل الصين الجار الجغرافي المباشر، مما يجعل تكلفة الربط اللوجستي معها أقل بكثير، ويحول آسيا الوسطى من منطقة حبيسة إلى جسر بري عالمي نحو أوروبا.
 2. **التوافق السياسي (عدم المشروطة):** تجد النظم السياسية في آسيا الوسطى في نموذج بكين شريكا مثاليا، حيث تقدم الصين استثمارات ضخمة دون التدخل في الشؤون الداخلية أو المطالبة بإصلاحات ديمقراطية، وهو ما يمنحها أفضلية كبرى على المساعدات الأمريكية المشروطة بمعايير حقوق الإنسان¹.
 3. **التكامل الأمني عبر منظمة شنغهاي:** تمتلك الصين آلية مؤسسية قوية لربط الأمن بالتنمية، حيث تضمن استقرار الأنظمة الحاكمة في المنطقة مقابل حماية استثماراتها، مما يخلق بيئة من الاعتماد المتبادل يصعب على واشنطن اختراقها في ظل انشغالها بملفات دولية أخرى.
- بناءً على ذلك، تظل الفرص الصينية مرتبطة بقدرة بكين على تحويل نفوذها الاقتصادي إلى هيمنة سياسية مستدامة، بينما تواجه الاستراتيجية الأمريكية معضلة البعد الجغرافي وضيق الخيارات التمويلية التي يمكن أن تضاهي السيولة الصينية المتدفقة للمنطقة².

المطلب الثالث: رؤية الهند للدور الصيني وآفاق استمرار الصعود الصيني في آسيا الوسطى

يمثل التمدد الصيني في آسيا الوسطى تحديا جيوسياسيا معقدا لصانع القرار في نيودلهي، حيث تنظر الهند إلى مبادرة الحزام والطريق عبر عدسة المعضلة الأمنية. لا ترى الهند في الوجود الصيني مجرد تنافس اقتصادي، بل استراتيجية تطويق قاري مكتملة لاستراتيجية عقد اللؤلؤ البحرية، تهدف إلى خنق النفوذ الهندي في جواره المباشر ومجاله الحيوي الأوراسي³.

أولا: الإدراك الاستراتيجي الهندي وآليات الموازنة

يتمركز الرفض الهندي للقاطع للمبادرة الصينية حول الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني، الذي يمر عبر أراضي إقليم كشمير (جيلجيت-بالتستان) المتنازع عليه، وهو ما تعتبره نيودلهي انتهاكا صارخا لسيادتها الإقليمية⁴. ولمواجهة هذا الصعود، بلورت الهند استراتيجية مضادة تعتمد على الموازنة الناعمة، وتجسدت في سياسة ربط آسيا الوسطى.

¹ عبد الله الأشعل، السياسة الخارجية الصينية وآفاق الصعود العالمي (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2022)، ص 97.

² جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى قاسم (الدوحة: المركز العربي، 2012)، ص 421.

³ براهما تشيلاني، الطاغوت الآسيوي: الصين والهند واليابان وصعود آسيا الجديد، ترجمة: أحمد محمود (القاهرة: دار الشروق، 2016)، ص 150-152.

⁴ محمد السيد سليم، السياسة الخارجية الهندية في القرن الحادي والعشرين: محددات وتوجهات (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2018)، ص 114.

اعتمدت نيودلهي على تطوير ميناء تشابهار (Chabahar) والذي تعتبر إيران طرف اصيل فيه ولها مصلحة وتبحث فيه لنفسها في إطار التنافس مع القوى الأخرى أو من أجل تخفيف الضغط والعقوبات الأمريكية عليه، وكذا ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب كبداية لوجستية واستراتيجية لتجاوز العقبة الجغرافية الباكستانية والوصول إلى أسواق آسيا الوسطى دون المرور بالممرات التي تهيمن عليها بكين¹. علاوة على ذلك، استثمرت الهند عضويتها في منظمة شنغهاي للتعاون لتأكيد حضورها كقوة توازن إقليمية، مستغلةً التوجس الروسي الخفي من الهيمنة الصينية المطلقة لمحاولة بناء محور (هندي-روسي) يحد من الانفراد الصيني في المنطقة².

ثانياً: آفاق ومآلات الصعود الصيني في آسيا الوسطى :

على الرغم من مساعي الهند والولايات المتحدة الأمريكية لخلق كوابح جيوسياسية، تشير المعطيات البنيوية إلى أن آفاق الصعود الصيني في آسيا الوسطى تتجه نحو مزيد من التجذر، وذلك لاعتبارات حتمية ترتبط بالجغرافيا السياسية والوفرة المالية التي لا يمتلك أي منافس آخر قدرة على موازنتها في الوقت الراهن³.

إلا أن استمرار هذا الصعود وتطوره من نفوذ اقتصادي إلى هيمنة إقليمية شاملة لا يخلو من مهددات كامنة؛ أبرزها تصاعد ظاهرة الرهاب الصيني (Sinophobia) لدى الشعوب المحلية في كازاخستان وقيرغيزستان، نتيجة المخاوف من الاستحواذ الديموغرافي وشراء الأراضي والتدهور البيئي المصاحب للمشاريع الصينية⁴.

يُضاف إلى ذلك التحدي الأمني القادم من الخاصرة الأفغانية، والذي قد يهدد استقرار الممرات الصينية. يمكن القول إن مستقبل الهيمنة الصينية في آسيا الوسطى سيعتمد على نجاح بكين في إدارة التناقضات بين طموحاتها الجيواقتصادية وحساسيات القوميات المحلية، فضلاً عن قدرتها على استدامة الوفاق الحذر مع موسكو، التي لا تزال تعتبر المنطقة فناءها الأمني الخلفي، مما يجعل الصعود الصيني، رغم حتميته الراهنة، صعوداً مقيداً بسقف التوازنات الأوراسية المعقدة⁵.

¹ هارش في بانث، الهند والسياسة الآسيوية الجديدة: صياغة التوازن الاستراتيجي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2019)، ص 76-78.

² روبرت كابلان، انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي (الكويت: عالم المعرفة، 2015)، ص 285.

³ نورهان الشيخ، الديناميكيات الجديدة للأمن في أوراسيا: التنافس والشراكة (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2021)، ص 98.

⁴ ألكسندر كولي، الألعاب الكبرى والقواعد المحلية، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: 2015)، ص 120-122.

⁵ كليفورد كويتشان، "الشراكة الصينية الروسية في أوراسيا: حدود التعاون والتنافس"، International Affairs، مج 94، ع 4 (2018)، ص 45-47.

خلاصة الفصل:

يخلص الفصل إلى أن مبادرة الحزام والطريق أعادت رسم خريطة النفوذ في آسيا الوسطى لصالح الصين، غير أن هذا الصعود يبقى مقيدا بتفاعلات النخب المحلية، وتوازنات القوى الإقليمية، ومخاوف الشعوب. إن النجاح المستدام للمبادرة يتوقف على قدرتها على تحويل النفوذ الاقتصادي إلى شراكة إنسانية حقيقية تحترم السيادة وتعزز التنمية المستدامة، مما يجعل آسيا الوسطى جسرا للسلام والازدهار وليس ساحة للتنافس، وذلك عبر الانتقال من النفوذ الاقتصادي الصلب كالمشاريع النفطية والسكك الحديدية المهددة بمخاوف فخ الديون إلى شراكة إنسانية حقيقية تضمن القبول المجتمعي؛ ويتم هذا التحول عمليا عبر استبدال المشاريع الملوثة باستثمارات خضراء ومواءمة المبادرة مع الخطط التنموية المحلية للانتقال من منطق المساعدات المؤقتة إلى التمكين والإنتاج المشترك، وذلك بالاعتماد على أدوات تطبيقية ملموسة مثل ورش عمل لوبان لتأهيل وتوظيف العمالة الوطنية، ومراكز الحد من الفقر والتصحر الإقليمية، وطريق الحرير الرقمي الذي يدمج سكان الأرياف في منظومة الشمول المالي والتجارة الإلكترونية، مما يحول الاستثمارات الضخمة إلى عوائد مباشرة تضمن كرامة ورفاهية المواطن في المنطقة.

الخاتمة

بناء على ما سبق تحليله وعرضه في هذه الدراسة، والتي تناولت موضوع مبادرة الحزام والطريق كآلية لتحقيق الصعود الصيني في آسيا الوسطى بين الهيمنة والسلمية، تبين لنا أن هذا الموضوع يكتسب أهمية بالغة بالنظر إلى التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، وإعادة تشكيل موازين القوى في قلب أوراسيا الحيوية. إذ تعد المبادرة نموذجاً استثنائياً يجسد الديناميكية المتشابكة بين الجوانب الجيواقتصادية والرهانات الجيوستراتيجية والأمنية للسياسة الخارجية الصينية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى الخمس. إن هذه المنطقة، التي طالما اعتُبرت فناءً خلفياً تاريخياً لقوى أخرى، باتت اليوم المختبر الجيوسياسي الأبرز لاختبار أدوات الصعود الصيني ومدى قدرة الدبلوماسية التنموية لبكين على صياغة نظام إقليمي مواز يتوافق مع طموحاتها كقوة دولية صاعدة.

كما قمنا بفحص صحة فرضيات الدراسة واختبارها في ضوء المعطيات الميدانية والتحليلية والمؤشرات الجيواقتصادية المتاحة، حيث تم إثبات صحة الفرضية الأولى القائلة بـ: "كلما اعتمدت الصين على مبادرة الحزام والطريق كأداة استراتيجية ومحورية في سياستها الخارجية، كلما تعزز صعودها في آسيا الوسطى". إذ أكدت نتائج الدراسة أن المبادرة تمثل الأداة الاستراتيجية الأكثر فاعلية التي نقلت الصين من رتبة فاعل اقتصادي تقليدي يعتمد على التبادل التجاري البسيط، إلى مرتبة القوة المركزية القادرة على صياغة البنى الإقليمية وتأمين مصالحها الحيوية. فالطرق البرية والممرات اللوجستية لم تعد مجرد قنوات عبور للبضائع، بل تحولت إلى شرايين جيوسياسية تربط الأمن القومي الصيني بعمق أوراسيا.

وأما الفرضية الثانية القائلة بـ: "يؤدي تفعيل الآليات الاقتصادية والسياسية لمبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى إلى تجذير أكثر للنفوذ الصيني داخل المنطقة"، فقد تم إثباتها أيضاً. حيث كشف التحليل الميداني والمؤسساتي أن التغلغل عبر مشاريع الطاقة العملاقة، والربط اللوجستي العابر للقارات، والاتفاقيات الأمنية صامته الطابع، قد خلق شبكة اعتماد متبادل معقد وغير متكافئ؛ رسخت هذا النفوذ في مفاصل القرار السياسي والاقتصادي للإقليم. وصار رأس المال الصيني والمشاريع الكبرى محركاً لا غنى عنه لتأمين الاستقرار المالي والسياسي للنخب الحاكمة في هذه الجمهوريات.

في حين أن الفرضية الثالثة القائلة بـ: "ينعكس تمدد مبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى على ترسيخ مكانة الصين كقوة فاعلة صاعدة على المستوى الإقليمي"، فقد تم إثباتها جزئياً. فبالرغم من القفزة الجيوسياسية الكبيرة لتموضع الصين كشريك استراتيجي وثيق ولا غنى عنه، إلا أن هذا الصعود لا يزال مقيداً بحدود بنيوية ضيقة ومقاومة جيوسياسية واضحة؛ متمثلة في الحذر الاستراتيجي المستمر للنخب المحلية التي تخشى الذوبان في الفلك الصيني، وتصاعد ظاهرة "السينوفوبيا" على المستوى الشعبي جراء

المخاوف الثقافية واختلال سوق العمل، فضلاً عن توازن القوى المعقد والتنافس التاريخي الصامت مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم.

وبناءً على هذه المخرجات التحليلية الميدانية، وصلت الدراسة إلى صياغة مجموعة من الاستنتاجات الهامة، وهي كالتالي:

1. تكامل أدوات الصعود الناعم: إنّ الصعود الصيني في آسيا الوسطى لم يتأسس على أدوات الإكراه التقليدية، أو التدخلات العسكرية الصلبة، أو فرض الإملاءات الإيديولوجية المباشرة التي ميزت القوى الاستعمارية القديمة. بل استند إلى صيغة توظيف ذكي وبراعماتي لأدوات الجيواقتصاد (عبر القروض، الاستثمارات المباشرة، ومشاريع البنية التحتية)، والدبلوماسية المؤسساتية المتعددة الأطراف، والقوة الناعمة الثقافية والتنموية. ولقد أتاح هذا الأسلوب الرشيق لبكين فرصة بناء بيئة إقليمية صينية الطابع تدريجياً، وحماية مصالحها الحيوية، وتأمين حدودها الغربية دون إثارة صدام عسكري مباشر أو استثارة حساسية النظم السياسية المحلية.

2. براغماتية وازدواجية تفاعل دول الإقليم: يكشف واقع التفاعل الإقليمي لجمهوريات آسيا الوسطى الخمس عن هندسة مواقف تتسم بازدواجية عقلانية حذرة؛ فهي من جهة أولى ترحب بالنفوذ الصيني براغماتياً وبشكل رسمي، للاستفادة القصوى من التدفقات المالية والفرص التنموية والتمويلية السخية التي تمنحها المبادرة لكسر عزلتها الجغرافية وتحويلها إلى مراكز ربط دولية، مستفيدة من غياب شروط الحوكمة السياسية الغربية. ومن جهة أخرى، تبدي هذه الدول -على مستويات متفاوتة- حذراً استراتيجياً شديداً وتخوفاً مشروعاً تجاه مخاطر التبعية الهيكلية الطويلة الأمد، وتراكم القروض، وفقدان السيادة على بعض مفاصلها الاقتصادية الحيوية لصالح الشركات الصينية.

3. مستقبل الصعود في ظل البيئة التنافسية المعقدة: إنّ مخرجات مبادرة الحزام والطريق وتوازنها في آسيا الوسطى لا يمكن قراءتها كحتمية جيوسياسية ثابتة أو مطلقة لصالح بكين. بل تظل هذه الديناميكية محكومة بمتغيرات مستمرة ومفتوحة على سيناريوهات متعددة تخضع لمدى قدرة دول الإقليم على المناورة وحفظ التوازن، وبطبيعة الاستجابات والمقاومة الجيوسياسية والدبلوماسية الصادرة من الأقطاب الدولية المنافسة تاريخياً في هذا الفضاء؛ وفي مقدمتها روسيا الاتحادية التي ترى في الإقليم مجالاً أمنياً حيوياً وتقليدياً لها، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والهند، حيث تسعى هذه القوى لإيجاد آليات ومبادرات موازية للحد من الانفراد الصيني بقلب أوراسيا.

وانطلاقاً من هذه النتائج والاستنتاجات النظرية والميدانية التي أسفرت عنها فصول المذكرة، يمكننا طرح مجموعة من التوصيات:

1. ضرورة تبني دول آسيا الوسطى لاستراتيجيات تفاوضية جماعية موحدة: نوصي دول المنطقة بالانتقال من صيغة الاتفاقيات الثنائية المنفردة مع الصين -والتي تجعل كل دولة في موقف تفاوضي ضعيف أمام الكتلة الصينية الضخمة- إلى صياغة أطر استراتيجية تفاوضية جماعية موحدة ومقننة. إن هذا التكتل الإقليمي من شأنه تعزيز القوة المساومية والقدرة التنافسية لجمهوريات المنطقة، ويضمن لها صياغة شروط ائتمانية واستثمارية مرنة وعادلة، وتفاذي أخطار التبعية الاقتصادية المطلقة ومحاذير الانزلاق في فخ الديون السيادية.

2. أهمية موازنة دول المنطقة لعلاقاتها الخارجية وتنويع الشركاء: نوصي بأهمية عمل دول آسيا الوسطى على هندسة وموازنة علاقاتها الخارجية بشكل عقلاني ودقيق، من خلال تفعيل وتعميق سياسات خارجية متعددة الاتجاهات والأقطاب. ويتحقق ذلك عبر عدم حصر الشراكات الاستراتيجية في المحور الصيني وحده، وتوسيع هوامش التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي مع القوى الكبرى والإقليمية المؤثرة الأخرى في الساحة الدولية؛ كروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والهند، وذلك لخلق توازن جيوسياسي يضمن الحفاظ التام على استقلاليتها السيادية وحرية قرارها الوطني.

3. تفعيل دور ومكانة المنظمات الإقليمية وضبط آليات التغلغل: نوصي بضرورة تفعيل الأدوار المؤسسية للمنظمات الإقليمية المشتركة، وفي مقدمتها منظمة شنغهاي للتعاون، وتحويلها إلى منصة حقيقية لإعادة صياغة قواعد التفاعل الإقليمي. ويجب استغلال هذا الإطار المؤسسي المتعدد الأطراف كوسيلة قانونية ودبلوماسية لتنظيم وضبط وتوجيه النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة، بما يضمن عدم تحوله إلى هيمنة أحادية صلبة، وتوجيه المشاريع الاستثمارية واللوجستية المنبثقة عن مبادرة الحزام والطريق نحو تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، ومستدامة، ومتبادلة تحقق مصالح جميع الأطراف دون استثناء.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

1. المصادر:

1. البنك الدولي. تطوير البنية التحتية في آسيا الوسطى: التحديات والفرص المتاحة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2022.
2. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. الأثر البيئي لمشاريع البنية التحتية العابرة للحدود في آسيا الوسطى. جنيف: الأمم المتحدة، 2024.
3. المعهد الآسيوي لبحوث التنمية. مبادرة الحزام والطريق وتحول المشهد الاقتصادي في أوراسيا. طوكيو: منشورات المعهد الآسيوي، 2020.

2/ الكتب

- (1) الأشعل، عبد الله. *السياسة الخارجية الصينية وآفاق الصعود العالمي*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2022.
- (2) الأشعل، عبد الله، وآخرون. *التمدد الصيني في آسيا وإفريقيا: الأبعاد الاقتصادية والجيوستراتيجية*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
- (3) أليسون، غراهام. *حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديس؟*، تعريب إسماعيل بهاء الدين سليمان. ط 1. بيروت: دار الكتاب العربي، 2018.
- (4) ———. *حتمية الحرب: هل تستطيع أمريكا والصين الإفلات من فخ ثيوسيديديس؟*، ترجمة عبد الرحمن مجدي. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2018.
- (5) برتوشي، رافاييلو، وألكسندر بيترسن. *صينستان: كيف تبني الصين إمبراطورية غير مقصودة في آسيا الوسطى*، ترجمة أحمد عبد الحميد. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2022.
- (6) برونيه، أنطوان، وجون بول جيسار. *التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الإمبريالية الاقتصادية*، ترجمة عادل عبد العزيز أحمد. ط 1. مصر: المركز القومي للترجمة، 2016.
- (7) بريجنسكي، زبيغنيو. *رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلبات الجيوستراتيجية*، ترجمة أمل الشرايبي. ط 2. القاهرة: دار السطور للنشر، 2011.

- (8) بن عنتر، عبد النور. *الجيوبوليتيك الجديد لآسيا الوسطى: تقاطعات النفوذ والمصالح*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2018.
- (9) بن غانم، فوزي حسن حسين. *الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية*. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.
- (10) بن قانه، شناز. *الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية: في مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم*، تحرير مجموعة باحثين، ط1، 103. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019.
- (11) بوعشة، محمد. *التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة في المفاهيم والنظريات*. ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1999.
- (12) تشيلاني، براهيم. *الطاغوت الآسيوي: الصين والهند واليابان وصعود آسيا الجديد*، ترجمة أحمد محمود. القاهرة: دار الشروق، 2016.
- (13) تشن جيان. *التنين يزحف غربا: استراتيجية الصين في أوراسيا*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2022.
- (14) تشانغ لي. *جيوبوليتيك الطاقة في آسيا الوسطى: الصعود الصيني والمنافسة الروسية*، ترجمة أحمد محمود. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2021.
- (15) ثورنتون، جون، وآخرون. *الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه الدول المارقة*. ط1، سلسلة دراسات عالمية، ع 78. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.
- (16) جاك، مارتن. *حينما تحكم الصين: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد*، ترجمة فاطمة نصر. نيويورك: دار بنغوين للنشر، 2009.
- (17) جراد، عبد العزيز. *العلاقات الدولية*. الجزائر: دار موفر للنشر، 1992.
- (18) جودة، محمود خليفة. *أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي*. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018.
- (19) حرزلي، أميرة أحمد. *مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية، الأهداف، المكاسب*. في مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، تحرير مجموعة باحثين، ط1، 80. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019.

- (20) حلمي، نادية. التجربة الصينية: دراسة في آليات الصعود السلمي للصين في النظام الدولي. القاهرة: المركز العربي للدراسات، 2011.
- (21) ———. التمدد الصيني في أوراسيا: الفرص، التحديات والآفاق. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2022.
- (22) ———. السياسة الخارجية الصينية وتفاعلاتها في أوراسيا: البعد الاقتصادي والأمني. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2020.
- (23) ———. السياسة الخارجية الصينية وتفاعلاتها في آسيا الوسطى: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية. القاهرة: دار المكتبة الأكاديمية، 2019.
- (24) ———. الصعود الصيني وأثره في النظام الدولي. القاهرة: المركز العربي للدراسات، 2012.
- (25) الحسن، عمر. أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية: آسيا الوسطى نموذجاً. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.
- (26) حسين، محمد جاسم الخفاجي. روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات. ط 1. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019.
- (27) داداباييف، تيمور. آسيا الوسطى ومبادرة الحزام والطريق: التفاعلات والفرص والتحديات. سنغافورة: دار نشر سبرينغر، 2022.
- (28) درويش، فوزي. العملاق الصيني بين الماضي والحاضر. ط 1. دم: مكتبة جزيرة الورد، 2014.
- (29) دورتي، جيمس، وروبرت بالاستغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1958.
- (30) روس، مايكل. لعنة الموارد: كيف تشكل الثروة النفطية والمعدنية مسار التنمية في الدول النامية، ترجمة مجدي صبحي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018.
- (31) زاييتش، كونراد. الصين عودة قوة عالمية. أبوظبي: 2003.
- (32) زبير، يحيى. تحولات السياسة الخارجية لدول آسيا الوسطى في ظل صعود التنين الصيني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2023.
- (33) ———. مبادرة الحزام والطريق: إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية العالمية. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2020.

- (34) سون، دلين ماي. *دراسات في طريق الحرير*، ترجمة سلوى طارق علي. بيروت: منشورات ضفاف، 2018.
- (35) السيد، سامي. *الصراع الصيني الأمريكي: قراءة في مفاهيم الصعود والاحتواء*. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2018.
- (36) سليم، محمد السيد. *تحليل السياسة الخارجية*. ط 2. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
- (37) ———. *السياسة الخارجية الهندية في القرن الحادي والعشرين: محددات وتوجهات*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2018.
- (38) ———. *الصين في ظل نظام القطبية الثنائية*. عمان: 1994.
- (39) الشلق، أحمد زكريا. *الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر*. القاهرة: دار الفكر العربي، 2008.
- (40) شنكار، أوديد. *العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21*، ترجمة مركز التعريب. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.
- (41) الشيخ، نورهان. *الديناميكيات الجديدة للأمن في أوراسيا: التنافس والشراكة*. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2021.
- (42) ———. *السياسة الخارجية الصينية: الاستمرارية والتغيير في النظام العالمي الجديد*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2019.
- (43) شرعان، عمار. *مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم*. ط 1. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.
- (44) صبري، جهاد شريف صبري خليفة. *نحو هيمنة اقتصادية جديدة من خلال استراتيجية الحزام والطريق*. مجلة البحوث الإدارية، مج 41، ع 1 (يناير 2023).
- (45) طارق فهمي. *الانسحاب الأمريكي من أفغانستان والتداعيات الجيوسياسية على آسيا الوسطى*. عمان: دار زهران للنشر، 2022.
- (46) ———. *سياسات القوى الكبرى في آسيا الوسطى والقوقاز*. القاهرة: دار الشروق، 2021.
- (47) ———. *سياسات القوى الكبرى في النظام العالمي الجديد: الصين والتمدد الاستراتيجي*. القاهرة: دار الشروق، 2022.
- (48) عبد السلام، محمد. *الجيواستراتيجية الصينية في أوراسيا: من منظمة شنغهاي إلى طريق الحرير*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.

- (49) ———. الدبلوماسية الصينية الجديدة: من الصعود السلمي إلى الحزام والطريق. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021.
- (50) ———. العلاقات الدولية في آسيا الوسطى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- (51) عبد السلام، محمد. اقتصاديات الابتكار والتكنولوجيا. القاهرة: دار النهضة العربية، 2014.
- (52) عبد الخالق، عبد اللطيف محمد. النقل والبنية التحتية في آسيا الوسطى. القاهرة: دار الفكر العربي، 2012.
- (53) ———. الاقتصاد الجيوسياسي في آسيا الوسطى. القاهرة: دار الفكر العربي، 2012.
- (54) عبد التواب، أحمد شوقي عبد الرحمن. موارد الطاقة في جمهوريات آسيا الوسطى: دراسة تحليلية. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2010.
- (55) عبد الجبار، أحمد عبد الجبار عبد الله. الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2015.
- (56) عبد الحليم، محمود. النظام الدولي والتحول الكبري. القاهرة: دار الفكر العربي، 2013.
- (57) عبد الرازق، عبد الله عبد الرازق إبراهيم. آسيا الوسطى: دراسة في الجغرافيا السياسية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.
- (58) عبد العاطي، عمرو. أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية. ط 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- (59) عبد العزيز، حسين. الدبلوماسية الصينية في القرن الحادي والعشرين. عمان: دار الفكر المعاصر، 2015.
- (60) عبد الغني، محمد. الاقتصاد السياسي الدولي وتشكيل النفوذ الصيني في أوراسيا. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020.
- (61) عبد الله، زينب. الإطار المفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية. في مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، تحرير مجموعة باحثين، ط 1، 5. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019.
- (62) عبده، رشاد. الأزمات الجيوسياسية المعاصرة وأثرها على سلاسل التوريد في أوراسيا. عمان: دار الواصل للنشر، 2024.

- (63) علوي، مصطفى. *التحديات الاقتصادية في آسيا الوسطى*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- (64) عليان، خليل. *الصعود الصيني وتأثيره على النظام الدولي*. الرياض: مجلة الدراسات الاستراتيجية، مج 4، ع 12، 2015.
- (65) عليوة، محمود. *آسيا الوسطى: الجغرافيا والاستراتيجية*. عمان: دار النهضة العربية، 2013.
- (66) عمار، عمرو. *نهاية القرن الأمريكي وبداية القرن الأوراسي: الحزام الاقتصادي وطريق الحرير*. ط 1. مصر: دار سما للنشر والتوزيع، 2018.
- (67) الغامدي، سعيد عبد الله. *التحولات السياسية في جمهوريات آسيا الوسطى*. الرياض: جامعة الملك سعود، 2016.
- (68) الغامدي، سعيد عبد الله. *الاقتصاد والسياسة في جمهوريات آسيا الوسطى*. الرياض: جامعة الملك سعود، 2016.
- (69) فانت، هارش في. *الهند والسياسة الآسيوية الجديدة: صياغة التوازن الاستراتيجي*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2019.
- (70) فهي، عبد القادر محمد. *السياسة الخارجية الصينية تجاه القوى الكبرى*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.
- (71) قنديل، عبد العزيز حمدي. *التجربة الصينية*. القاهرة: أم القرى، 1998.
- (72) كابلان، روبرت. *انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة*، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي. الكويت: عالم المعرفة، 2015.
- (73) كولي، ألكسندر. *ألعاب كبرى وقواعد محلية: التنافس الجديد للقوى العظمى في آسيا الوسطى*، ترجمة محمد محمود. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.
- (74) لارويل، مارلين. *آسيا الوسطى: الصراع على النفوذ والبحث عن الاستقرار*، ترجمة وحدة الدراسات المترجمة. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2020.
- (75) ———. *آسيا الوسطى: الفناء الخلفي لروسيا والحدود الجديدة للصين*، ترجمة عبد الرحمن حسيني. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2020.
- (76) ———. *محور الصين في آسيا الوسطى: الجيوبوليتيك والتفاعلات المحلية*. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والجيوسياسية، 2019.

- (77) ———. آسيا الوسطى في قلب الأوراسيا: تقاطعات النفوذ الصيني والروسي، ترجمة أحمد عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.
- (78) لام، مارك، وجون ل. غراهام. الصين الآن، ترجمة نور الدائم عبد الله. ط 1. د.م: مكتبة العبيكان، 2012.
- (79) لوموان، فرانسواز. الاقتصاد الصيني. دمشق: 2010.
- (80) لي يونغ تشي، ويوان تشنغ تشينغ. دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية. في الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، تحرير جانغ يون لينغ، ترجمة آية محمد الغازي، ط 1، 95. صفصافة للنشر والتوزيع، 2017. ليمون، إدوارد. تصدير الاستبداد الرقمي: كيف تُعيد الصين تشكيل الأمن في آسيا الوسطى، ترجمة وليد محمود. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.
- (81) ليمون، محمد عبد الله. مبادرة الحزام والطريق والصين في آسيا الوسطى. عمان: مطبوعات جامعة الشرق الأوسط، 2015.
- (82) المدني، رافع علي. الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا: العلاقات الصينية-السودانية نموذجاً (2000 – 2010). ط 1. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016.
- (83) ميرشايمر، جون. مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى قاسم. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- (84) ميتكيس، هدى، وخديجة عرفة محمد. الصعود الصيني، تحرير أحمد جمال عبد العظيم. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006.
- (85) منذر، محمد. مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
- (86) محمود، أحمد إبراهيم. التنمية التكنولوجية في الصين المعاصرة. القاهرة: دار الفكر، 2022.
- (87) المحمدي، صدام فيصل كوكز، وسعود أحمد ربحان المشهدان. مبادرة الحزام والطريق مشروع للتنمية الشاملة مقدمة الصين للعالم: دراسة قانونية بمنظار جيو-سياسي. بغداد: مركز الرافدين للحوار، 2023.
- (88) محمد، جلال الدين. الدبلوماسية المؤسسية لمنظمة شنغهاي للتعاون. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2021.

- (89) محمد، عبد الله عبد الرحمن. *الجغرافيا السياسية في آسيا الوسطى*. القاهرة: دار الفكر العربي، 2011.
- (90) مجموعة باحثين. *القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي*، تحرير جرايمي هيرد. ط 1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.
- (91) نافعة، حسن. *الطاقة والسياسة الدولية*. القاهرة: دار الشروق، 2009.
- (92) ———. *النظام الدولي والتحول الجيوسياسي*. القاهرة: دار الشروق، 2009.
- (93) نهد حسين. *الربط التجاري والنقل في آسيا الوسطى*. عمان: دار الكتب الجامعية، 2013.
- (94) وو بن. *الصينيون المعاصرون*. الكويت: 1996.
- (95) ييوي، وانغ. *مبادرة الحزام والطريق: ماذا ستقدم الصين للعالم في صعودها؟*، ترجمة أحمد السعيد. دبي: دار الحكمة للنشر والتوزيع، 2018.
- 3/الدوريات والمجلات العلمية والملفات البحثية
- (1) أبو الخير، كارن. "آسيا وملامح التحول في نظام عالمي جديد". *مجلة السياسة الدولية*، ع 183 (2021).
- (2) بكير، علي حسن. "دور الموارد الطبيعية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في آسيا الوسطى". *مجلة آراء حول الخليج*، ع 21 (2008).
- (3) ———. "علاقات صينية خليجية". *مجلة آراء* (2006).
- (4) بكيروف، إيرلان. "العلاقات الاقتصادية الصينية-القيروغيزية: بين الفرص التنموية والمخاوف المجتمعية". *مجلة الشؤون الآسيوية* 29، عدد 4 (2022).
- (5) بن حسين، محمد. "آسيا الوسطى بعد الاستقلال: التحولات والتحديات". *مجلة دراسات دولية*، ع 45 (2014).
- (6) ترينين، ديمتري. "من أوراسيا الوسطى إلى أوراسيا الكبرى: الاستراتيجية الروسية الجديدة". *مجلة قضايا دولية*، مج 63، ع 2 (2017).
- (7) حلمي، نادية. "الصين وآسيا الوسطى: استراتيجيات الاحتواء الناعم وإدارة التناقضات العرقية". *مجلة السياسة الدولية*، ع 220 (2020).

- (8) دندن، عبد القادر. "استراتيجية' عقد اللؤلؤ' لتأمين ممرات الطاقة الصينية". مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، ع 196 (أبريل 2014).
- (9) زكريا، محمد. "الاقتصاد السياسي لمبادرة الحزام والطريق: دراسة في أدوات الهيمنة الصينية". مجلة الدراسات الآسيوية، مج 22، ع 3 (2021).
- (10) السعيد، محمد عبد الله. "الممر الاقتصادي الصيني وآثاره الجيوسياسية على دول الجوار الآسيوي". مجلة السياسة الدولية، عدد 226 (أكتوبر 2022).
- (11) شرنقة، صدفة محمود محمد. "التوازن: هل يتجاوز البناء العسكري الهندي الهواجس الإقليمية؟". تحولات استراتيجية (ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة)، ع 218 (يوليو 2019).
- (12) شحرور، عزت. "مبادرة الحزام والطريق: رؤية نقدية". تقرير مركز الجزيرة للدراسات (11 مايو 2017).
- (13) بن تركي، عبد الله. "الاقتصاد السياسي للمساعدات والقروض الصينية في الدول النامية". مجلة السياسة الدولية، ع 223 (2021).
- (14) غيلديف، مراد. "الاستثمارات الصينية في قطاع النقل الأوزبكي: تقييم للأثر الاقتصادي". المجلة المركزية للدراسات الآسيوية 14، عدد 3 (2023).
- (15) تقارير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. "مستقبل القوة الصينية في النظام الدولي". سلسلة كراسات استراتيجية، ع 204 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010).
- (16) فرحات، محمد فايز. "مقاربات القوى الكبرى تجاه آسيا الوسطى: دراسة في التنافس الروسي الصيني". مجلة السياسة الدولية، ع 214 (أكتوبر 2018).
- (17) فوزي درويش، محمود إدريس. "معرفة حقيقة الحزام والطريق". مركز البحوث والدراسات الأفريقية، مؤتمر آفاق التعاون العربي - الأفريقي - الصيني، جامعة أفريقيا العالمية (2017).
- (18) قنديل، حنان. "القيم والتنمية في آسيا: حالة الصين". مجلة السياسة الدولية، ع 167 (2007).
- (19) ———. "القيم والثقافة في السياسة الصينية". مجلة السياسة الدولية (2007).
- (20) قنديل، أحمد. "التفاعلات الأمنية في آسيا الوسطى: الدور الصيني المتصاعد". مجلة السياسة الدولية، ع 223 (يناير 2021).
- (21) قنديل، عبد الكريم. "النظم السياسية في آسيا الوسطى". مجلة العلوم السياسية، ع 12 (2015).

(22) مضخور، باهر مردان. "استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين: بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية نموذجاً". مجلة دراسات دولية (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد)، ع 67 (2016).

(23) المهداوي، وفاء، وأحمد جاسم محمد. "الاقتصاد الصيني". المجلة العراقية (2012).

(24) النجار، أحمد السيد. "الاقتصاد الصيني وتحديات التكنولوجيا الحديثة". مجلة السياسة الدولية (2021).

(25) ———. "التطور التكنولوجي في الصين". مجلة السياسة الدولية (2021).

(26) يوسف، فاروق. "التحولات في السياسة الخارجية الأوزبكية وتأثيرها على التكامل الإقليمي". مجلة قضايا آسيا الوسطى، مج 12، ع 4 (2021).

4/ الأطاريح والرسائل والمذكرات الجامعية

(1) بحري، سفيان. "تحول موازين القوى في آسيا الباسيفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية". رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، الجزائر، 2016.

(2) سيواني، عبد الوهاب. "الذكاء الاقتصادي الصيني في الحصول على التكنولوجيات العالية". رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2016.

(3) العمار، هشام بن عبد العزيز. "مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006)". رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2008.

5/ المواقع الإلكترونية

- (1) خليف، سميحة ناصر. "جغرافيا الصين". موقع موضوع. تاريخ الدخول: 2026/03/10.
- (2) مروان، محمد. "النمو الديمغرافي الصيني". موقع موضوع، 2017. تاريخ الدخول: 2026/03/10.
- (3) موقع مراجع معلومات الصين. "معلومات عامة حول الصين". موقع webmaster-china.org.cn. تاريخ الدخول: 2026/03/10.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1/Books

- 1) Barnett, Michael, and Raymond Duvall. Power in International Politics. International Organization, Vol. 59. 2005.

- 2) Boden, Jeanne. Chinese Propaganda Seducing the World. 1st ed. Joint Book Services B.V., 2019.
- 3) Calder, Kent E. Super Continent: The Logic of Eurasian Integration. Stanford: Stanford University Press, 2019.
- 4) Cheng, Yu, and others. The Belt & Road Initiative in the Global Arena: Chinese and European Perspectives. 1st ed. Singapore: Palgrave Macmillan Press, 2018.
- 5) Cooley, Alexander. Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia. Oxford: Oxford University Press, 2012.
- 6) Cooley, Alexander, and John Heathershaw. Dictators without Borders: Power and Money in Central Asia. Yale University Press, 2017.
- 7) Frankopan, Peter. The New Silk Roads: The Present and Future of the World. London: Bloomsbury Publishing, 2018.
- 8) Hillman, Jonathan E. The Emperor's New Road: China and the Project of the Century. New Haven: Yale University Press, 2020.
- 9) Jardine, Bradley. Great Wall of Steel: China's Global Campaign to Suppress the Uyghurs. Washington, D.C.: Wilson Center, 2022.
- 10) Larke, Michael. Xinjiang and China's Rise in Central Asia - A History. London: Routledge, 2011.
- 11) Laruelle, Marlene. China's Belt and Road Initiative and its Impact in Central Asia. Washington D.C: The George Washington University, Central Asia Program, 2018.
- 12) Lo, Bobo. A Waning Partnership? Russia and China in Central Asia. Paris: French Institute of International Relations - Ifri, 2020.
- 13) Maurel, Chloé. La Chine et le Monde. 2008.
- 14) Ming, Hao. China's Economic Statecraft in Central Asia. Beijing: Social Sciences Academic Press, 2021.

- 15) Pantucci, Raffaello, and Alexandros Petersen. Sinostan: China's Inadvertent Empire. Oxford: Oxford University Press, 2022.
- 16) Rolland, Nadège. China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative. Washington, D.C.: National Bureau of Asian Research, 2017.
- 17) Rosellini, T. Nicholas. The Belt and Road Initiative: A New Means to Transformative Global Governance towards Sustainable Development. New York: UNDP Press, 2018.
- 18) Shinn, David. Great Powers in Central Asia: The Struggle for Influence between China and the United States. New York: Columbia University Press, 2020.
- 19) Strange, Susan. States and Markets. 1988.
- 20) Wang, Jisi. China's Grand Strategy in the 21st Century. New York: Routledge, 2020.
- 21) Zhang, Yunling. China and Asian Regionalism. Singapore: World Scientific Publishing, 2010.

2/ Journals and Papers

- 1) Bozzato, Fabrizio. "The Security Dimension of the Belt and Road Initiative in Central Asia." Asia Policy, No. 26 (July 2019): 102-105.
- 2) Gabuev, Alexander. "Belt and Road to Where? China's Eurasian Strategy." Carnegie Moscow Center (Moscow: Carnegie Endowment, 2019).
- 3) ———. "China's Pivot to Eurasia." Foreign Affairs.(2017)
- 4) ———. "Beijing's New Blueprint for Central Asia." Carnegie Moscow Center, Policy Paper (July 2023): 14-16.
- 5) Indeo, Fabio. "China and Russia: Cooperation or Rivalry along the Belt and Road Initiative?" In China's Belt and Road Initiative in Central Asia: Ambitions, Risks, and Realities, 9-10, 39. Bishkek: OSCE Academy, 2020.
- 6) Kassenova, Nargis. "Central Asia's Multivector Foreign Policy in an Era of Great Power Competition." Central Asian Survey, Vol. 39, No. 1 (2021): 88-91.

- 7) ———. China's Belt and Road Initiative in Central Asia. Washington DC: Brookings Institution Press, 2019.
- 8) Shi, Yinhong. "China's Complicated Strategic Stakes in Central Asia." *Journal of International Affairs*, Vol. 71, No. 2 (2018): 43-47.
- 9) Stokes, Bruce. "Chine-OMC." (1997): 337.
- 10) Zhao, Huasheng. "China and Central Asia: A Shifting Equation." *Asian Perspective*, Vol. 44, No. 3 (2020): 45.
- 11) Zha, Daojiong. "China's Energy Security and Its International Relations." *China & World Economy*, Vol. 14, No. 6.(2006)

/ 3 Conference Papers & Digital Research

- 1) Blank, Stephen. "China's Military and Security Advances in Central Asia." *Eurasia Daily Monitor*, Vol. 16, Issue 14.(2019)
- 2) Dadabayev, Timur. "Political Discourses and Popular Responses to the Belt and Road Initiative in Central Asia." *Asian Affairs Journal*, Vol. 49, No. 3 (2018): 38-39.
- 3) ———. "Nationalism and Popular Response to China in Central Asia." *Asian Affairs Journal* (2018): 42.
- 4) Feldstein, Steven. "The Global Expansion of AI Surveillance." *Carnegie Endowment for International Peace*.(2019)
- 5) Indeo, Fabio. "The Impact of the Belt and Road Initiative on Central Asia: Building New Relations in a Reshaped Geopolitical Scenario." (2020): 12.
- 6) Karlis, Thanasis. "The Belt and Road Initiative: A Geopolitical Analysis." *IAME Conference 2019, Athens, Greece, June 25th-28th, 2019, Paper ID 81, 9.*
- 7) Laruelle, Marlene. *Central Asia: The Shifting Geopolitics of a Region*. Washington, D.C.: George Washington University, 2021.
- 8) ———. *The Chinese Strategy in Eurasia: Is Central Asia the New Backyard?* Washington: George Washington University, 2019.

- 9) Jafar, Sura Muwaffaq, and others. "The Belt and Road Initiative: Employing History." ResearchGate, 2021.
- 10) Kassenova, Nargis. "Aligning Institutions: How Central Asian States Respond to Chinese Leadership." New York: Carnegie Corporation, 2021.
- 11) The Belt and Road Initiative in Central Asia: Expectations and Concerns." Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2018.
- 12) World Bank. "BRI and Employment in Central Asia: Creating Around 15,000 Local Jobs in Transport and Logistics." World Bank Report, 2021.
- 13) Yau, Niva Tsz Yan. "Operation Reality of the Belt and Road Initiative in Central Asia." (2020): 49, 60-61.

فهرس المحتويات

11	مقدمة.....
20	الفصل الأول: مبادرة الحزام والطريق: الأسس والمسارات.....
21	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق.....
21	المطلب الأول: مفهوم مبادرة الحزام والطريق ونشأتها.....
26	المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق.....
28	المطلب الثالث: الأبعاد السياسية والاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق.....
31	المبحث الثاني: الصعود الصيني في الأدبيات النظرية.....
31	المطلب الأول: مفهوم الصعود في العلاقات الدولية.....
32	المطلب الثاني: محددات الصعود الصيني.....
43	المطلب الثالث: الآليات الصينية لتعزيز نفوذها الدولي.....
46	المبحث الثالث: التحديد الجيوسياسي لمنطقة آسيا الوسطى.....
46	المطلب الأول: التعريف الجغرافي والسياسي للمنطقة.....
49	المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والطاقوية للمنطقة.....
51	المطلب الثالث: الموقع الاستراتيجي لآسيا الوسطى.....
55	الفصل الثاني: آليات تنفيذ مبادرة الحزام والطريق في آسيا الوسطى.....
56	المبحث الأول: الأبعاد الاقتصادية للمبادرة في آسيا الوسطى.....
56	المطلب الأول: الاستثمارات الصينية في قطاعات الطاقة والبنية التحتية.....
58	المطلب الثاني: دور التجارة والربط اللوجستي في تعزيز العلاقات الاقتصادية.....
60	المطلب الثالث: تأثير المبادرة على الاقتصاديات المحلية لدول آسيا الوسطى.....
64	المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والأمنية للمبادرة.....
64	المطلب الأول: العلاقات السياسية بين الصين ودول آسيا الوسطى.....
67	المطلب الثاني: التنسيق الأمني ومكافحة التهديدات المشتركة.....
68	المطلب الثالث: دور المبادرة في تعزيز الاستقرار الإقليمي.....
71	المبحث الثالث: المقاربات الدبلوماسية والمؤسسية الصينية اتجاه دول المنطقة.....

المطلب الأول: دور الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف.....	71
المطلب الثاني: مكانة المنظمات الإقليمية في دعم المبادرة.....	74
المطلب الثالث: الدبلوماسية الصينية في إدارة العلاقات مع دول المنطقة.....	76
الفصل الثالث: انعكاسات مبادرة الحزام والطريق على الصعود الصيني في آسيا الوسطى.....	82
البحث الأول: أثر المبادرة على النفوذ الصيني في المنطقة.....	83
المطلب الأول: تعزيز الحضور الاقتصادي الصيني.....	83
المطلب الثاني: تنامي التأثير السياسي للصين.....	85
المطلب الثالث: إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية.....	87
المبحث الثاني: تفاعل دول آسيا الوسطى مع المبادرة.....	90
المطلب الأول: مواقف النخب السياسية اتجاه المبادرة.....	90
المطلب الثاني: استجابة السياسات الوطنية لدول المنطقة.....	92
المطلب الثالث: حدود القبول والتكيف مع الدور الصيني.....	95
المبحث الثالث: ردود فعل القوى الإقليمية والدولية وآفاق الصعود.....	98
المطلب الأول: موقف روسيا من النفوذ الصيني وتأثيره على سيناريوهات الصعود.....	98
المطلب الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة في مواجهة الصعود الصيني وفرص الصين في المنطقة.....	100
المطلب الثالث: رؤية الهند للدور الصيني وآفاق استمرار الصعود الصيني في آسيا الوسطى.....	101
خاتمة.....	105
قائمة المصادر والمراجع.....	113